

لا شرعية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية



في اليوم 86 بعد المئتين من حرب الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري حول التداعيات القضائية للممارسات الإسرائيلية وانعكاسها على الأراضي المحتلة، ونص القرار على أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني وأن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني.

نص عليهما القرار في الفقرة 18، أولاً ما هي العواقب القانونية الناشئة عن الانتهاك المستمر من جانب إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومن احتلالها الذي طال أمده، واستيطانها وضمها للأرض

الشرقية، قال رئيس المحكمة القاضي نواف سلام إن الأمين العام للأمم المتحدة أبلغ المحكمة رسمياً، في 19 كانون الثاني/يناير 2023، بقرار الجمعية العامة حول طلب الفتوى الاستشارية من المحكمة. وقرأ سؤالين

وفي جلسة علنية عقدتها المحكمة بتاريخ 19 تموز بشأن طلب الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى حول التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس

الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك الإجراءات الهادفة إلى تغيير التركيبة السكانية، وطابع ووضع مدينة القدس المقدسة، ومن اعتمادها تشريعات وتدابير تمييزية ذات صلة؟ ثانياً، كيف تؤثر سياسات وممارسات إسرائيل المشار إليها أعلاه على الوضع القانوني للاحتلال، وما هي العواقب القانونية التي تنشأ لجميع الدول والأمم المتحدة من هذا الوضع؟

النقاط الرئيسية في رأي المحكمة وتصويت القضاة المحكمة

جاء تصويت قضاة المحكمة على النقاط الرئيسية كالتالي، بأغلبية 11 صوتاً مقابل 4 أصوات، ترى المحكمة أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وبأغلبية 11 صوتاً مقابل 4 أصوات، ترى المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن، وبأغلبية 14 صوتاً مقابل صوت واحد، ترى المحكمة أن

دولة إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع أنشطة الاستيطان الجديدة وإخلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبأغلبية 14 صوتاً مقابل صوت واحد، ترى المحكمة أن دولة إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبأغلبية 12 صوتاً مقابل 3 أصوات، ترى المحكمة أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية هذا الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناشئ عن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبأغلبية 12 صوتاً مقابل 3 أصوات.

ترى المحكمة أن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية هذا الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل

في الأرض الفلسطينية المحتلة، بأغلبية 12 صوتاً مقابل 3 أصوات، ترى المحكمة أن الأمم المتحدة - وخاصة الجمعية العامة التي طلبت هذا الرأي ومجلس الأمن - ينبغي أن تنظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

ورأت المحكمة أن الطابع المطول للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية يؤدي إلى تفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، «ونتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي امتدت لعقود من الزمن، فقد حُرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة». كما أن استمرار هذه السياسات والممارسات، وفقاً للمحكمة، يؤدي إلى تقويض ممارسة هذا الحق في المستقبل. ولهذه الأسباب، ترى المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تنتهك التزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ردود أفعال على رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»

رحبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة في لاهاي يوم الجمعة 19 تموز 2024، والذي جاء بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول

وأكد القرار على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي، وعلى إسرائيل واجب إنهاء الاحتلال في أقرب وقت ممكن، وإعادة الأراضي التي سيطرت عليها في عام 1967 وتعويض الفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء هذا الاحتلال، خاصة نهب الموارد الطبيعية على مدار سنوات الاحتلال. كما أشار

2022. تضمن القرار توصيفاً قانونياً دقيقاً للأوضاع ذات الصلة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، والمبادئ التي تحكمه في القانون الدولي، وفي الوقت نفسه الالتزامات القانونية التي يتعين على دولة الاحتلال والدول الأخرى والمنظمات الدولية القيام بها من أجل إنهاء الاحتلال ورد الحقوق لأصحابها.



الرأي الاستشاري إلى واجب هدم الجدار العازل في جزء من الأراضي الفلسطينية، وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وتفكيك وسحب المستوطنات. واعتبرت المحكمة ان ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تحمل طابعا عنصريا وينتهج اسلوب التمييز العنصري في إدارة وإدامة الاحتلال غير الشرعي، كما تطرقت المحكمة للتهجير القسري وعنف المستوطنين باعتبارها مخالفة للقانون الدولي الانساني، واعتبر الاستيطان والنقل القسري للسكان ضما فعليا.

جاء رأي المحكمة الجديد مؤكداً على مضامين ما وردت في العديد من الوثائق الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والتي لم تلتزم بها إسرائيل، حتى ولم ينجح المجتمع الدولي في إجبارها على تنفيذها، بما في ذلك الرأي الاستشاري الصادر عن ذات المحكمة في العام 2004 بشأن جدار الفصل العنصري.

واعتبرت الهيئة أن هذا الرأي تاريخي ويمثل انتصاراً قانونياً لمظلومية الشعب الفلسطيني، وهو تأكيد جديد من أعلى هيئة قضائية مستقلة في المجتمع الدولي على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتحرر من الاحتلال. وطالبت الهيئة جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة الاضطلاع بالتزاماتها ومسؤولياتها التي نص عليها الرأي الاستشاري، فيما يتعلق بعدم الاعتراف بالتغييرات التي أحدثها الاحتلال ومحاولات الضم، وأيضاً اتخاذ خطوات لإلزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالإيفاء بالتزاماتها في القانون الدولي وانهاء الاحتلال.

الأمين العام للأمم المتحدة

بيان صادر عن المتحدث باسم الأمم المتحدة ذكر أن الأمين العام سيحيل بشكل عاجل الرأي الاستشاري الصادر من محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة التي طلبت مشورة المحكمة. وأضاف البيان أن الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر كيفية المضي قدماً في هذا الشأن، وجدد الأمين العام، في البيان، التأكيد على ضرورة أن تعيد الأطراف الانخراط في المسار السياسي الذي تأخر كثيراً، نحو إنهاء الاحتلال وحل الصراع بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية.

وأكد البيان أن المسار الوحيد القابل للتطبيق هو رؤية حل الدولتين- إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة بالكامل وديمقراطية ومتصلة جغرافياً وقادرة على الاستمرار وذات سيادة- اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن في إطار حدود آمنة ومُعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل

عام 1967، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، كما كرر الأمين العام دعوته العاجلة للوقف الإنساني الفوري لإطلاق النار والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن في غزة.

الرئاسة الفلسطينية

رحبت الرئاسة الفلسطينية «بقرار محكمة العدل الدولية وتعتبره قراراً تاريخياً وتطالب بإلزام إسرائيل بتنفيذه»، واعتبرت أن «قرار المحكمة انتصاراً للعدالة، إذ أكد القرار أن الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي».

وزارة الخارجية الفلسطينية

إن «الرأي الاستشاري بات الآن حقيقة قانونية لا يمكن دحضها، ويترتب عليه آثار قانونية، وأن الحل الوحيد المتوافق مع القانون الدولي هو أن تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة من دون قيد أو شرط وفوريا».



نحو استراتيجية دبلوماسية وحقوقية جديدة ماذا بعد القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

الدكتور عمار الدويك

في حينه انها تاريخيا، مثل الرأي الاستشاري الصادر عن ذات المحكمة في سنة 2004 بخصوص جدار الفصل العنصري، وقرار المحكمة ذاتها بخصوص التدابير الاحترازية لوقف الإبادة الجماعية في قطاع غزة، لكن لم يتغير شيء بعد هذه القرارات بل ان الوضع ازداد سوء على الأرض.

بشأن مختلف الجوانب القانونية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، ولكن أيضا من جهة توقيته. فقد جاء في ظروف حرجية في ظل تزايد الهجمة الاستيطانية وتسابق حكومة الاحتلال مع الزمن لفرض مزيد من الوقائع على الأرض، وبعد يومين فقط من مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا بعد هذا القرار؟ وكيف يمكن استثماره لخلق تغيير حقيقي على الأرض؟ فقد سبق هذا القرار قرارات أخرى وصفت

في خطوة تاريخية ومهمة، أصدرت محكمة العدل الدولية يوم الجمعة 2024/7/19 قرارها الاستشاري بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. باختصار القرار اعتبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير شرعي وطالب بإنهائه بشكل كامل وغير مشروط، وتعويض الفلسطينيين عن نهب المصادر، وإزالة المستوطنات وهدم الأجزاء من الجدار الواقعة في داخل الاراض المحتلة سنة 1967.

يكتسب القرار أهمية خاصة ليس فقط من حيث مضامينه المهمة والواضحة

ضرورة الانتقال الى مرحلة جديدة من العمل الدبلوماسي

خلقت حرب الإبادة على قطاع غزة واقعا جديدا كشف الوجه الحقيقي الاجرامي للاحتلال الإسرائيلي، وحرك ضمائر الشعوب في مختلف دول العالم، وقد جاء قرار العدل الدولية في القضية التي رفعتها جنوب افريقيا ليضع إسرائيل في مصاف الدول التي ارتكبت جريمة الجرائم وهي الإبادة الجماعية. هذا الواقع المؤلم الذي يدفع فيه الفلسطينيون ثمننا كبيرا من أموالهم وأنفسهم، يخلق فرصا مهمة يجب استثمارها للتحرك. كما ان القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الأخير يفتح آفاقا جديدة وواسعة في هذا الإطار، خاصة ما جاء في القرار بخصوص التزامات الدول الأخرى. حيث نص أن واقع الاحتلال وممارساته العنصرية في فلسطين، يرتب التزاما قانونيا على جميع الدول تجاه ما يجري في فلسطين، فعليها أولا ان لا تعترف بأية وقائع خلقتها إسرائيل في الأراضي المحتلة سنة 1967، وأيضا عليها التزامات باتخاذ إجراءات لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي الإنساني. واعتبرت المحكمة ان هذا الالتزام ملزم للكافة، حتى تلك الدول التي ليس لها أي اتصال مباشر بما يجري في فلسطين.

هناك الكثير الذي يمكن عمله على المديين القصير والبعيد. فعلى المدى القصير يجب التحرك والتواصل مع الدول لدفعها لاتخاذ إجراءات وفق القرارات التي صوتت هي عليها في الأطر المتعددة. على سبيل المثال في اجتماع القمة العربية الأخير في البحرين في مايو/أيار الماضي،

متزايدة في المنظمات الدولية، تنجح بشكل كبير في تعزيز علاقاتها الثنائية بما في ذلك مع الدول التي تصوت لصالح فلسطين. وقد حققت إسرائيل اختراقات كبيرة ومهمة في الفترة الأخيرة، بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية مع دول عربية، وتعزيز علاقاتها مع دول افريقية، وبناء تحالف قوي مع الهند، التي كانت تاريخيا تقف الى جانب الحقوق الفلسطينية، فضلا عن علاقاتها الراسخة مع الدول الأوروبية وأمريكا. وهذه العلاقات مبنية بالدرجة الأولى على المصالح كما انها تحمي إسرائيل من أي محاسبة جدية او عقوبات او ضغوطات.

تعطي الأطر المتعددة والمنظمات الدولية بما فيها أيضا المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، مجالاً مريحاً للدول لدعم فلسطين دون أي تكلفة او تبعات. فكثير من الدول تقف إلى جانب فلسطين في الأطر متعددة الأطراف مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتصوت لصالح القرارات التي تدعم الحقوق الفلسطينية، لكنها في ذات الوقت تقيم علاقات ثنائية قوية مع إسرائيل تشمل التبادل التجاري والثقافي والتعاون الأمني والعسكري أحيانا. هذا التناقض، او بالأحرى النفاق، في مواقف الدول، يتطلب من الجانب الفلسطيني تبني استراتيجية جديدة تركز على تحويل الدعم الذي تبديه الدول في المنظمات الدولية إلى مواقف في علاقات هذه الدول الثنائية مع إسرائيل. والانتقال من التركيز على المنظمات الدولية، الى التركيز على الدول لدفعها باتجاه اتخاذ قرارات ومواقف تجاه إسرائيل في علاقاتها الثنائية وليس فقط الأطر المتعددة.

وللإجابة على هذا السؤال يجب فهم طبيعة القانون الدولي، الذي يقوم على فكرة سيادة الدول، وعدم وجود سلطة أعلى من الدول، وغياب اليات انفاذ للقانون الدولي ولقرارات محكمة العدل الدولية مستقلة عن إرادة الدول. فالقانون الدولي قانون رضائي، يقوم على موافقة الدول نفسها على انفاذه والخضوع لأحكامه. كما يجب أيضا فهم مكانة المنظمات متعددة الأطراف في السياسة الدولية، والتي تراجعت بشكل كبير بعد الحرب الباردة، وأصبحت العلاقات الثنائية بين الدول هي العامل الحاسم في العلاقات والسياسة الدولية وليس ما تقرره المنظمات الدولية.

الانتقال من العمل في الأطر المتعددة الى العمل على المستوى الثنائي

حققت الدبلوماسية الفلسطينية إنجازات مهمة في إطار المنظمات متعددة الأطراف، خاصة بعد سنة 2012، سواء على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، وحتى مجلس الأمن، إضافة الى اكتساب العضوية الكاملة في منظمات مهمة مثل الانتربول واليونسكو وغيرها. وحصلت فلسطين على قرارات مهمة من المؤسسات القانونية والقضائية الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. لكن لم تتم ترجمة هذه القرارات الى شيء ملموس على الأرض، ولم تشكل هذه القرارات، على أهميتها، أي ضغط جدي على إسرائيل لتغيير سلوكها ووقف جرائمها.

في المقابل، إسرائيل التي تعاني عزلة



فعّالة وموجهة وجهود مستمرة، ومراجعة شاملة لأدوات الدبلوماسية الفلسطينية، وتعزيز كوادرات السفارات بكفاءات شابة ومتصلة مع العالم وتجديد لغات الدول المستضيفة، وأيضا تعزيز علاقة الخارجية الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في مجال المناصرة الدولية والتفاوض الاستراتيجي حول العالم.

في الختام، فإن القرار الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية اليوم يمثل خطوة مهمة في تعزيز الحقوق الفلسطينية على الساحة الدولية. لكن لتكون هذه الخطوة ذات تأثير فعلي، يجب على فلسطين تطوير استراتيجيتها الدبلوماسية والانتقال من المستوى المتعدد إلى المستوى الثنائي، والعمل بجدية على استثمار القرارات الدولية في العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى لضمان تحقيق أهدافها الوطنية واستعادة حقوقها المشروعة.

الفلسطينية، وتقييم التحالفات مع القوى الحية والمنظمات الحقوقية من أجل العمل المنظم للضغط على حكوماتها لتغيير سلوكها. وأيضا، يمكن دعم جهود التقاضي الاستراتيجي في الدول التي يوجد فيها تشريعات تمنع تصدير أسلحة للدول أو الكيانات التي تخالف القانون الدولي. وهنا يمكن الإشارة إلى القضية الناجحة في هولندا حيث منعت المحكمة حكومة بلادها بتصدير قطع غيار ومعدات لجيش الاحتلال الإسرائيلي.

كذلك يجب أن ينتقل تركيز الدبلوماسية الفلسطينية من العمل على اقناع الدول الاعتراف بفلسطين (مع أهمية الاستمرار بهذا المسار) إلى اقناعها باتخاذ إجراءات وتدابير ضد إسرائيل ومشروعها الاستيطاني، وفق التزاماتها القانونية التي أكدت عليها محكمة العدل الدولية سواء في قراراتها الخاص بجنوب افريقيا أم في رأيها الاستشاري الأخير.

هذه الخطوة تتطلب دبلوماسية

أقرت القمة عددا من القرارات والتدابير من ضمنها ادراج مؤسسات استيطانية وشخصيات إسرائيلية على قوائم الإرهاب في الدول العربية، واتخاذ إجراءات قانونية ضد بعض الشخصيات الإسرائيلية التي تحرض على الإبادة الجماعية في المحاكم الوطنية في الدول العربية. كما أقرت القمة مقاطعة الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية والمدرجة ضمن اللائحة السوداء الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات قانونية بحقها. لكن حتى هذه اللحظة لم تنفذ أي دولة عربية هذه القرارات ضمن قوانينها وتدابيرها الداخلية. أيضا الدول التي صوتت في مجلس حقوق الإنسان لصالح انشاء القائمة السوداء بالشركات التي تتعامل مع المستوطنات، لم تقم هي نفسها (في أغلبها) باتخاذ إجراءات بحق هذه الشركات.

أما على المدى الأبعد، يجب تعزيز بناء التحالفات مع المجتمع المدني في التي تعمل بها السفارات والممثلات

فعااليات ونشاطات دولية



مسؤولية الدولة الثالثة في منع الإبادة الجماعية في قطاع غزة عنوان جلسة نقاش للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وتحدث في الجلسة التي أدارها الدكتور عاصم خليل عضو مجلس مفوضي الهيئة، الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة، مشيرة خطاب رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مريم بنت عبد الله العطية رئيسة اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، لوسي ميكيرنان نائب مدير هيومن رايتس واتش، أنيشا باتيل عضو مجلس إدارة منظمة القانون من أجل فلسطين، سلطان بن حسن الجمالي الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقدم الدكتور الدويك العديد من التوصيات للمؤسسات الوطنية للعمل مع حكوماتها وبشكل عاجل من أجل وقف الإبادة الجماعية، منها تقديم المشورة لحكوماتها لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على إسرائيل. كما طالب المؤسسات الوطنية الضغط باتجاه توفير مساحة كافية

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جلسة نقاش على هامش الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قصر الأمم المتحدة بجنيف، جلسة خاصة بعنوان (مسؤولية الدولة الثالثة في منع الإبادة الجماعية في قطاع غزة)، وذلك بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

وهدفت الجلسة التي شارك فيها عدد كبير من ممثلي الهيئات الوطنية حول العالم إلى حث هذه الهيئات حكومات بلادها للاضطلاع بمسؤولياتها كأطراف ثالثة بالقانون الدولي، خاصة الدول المنضمة لاتفاقية منع الإبادة الجماعية، واتخاذ خطوات عملية للضغط على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال واجبارها على تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية ووقف الإبادة الجماعية التي ترتكبها في قطاع غزة.

الدولية لحقوق الإنسان وأدواتها وفرض مبادئ هذه الشرعة بما يسهم في حماية الأمن والسلم الدوليين.

وأكدت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر على أن ما يحدث في فلسطين يجب أن يخضع لمناقشات التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باعتباره ذو صلة بانتهاك قواعد القانون الدولي للإنسان، داعية الهيئات الوطنية العالمية حث حكوماتها لاتخاذ إجراءات حقيقية تجاه إسرائيل لإجبارها على احترام القانون الدولي ووقف ما تقوم به من انتهاكات في قطاع غزة، محذرة من خطورة الوضع بقطاع غزة، مبينة أن ما يحدث في غزة قد اظهر ازدواجية المعايير ومشيرة الى ان اي عملية في رفع تعني مجازر في غزة و تهجير للسكان المدنيين.

من جانبها سلطت السيدة باتيل الضوء على الهجمات المستمرة لإسرائيل في غزة، والتي يُعتبر أنها قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية، ما ينطوي على تواطؤ دولي، وهذا ما أكدته الموقف الذي اتخذته محكمة العدل الدولية، بأن هذه الأفعال من المحتمل أن تخالف اتفاقية الإبادة الجماعية، داعية الدول إلى عدم دعم إسرائيل عسكرياً، مبينة أن الجلسة تؤكد على أهمية مساءلة الدول باستخدام الأطر القانونية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية لمعالجة هذه الانتهاكات وتُشدّد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ضمان التزام

لحرية الرأي والتعبير لحركات التضامن مع فلسطين، مشدداً على أن عنوان الجلسة المتعلق بمسؤولية الدولة الثالثة في منع الإبادة الجماعية في قطاع غزة، يحث على اتخاذ إجراءات أقوى من قبل المؤسسات الوطنية لدعم الجهود القانونية الدولية في تعزيز حقوق الإنسان، والنظر في فرض عقوبات ضد إسرائيل لضمان الالتزام بالمعايير الدولية واستعادة الثقة في مبادئ حقوق الإنسان عالمياً.

وبين الدويك أنه وعلى الرغم من الدعوات الدولية لوقف إطلاق النار والمساعدات الإنسانية من أجسام مثل محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلا أن الوضع في غزة يزداد سوءاً، كون إسرائيل تتجاهل المطالب الدولية، معبراً عن شكره للشركاء الدوليين على دعمهم لحقوق الشعب الفلسطيني مع التأكيد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الحفاظ على القانون الدولي في الوقت الذي تواصل فيه دولة الاحتلال استهداف المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة.

من جانبه أوضح السيد الجمالي، أن ما يقوم به جيش الاحتلال الإسرائيلي انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان ضمن معاهدة لاهي باستهدافه للمدنيين والأعيان المدنية وحصار قطاع غزة، يشكل جريمة حرب موصوفة مكتملة الأركان بما تتضمنه من جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية وفق القانون الدولي، داعياً المؤسسات الوطنية حث حكومات بلادها للاضطلاع بمسؤولياتها كأطراف ثالثة بالقانون الدولي، والضغط على الاحتلال الإسرائيلي لإجباره على تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، بما يسهم في منع الإبادة الجماعية في غزة، ووقف العدوان وتوحيد الجهود لفتح ممرات آمنة لدخول المساعدات والجهات الإغاثية، والتعاون في مساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين وشركائهم.

من جهتها طالبت السيدة العطية الدول احترام قرارات محكمة العدل الدولية وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى وقف القتل والتدمير، وضرورة إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ومناقشة وتوضيح أدوات أصحاب المصلحة ومنها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، للعمل على وضع الدول أمام التزاماتها كأطراف ثالثة بالقانون الدولي، كون ذلك يشكل خدمة لقضيتنا الفلسطينية وخدمة للإنسانية جمعاء، لكي لا يتكرر في زمان ومكان آخرين ما يحدث للشعب الفلسطيني المظلوم والمقهور، ولإعادة الثقة بالقانون الدولي والشرعة

مسؤولية الدول الثالثة

في منع الإبادة الجماعية في غزة

جلسة نقاش على هامش الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، جنيف

المتحدثون

ميسر الجلسة

عاصم خليل
عضو مجلس محافظي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

د. مريم بنت عبد الله المطية
رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر

مشرية خطاب
رئيسة الهيئة العربية لحقوق الإنسان

عمار دويك
مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين

سلطان بن حسن الجفاني
الأمين العام لجمعية الحرية لحقوق الإنسان

أريشا باتيل
عضو مجلس إدارة منظمة حقوقين من أجل فلسطين

لوسي فوكيرنان
للي مدير مرمون رايان ويلي

أصدرت أوامر ملزمة قانونياً لإسرائيل لمنع الإبادة الجماعية وانتهاكات أخرى ضد الفلسطينيين في غزة، مطالبة باتخاذ إجراءات فورية لضمان المساعدات الإنسانية والحفاظ على الأدلة على أعمال الإبادة المحتملة، كما أشارت إلى عدم امتثال إسرائيل للإجراءات المؤقتة لمحكمة العدل الدولية ووضعها العراقيل المستمرة أمام تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، التي تعتبر أعمال عقاب جماعي وجرائم حرب.

الدول بالتزاماتها الدولية وحماية الحقوق المدنية، خاصة في سياقات التعبئة الجماعية ضد الظلم.

وتحدثت السيدة ميكيرنان عن دور هيومن رايتس ووتش والسياق القانوني، مشيرة إلى أن المنظمة تعنى بالبحث وتحليل الالتزام بالقانون الدولي في غزة، مشيرة إلى الانخراط القانوني النشط من قبل هيئات دولية متعددة مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجان الأمم المتحدة ذات الصلة، وبينت أن محكمة العدل الدولية قد

The Third States' Responsibility in Preventing Genocide in Gaza: A side Event at the Geneva Annual GHANHRI meeting

In cooperation with the Arab Network of National Human Rights Institutions and the National Human Rights Committee in Qatar, the Independent Commission for Human Rights organized a session in parallel with the annual meeting of the Global Alliance of National Human Rights Institutions at the United Nations Palace (Palais des Nations) in Geneva. The session, titled "The Third States' Responsibility in Preventing Genocide in Gaza," aimed to urge governments to fulfill their responsibilities as third parties under international law, especially the states party to the Convention on the Prevention of Genocide, and to take practical steps to pressure Israel, the occupying power, to implement the rulings of the International Court of Justice and to stop its genocide in the Gaza Strip.

Several representatives of national bodies around the world participated in the session, including Dr. Asem Khalil, member of ICHR's Board of Commissioners; Dr. Ammar Al-Dweik, General Director of ICHR; Mariam Bint Abdullah al-Attiyah, the head of the Qatari National Human Rights Committee; Lucy McKernan, Deputy Director of Human Rights Watch; Anisha Patel, a member of the Board of Directors of the Law for Palestine organization; and Sultan bin Hassan al-Jamali, the Secretary-General of the Arab Network of National Human Rights Institutions.

Dr. Al-Dweik presented several recommendations for national institutions to work urgently with their governments to stop genocide, including advising

their governments to impose political and economic sanctions on Israel. He also urged national institutions to press for the insurance of freedom of speech and expression for solidarity movements with Palestine, emphasizing that the third state's responsibility in preventing genocide in the Gaza Strip necessitates stronger action by national institutions to support international legal efforts to promote human rights and to consider imposing sanctions against Israel to ensure compliance with international standards and restore confidence in human rights principles globally.

Third States' Responsibility in Preventing Genocide in Gaza

Side event at Annual GHANHRI Meeting, Geneva

Session Mediator

Asem Khalil
Member of the Board of Commissioners of Palestine Independent Commission for Human Rights

Speakers

Mariam Al-Attiyah
Chairperson of National Human Rights Committee in Qatar

Mashira Khatteb
Chairperson of The Arab Network for National Human Rights Institutions

Ammar Dweik
General Director, Palestine Independent Commission for Human Rights

Sultan Al-Jamali
Secretary General of The Arab Network for National Human Rights Institutions

Anisha Patel
Member of the Governing Council of Law for Palestine

Lucy McKernan
Deputy UN Director, Human Rights Watch

7 May 2024
14:00
Room XXV of Palais des Nations, Geneva

Logos: Arab Network of National Human Rights Institutions, NHRC, Independent Commission for Human Rights, and others.



Dr. Al-Dweik emphasized that despite international calls to cease fire and humanitarian aid from the International Court of Justice and the United Nations Security Council, the situation in Gaza is worsening as Israel ignores international demands. He expressed gratitude to global partners for their support for the rights of the Palestinian people while emphasizing the role of national human rights institutions in upholding international law as the occupying state continues to target Palestinian civilians in the Gaza Strip.

Mr. Al-Jamali stated that the actions of the Israeli occupying army constitute flagrant violations of international humanitarian law and international human rights law by targeting civilians and besieging the Gaza Strip. He described flagrant human rights violations as genocide and crimes against humanity under international law, calling on national institutions to urge their governments to fulfill their responsibilities as third parties under international law and to pressure the Israeli occupation to comply with the orders of the International Court of Justice.

Ms. Al-Attiah urged states to respect the rulings of the International Court of Justice and the United Nations Security Council calling for an end to killing and destruction, and the necessity of unrestricted passage of humanitarian aid to the Gaza Strip, she also emphasized the essential role of national human rights institutions, to compel states to fulfill their obligations as third parties under international law. She highlighted the importance of this for the Palestinian cause and humanity as a whole, to prevent crimes from reoccurrence elsewhere and to restore confidence in international law and the international legitimacy of human rights values and mechanisms.

Ambassador Mariam Khattab, the head of the National Council for Human Rights in Egypt, emphasized that what is happening in Palestine should be subject to discussions by the Global Alliance of National Human Rights Institutions, as it relates to violations of international humanitarian law, calling on international human rights bodies to urge their governments to take real action against Israel to compel it to respect international law and stop its violations in the Gaza Strip, warning of the danger of the situation in Gaza, indicating that what is happening in Gaza has shown double standards and pointed out that any operation in Rafah means a massacre and additional displacement of civilian populations.

Ms. Patel highlighted Israel's ongoing attacks in Gaza, which are considered to mount genocide, as confirmed by the stance taken by the International Court of Justice, stating that these actions are likely to violate the Genocide Convention. She called on countries not to support Israel militarily, emphasizing the importance of the ability of state parties to

hold the occupation authorities accountable using international legal frameworks such as the International Criminal Court, and stresses the role of national human rights institutions in urging their countries to safeguard human rights, especially in contexts of collective mobilization against injustice.

Ms. McKernan clarified the role of Human Rights Watch in researching and analyzing compliance with international law in Gaza, noting the active legal engagement by multiple international bodies such as the International Court of Justice, the International Criminal Court, and relevant United Nations committees. She pointed out that the International Court of Justice has issued legally binding orders to Israel to prevent genocide and other violations against Palestinians in Gaza, calling for immediate action to preserve evidence of potential acts of genocide. She noted Israel's non-compliance with the interim measures of the International Court of Justice and its continuous obstruction of providing basic services and humanitarian aid, which constitute collective punishment and war crimes.

تقرير حول التعذيب الجنسي والمعاملة الإنسانية للمعتقلين الفلسطينيين من الذكور والإناث على يد جيش الاحتلال

قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تقريراً خاصاً حول التعذيب الجنسي والمعاملة المهنية للكرامة الإنسانية. يأتي هذا التقرير في إطار دعوة المقرر الخاص بالتعذيب للأمم المتحدة السيدة أليس جيل ادواردز لتقديم مداخلات حول جرائم التعذيب الجنسي المرتكبة أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

وتكشف الشهادات التي استند إليها التقرير عن أشكال متعددة من التعذيب الجنسي التي تتدخل في الجوانب الأكثر خصوصية للشخص، وبالتالي تشكل واحدة من أشد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والتي تتمثل في الإساءة اللفظية الجنسية أو المهينة التي يتعرض لها المعتقلون والتي غالباً ما تتضمن إهانات جنسية صريحة ومهينة

واستندت الهيئة في هذا التقرير لشهادات شخصية جمعتها من معتقلين ومعتقلات تم الإفراج عنهم، وتوصل التقرير بوجود سياسات ممنهجة بالتعذيب الجنسي والمعاملة الإنسانية يتبعها جيش الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، وهي تشكل نمطاً ونهجاً وليس فقط حالات معزولة.



الإفلات من العقاب على هذه الأفعال المجرمة.

تُصنف الأفعال التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحق المعتقلين والمعتقلين الفلسطينيين كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم مستقلة بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتشكل أيضاً جزءاً من الإبادة الجماعية المتواصلة التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي.

وطالبت الهيئة المستقلة باتخاذ الإجراءات الجادة اللازمة لوضع حد للممارسات الإسرائيلية والتنكيل والتعذيب بحق المعتقلين والمعتقلين الفلسطينيين، الأمر الذي يتعارض مع التزامات دولة الاحتلال بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتزامها بدعم الحق في حياة الإنسان وسلامته وصحته وكرامته، وضمان عدم تعرض أي شخص للعنف أو التعذيب أو سوء المعاملة أو المعاملة المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي.

كما طالبت بضرورة التحقيق الفوري في الانتهاكات الخطيرة والجرائم الجسيمة المرتكبة ضد الأسرى والمعتقلين، وتقديم تقرير حول هذه القضايا إلى جميع الجهات المعنية ذات العلاقة. وتشكيل لجان تحقيق وتقصى حقائق ومساءلة ومحكمة مرتكبي هذه الجرائم والمتورطين بها في المحاكم الدولية. علاوة على مخاطبة السلطات القضائية الإسرائيلية للتحقيق بشكل مستقل في شكاوى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومحكمة المسؤولين عن الأمر بتنفيذه وتقديمهم للمحاكمات عادلة. كما طالبت الهيئة المقرر الخاص باتخاذ توصيات وإجراءات عاجلة لمعالجة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

موجهة إلى أم أو زوجة المعتقل أو إلى المعتقل او المعتقلة أنفسهم. التعرية القسرية والتفتيش المهين للذان يتعرض لهما المعتقلون خلال عمليات تفتيش متكررة ومهينة، والتي تكون مدمرة نفسياً خاصة في السياق الثقافي العربي، وأحياناً تتم هذه العمليات من جنود من الجنس الآخر وقد يتعرض المعتقلون خلال التعرية للضرب والاهانة الجسدية وغالباً ما تكون هذه التفتيشات غير ضرورية، حيث يمكن استخدام أجهزة الكشف عن المعادن بدلاً عنها.

التحرش الجنسي والاعتداء المتكرر، بحيث يُجبر المعتقلون الذكور على البقاء عراة في غرف مع جنديات عاريات ويتعرضوا للاعتداء الجنسي من خلال لمس أجزاء حساسة من أجسادهم أثناء مراحل التحقيق، كما تتعرض المعتقلات الاناث للتحرش الجنسي أيضاً من خلال لمس أجزاء حساسة من اجسادهن.

فيما تشكل حالات التهديد بالاغتصاب والاعتداء الفعلي على المعتقلين احدى أشد أنواع التعذيب، بما يشمل إدخال أجسام كالعصي أو الأدوات ذات شكل مخروطي في دبر المعتقلين. علاوة على الإذلال وإجبار المعتقلين القيام بأفعال غير إنسانية، كإجبارهم على المشي كالكلاب وهم عراة، مما يزيد من تجريدتهم من كرامتهم وإنسانيتهم.

تُظهر الشهادات الموثقة أن المعتقلات يواجهن انتهاكات خاصة وشديدة، حيث يتم حرمانهن من الوصول إلى اللوازم الصحية الأساسية المتعلقة بالدورة الشهرية، مما يتركهن في ظروف مهينة وغير صحية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر التقارير حوادث مؤلمة حيث تعاني المعتقلات الحوامل من الإجهاض نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة التي يتعرضن لها أثناء الاحتجاز. كما يتم حرمان هؤلاء النساء من الرعاية الطبية اللازمة، مما يزيد من مخاطر التعرض لمضاعفات صحية خطيرة. هذه السياسات تعكس لا مبالاة صارخة بكرامة النساء المحتجزات وتنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومما يدل على اتباع جيش الاحتلال الإسرائيلي لسياسات ممنهجة ومتعمدة بحق الأسرى والأسيرات الفلسطينيين، هو تعمد سلطات الاحتلال عرقلة وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارة المعتقلين، بهدف تجنب الرقابة والمساءلة عن الظروف والمعاملة التي يتلقاها المعتقلون، الأمر الذي يدل على انتهاك القواعد الدولية في محاولة

Report on the Sexual Torture and Inhumane Treatment of Palestinian Female and Male Detainees by the Israeli Military

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) submitted a special report on sexual torture and inhuman treatment compromising human dignity. This report comes in response to a call from the United Nations Special Rapporteur on Torture, Ms. Alice Gill Edwards, to provide insights into sexual torture crimes committed during wars and armed conflicts.

ICHR relied on personal testimonies collected from detainees who have been released, concluding the existence of systematic policies of sexual torture and inhumane treatment pursued by the Israeli army against Palestinians, especially in Gaza. These policies constitute a pattern and approach rather than isolated incidents.

The testimonies included in the report reveal various forms of sexual torture that intrude upon the most intimate aspects of individuals, thus constituting one of the most severe human rights violations, including:

Sexual verbal abuse or harassment suffered by detainees, often involving explicit and demeaning sexual insults directed at the detainee's mother, wife, or themselves.

Forced nudity and humiliating searches endured by detainees during repeated and demeaning search operations. These searches are psychologically devastating, especially within the Arab cultural context. Sometimes, these operations are conducted by soldiers of the opposite gender, and detainees may be subjected to physical assault and humiliation during nudity. Often, these searches are unnecessary, as metal detection devices could be used instead.

Sexual harassment and repeated assaults, where male detainees are forced to remain naked in rooms with naked female soldiers and subjected to sexual assault by touching sensitive parts of their bodies during interrogation. Female detainees also face sexual harassment through similar touching.

Threats of rape and actual rape of detainees represent one of the most severe forms of torture, including the insertion of objects like sticks or conical tools into detainees' rectums.

Additionally, **humiliation** and forcing detainees to perform inhuman acts, such as walking like dogs while na-

ked, further strip them of their dignity and humanity.

Documented testimonies indicate that **female detainees face specific and severe violations**, including deprivation of access to essential menstrual hygiene supplies, leaving them in humiliating and unhealthy conditions. Additionally, reports document painful incidents where pregnant detainees suffer miscarriages due to torture and mistreatment during detention. These women are also denied necessary medical care, increasing the risk of serious health complications. These policies reflect a blatant disregard for the dignity of detained women and violate international standards for human rights.

The deliberate obstruction by Israeli authorities of the International Committee of the Red Cross's access to detainees, in an attempt to evade scrutiny and accountability for the conditions and treatment detainees receive, further indicates the systematic violations of international rules in trying to escape punishment for these criminal acts.

The actions committed by the Israeli army against Palestinian detainees are classified as war crimes, crimes against humanity, and independent crimes under the Rome Statute of the International Criminal Court. They also form part of the ongoing genocide committed by Israel in the Gaza Strip since October of last year.

ICHR calls for serious measures to end Israeli practices of abuse and torture against Palestinian detainees, which contradict the obligations of the occupying state under international human rights and humanitarian law. ICHR demands respect for the right to life, safety, health, and dignity, ensuring that no person is subjected to violence, torture, mistreatment, or humiliation, including sexual violence.

Additionally, ICHR calls for an immediate investigation into the serious violations and grave crimes committed against prisoners and detainees, reporting on these issues to all relevant authorities. ICHR advocates for the formation of commissions of inquiry to uncover facts, hold perpetrators of these crimes accountable, and prosecute them in international courts. Furthermore, the Commission urges the Special Rapporteur to issue urgent recommendations and measures to address these serious human rights violations.



بمشاركة 26 دولة

حلقة نقاش خاصة في مجلس حقوق الإنسان حول مسؤولية الدول الثالثة عن تنفيذ تدابير محكمة العدل الدولية لمنع الإبادة الجماعية في غزة

والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكد أمينها العام الأستاذ سلطان الجمالي على أهمية العمل لتنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية، ولوضع الدول عند مسؤولياتها كأطراف ثالثة في القانون الدولي، بما يسهم في منع الإبادة الجماعية في غزة، ووقف العدوان وتوحيد الجهود لفتح ممرات آمنة لدخول المساعدات والجهات الإغاثية، والتعاون في مُسألة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين وشركائهم، مشدداً على دعم الشبكة المتواصل للهيئة المستقلة في سياق دفاعها عن حقوق الإنسان في فلسطين.

نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» وشركاؤها، على هامش اجتماعات الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان رقم (55)، حلقة نقاش خاصة بعنوان (مسؤولية الدول الثالثة عن تنفيذ تدابير محكمة العدل الدولية لمنع الإبادة الجماعية في غزة)، هدفت إلى توضيح الالتزامات القانونية الواقعة على الدول الثالثة باعتبارها موقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية في منع الإبادة الجماعية وتنفيذ أمر محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة.

شارك في تنظيم حلقة النقاش هذه منظمة القانون من أجل فلسطين، هيومن رايتس ووتش،

أجل البقاء في كل ثانية، حتى عندما اتخذ مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار فوراً يواصل الجيش الإسرائيلي هجماته على المدنيين والمستشفيات، هذا العدوان المستمر يبرز

من ناحيتها شددت علا عدوي مسؤولية العلاقات الدولية في الهيئة على أن عقد هذا اللقاء يتم عقده في لحظة حاسمة يواجه فيها المدنيون في قطاع غزة ظروفًا قاسية، يناضلون من

الحاجة الماسة لتجمعنا وضرورة اتخاذ إجراءات دولية فورية وحاسمة.

مبينة أن اتفاقية الإبادة الجماعية تحدد الالتزامات التي يتوجب الوفاء بها تجاه المجتمع الدولي بأسره، المعروفة باسم الالتزامات *erga omnes*، فقد قامت بعض الدول، مثل جنوب أفريقيا ونيكاراغوا، بالتحرك أبعد من مجرد إصدار الإدانات والتصويت في الجمعية العامة، داعية إلى تحذو جميع الدول وتتخذ خطوات مماثلة، كون جميع إجراءات المحكمة ملزمة بناءً على شروط حكم المحكمة نفسها ووفقاً للغة في ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، كما هو الحال مع العديد من القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية، فإن التنفيذ دائماً ما يكون تحدياً. التنفيذ في هذه الحالة يعود في نهاية المطاف إلى الدول الفردية.

وأشارت جوليا بينازوتي خبيرة القانون الجنائي الدولي والمحاكم الدولية بجامعة لايدن، لوجود طريقتان للدول للتدخل في الإجراءات بموجب المادة 63 من النظام الأساسي. الدول قد تسعى للتأثير على تفسير المحكمة لاتفاقية معينة مثل اتفاقية الإبادة الجماعية في هذه الحالة، لكن مع هذا النوع من التدخل، يمكن للدول المتدخلة فقط تقديم مرافعات حول تفسير اتفاقية الإبادة الجماعية ولا يمكنها تقديم أدلة أمام المحكمة لبدء الادعاءات ضد الدولة المستجيبة مثل إسرائيل، وهي ملزمة بالتفسير الذي ستقدمه المحكمة لاتفاقية الإبادة الجماعية. هذه هي الآلية المختبرة عالمياً للتدخل. النوع الثاني من التدخل، الطرق الثانية التي توفرها المادة 62. هذا ما فعلته نيكاراغوا في قضية جنوب إفريقيا.

في هذه الحالة، بموجب المادة 62، التدخل ليس محدوداً لتقديم الحجج حول تفسير اتفاقية الإبادة الجماعية، بل له نطاق أوسع، ولكن لا يوجد حق في التدخل. المحكمة تقرر على الطلب، ويمكن القول إن لديها سلطة واسعة. الاستماع إلى الجانب، وما إذا كان سيتم قبول دولة للتدخل أم لا يعتمد على إظهار اهتمام من الطبيعة القانونية، والذي قد يتأثر بالقرار في القضية.

وبين عمر شاكر مدير إسرائيل وفلسطين في قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة هيومن رايتس وتش أن المتابعات والأبحاث التي أجروها دلت على أن الحكومة الإسرائيلية تستخدم التجويع كوسيلة للحرب ضد المدنيين، وهو جريمة حرب، وفقاً لتقرير أصدرته المنظمة في ديسمبر،

وذلك وفقاً لسياسة وضعها المسؤولون الإسرائيليون ونفذتها القوات الإسرائيلية، تعتمد الحكومة الإسرائيلية عرقلة دخول المساعدات الإنسانية، وهي تحجب الطعام والماء والوقود. هذه جرائم حرب منفصلة تتمثل في العقاب الجماعي والحجب المتعمد، علاوة على التدمير المتعمد للأراضي الزراعية، وأيضاً استهداف المخازن ومطاحن القمح والبنية التحتية للماء، كل هذا يتم وفقاً لتصريحات من مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، مما يدل على أنها تفعل ذلك كاستراتيجية لتحقيق أهدافها خلال العداوات.

رولا شديد المدافعة عن حقوق الإنسان في فلسطين ضمن مبادرة العدالة والمساءلة من أجل فلسطين، تطرقت لإشكالية افلات مرتكبي الجرائم الإسرائيليين من المحاكمة، فمثلاً لا يملك الفلسطينيون ولاية قضائية على أي إسرائيلي يرتكب أي جريمة في السلطة الفلسطينية أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي أراضي عام 1967. لذا إذا ارتكب حامل هوية إسرائيلية جريمة ضمن أراضي عام 67، فلا يمكن محاكمتهم من قبل المحاكم المحلية الفلسطينية، مما يتركنا محلياً مع نظام قضائي واحد فقط، وهو النظام العسكري الإسرائيلي المدني، أو العسكري.

فرانشيسكا البانيز مقرر الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فقد وجهت خطبها للدول، مبينة أن اتفاقية الإبادة الجماعية تحتوي على التزام بالوقاية، ليس فقط لمعاقبة جريمة الإبادة الجماعية بل فشلت بالفعل. لقد فشلت بالفعل في منع ذلك، دعونا نكون واضحين. سيكون الأمر متروكاً للمحاكم الوطنية لتحديد، أو للمحكمة الجنائية الدولية لتحديد، من بين الدول الأعضاء التي قدمت دعماً عسكرياً ومالياً وسياسياً لإسرائيل بينما كانت ترتكب بوضوح الإبادة الجماعية. على الأقل اعتباراً من 26 يناير. بالضبط، منذ شهرين، أخطرت المحكمة الدولية للعدل جميعكم. لذا لا يمكنكم القول إنكم لم تعلموا.

وشدد ممثل الدبلوماسية في لوكسمبرج، أن فشل وقف انتهاكات حقوق الإنسان تتحملة الدول وليس القانون أو المؤسسات، هذه الدول التي لا تقوم بما يجب عليها فعله بموجب الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحت العديد من المعاهدات المختلفة.

الهيئة المستقلة تلتقي السفير دياب اللوح وتطلع على جهود السفارة في متابعة قضايا المواطنين في مصر



التقى وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديون المظالم" الأستاذ دياب اللوح سفير دولة فلسطين لدى جمهورية مصر العربية وعددًا من طاقم السفارة، وجرى خلال اللقاء الاطلاع على الجهود التي تبذلها السفارة في متابعة شؤون المواطنين الفلسطينيين في مصر خاصة الذين غادروا قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023.

واستمع الوفد من السفير اللوح إلى الجهود التي تبذلها السفارة خاصة مع الجرحى والمصابين الذين يتلقون العلاج في المشافي المصرية وأيضاً مرافقيهم وذويهم، خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، علاوة على موضوع الاقامات لهم، وقضايا التعليم ومختلف الأمور المتعلقة بشؤون حياتهم اليومية.

وناقش وفد الهيئة الذي ضم الأستاذ عصام عاروري المفوض العام والدكتور عمار الدويك مديرها العام وعضو مجلس مفوضيها الأستاذ مخيمر أبو سعدة، والأستاذ جميل سرحان نائب المدير العام والأستاذ بكر التركماني، العديد من القضايا المتعلقة بالمواطنين من خلال عمليات الرصد والمتابعة التي تنفذها الهيئة.

كما وضع طاقم السفارة المكون من نائب السفير الأستاذة نداء البرغوثي وعدد من طاقم السفارة والأستاذ ناجي الناجي المستشار الثقافي والدكتور جهاد الحرازين، وفد الهيئة في صورة الجهود التي تبذلها السفارة والمتعلقة بدخول المواد الإغاثية لقطاع غزة. وعبر وفد الهيئة عن تقديره للجهود التي يبذلها طاقم السفارة في سبيل التخفيف من معاناة المواطنين ومتابعاتها لقضاياهم واحتياجاتهم.

الهيئة تنسق مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان جهود ملاحقة مجرمي الحرب وضمان عدم افلاتهم من العقاب

بحثت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان الجهود التي تبذلها المنظمة في المحافل الدولية والإقليمية لتعزيز ودعم الحقوق الفلسطينية المشروعة غير القابلة للتصرف وتنسيق الجهود المشتركة للتصدي لحرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، ومجريات الملاحقة الدولية لمرتكبي جرائم الحرب وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

جاء ذلك خلال استقبال الأستاذ علاء

شلبي رئيس المنظمة والأستاذة مها البرجس أمينتها العامة والأستاذ محمد راضي المدير التنفيذي، وفد الهيئة الذي ضم الأستاذ عصام عاروري المفوض العام، والدكتور عمار الدويك المدير التنفيذي، والأستاذ جميل سرحان والأستاذ بكر التركماني والأستاذة رنا أبو رمضان.

وخلال الاجتماع الذي جرى بمقر المنظمة الدولي في القاهرة تم بحث سبل التنسيق مع الشركاء المصريين والدوليين العاملين في مصر للتصدي

للعُدوان الإسرائيلي الجاري في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة قطاع غزة الذي يتعرض لجريمة الإبادة الجماعية بصورة ممنهجة. علاوة على عمليات المتابعة والرصد التي تقوم بها المنظمة بالشراكة مع مركز الميزان لحقوق الإنسان في سياق البعثة المشتركة لتوثيق شهادات جرحى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذين يتلقون العلاج في مستشفيات جمهورية مصر العربية.

تحالف دولي لحقوقي يقدم لمدعي «الجناية الدولية» تحليلاً قانونياً شاملاً حول الإبادة الجماعية في غزة



تقدمت منظمة القانون من أجل فلسطين وبدعم من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» و15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي، ببلاغ إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يتضمن تحليلاً قانونياً لجريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

تم إنتاج الوثيقة المكونة من 157 صفحة من قبل فريق من الخبراء، وتقدم بدقة تحليلاً قانونياً شاملاً، يوضح بالتفصيل كيف تشكل تصرفات وسياسات الشخصيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية حملة ممنهجة من الإبادة الجماعية التي تستهدف الفلسطينيين في غزة. وهي تسلط الضوء على النية الصريحة للقضاء على الفلسطينيين، وهو ما يتجلى في مئات التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، وخاصة أولئك فيما يسمى بـ «مجلس الوزراء الحربي» الإسرائيلي.

وتم الإعلان عن تقديم هذا البلاغ من خلال مؤتمر صحفي تم عقده بالتزامن ما بين مدينتي لاهاي ورام الله، تحدث خلاله الأستاذ عصام عاروري مفوض عام الهيئة المستقلة والدكتور عمار الدويك مديرها العام والأستاذة كاثرين ماري من منظمة القانون من أجل فلسطين والأستاذة علا عدوي من الهيئة المستقلة، الذين أكدوا على إن إفلات إسرائيل من العقاب على انتهاكات القانون الدولي يجب أن ينتهي اليوم، مشددين على أهمية هذه الخطوة كونها تشكل أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جريمة الإبادة الجماعية التي لا

المنظمات مكتب المدعي العام ممارسة السلطة التقديرية للدعاء بما يتوافق مع الممارسات والسياسات السابقة لمكتبه، مع التركيز على أهمية إعطاء الأولوية للتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغزة. وعلى وجه التحديد، دعوا إلى محاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن الأفعال المرتكبة منذ 7 أكتوبر 2023، والتي تعتبر جرائم بموجب المادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في ظل خطورة هذه الجرائم.

ومنذ 7 أكتوبر 2023، أطلقت حكومة إسرائيل وقواتها المسلحة العنان للاستخدام العشوائي وغير متناسب للقوة ضد الفلسطينيين في غزة، منتهكة الأطر القانونية الدولية الراسخة، واستوفت معايير الإبادة الجماعية على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

تزال إسرائيل ترتكبها في قطاع غزة، تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأن المعلومات والادعاءات المقدمة في هذا البلاغ مقبولة وفقاً للأحكام المبينة في المادة 17 من النظام الأساسي. في الوقت الحالي، لا توجد تحقيقات أو ملاحقات قضائية جارية تتناول السلوك الذي يشكل أساس الإبادة الجماعية المرتكبة ضد السكان الفلسطينيين، على النحو المنصوص عليه في المادة 6 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

ودعت المنظمات والهيئات الوطنية التي تقدمت بالبلاغ، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إعطاء الأولوية للتحقيقات في الأعمال الجارية منذ 7 أكتوبر 2023 في غزة والتي قد ترقى إلى جريمة إبادة جماعية، وذلك من خلال توسيع تحقيقه الحالي في الوضع في فلسطين وإعطاء الأولوية للمحاكمات المتعلقة بقضية جريمة الإبادة الجماعية في غزة. وناشدت

الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة وإصدار أوامر اعتقال حسب الاقتضاء، كما فعلت المحكمة في تحقيقاتها في حالات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، دعت المنظمات إلى التعاون النشط مع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية لتوثيق وتوصيف الجرائم المرتكبة في السياق الفلسطيني بدقة.

ويضم التحالف منظمة القانون من أجل فلسطين في بريطانيا وهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين، و 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم العربي، بما في ذلك الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كل من الجزائر، البحرين، جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، تونس، جيبوتي، وليبيا، إلى جانب 5 نقابات محامين وهي نقابات المحامين في فلسطين والأردن والجزائر وتونس واتحاد المحامين العرب.

وتؤكد الوثيقة المقدمة التدمير المتعمد الذي تقوم به إسرائيل للثقافة الفلسطينية، والدمار البيئي (الإبادة البيئية)، وتدمير المنازل (إبادة المنازل)، وأساليب التطهير العرقي، مما يدل على جهد منهجي لمحو الهوية الفلسطينية وجعل غزة غير صالحة للعيش. ومن خلال تصوير كافة السكان الفلسطينيين كدروع بشرية للمقاتلين الأعداء، تبرر إسرائيل سقوط أعداد كبيرة من المدنيين وتدمير البنية التحتية، وهو ما يتعارض مع نظام روما الأساسي واتفاقية الإبادة الجماعية.

ومن خلال وضع هذه الفئات ضمن السياق التاريخي الأوسع للأيدولوجية الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي الدائم للأراضي الفلسطينية، يؤكد التقرير على ضرورة المساءلة الفورية بموجب قواعد القانون الدولي، لا سيما بموجب نظام روما الأساسي وقواعد القانون الجنائي الدولي. وتحت القانون من أجل فلسطين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وشركاؤهما المحكمة الجنائية الدولية على إجراء تحقيق شامل في جميع

القانون من أجل فلسطين تنشر الملف الذي قدمته إلى المحكمة الجنائية الدولية:

ارتكاب الإبادة الجماعية في غزة على يد أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية

المستقلة لحقوق الإنسان - فلسطين والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحليلًا قانونيًا شاملاً لجريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها القادة السياسيون والعسكريون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في غزة.

نشرت منظمة القانون من أجل فلسطين الملف الذي كانت أعلنت عنه سابقاً في 20 مارس/آذار 2024، والذي تم تقديمه إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. يتضمن هذا الملف، والذي تم إعداده بدعم من الهيئة

السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبحسب منظمة القانون من أجل فلسطين وشركائها، تم تقديم هذا البلاغ وفقاً للمادة 15 من نظام روما الأساسي، واستجابة لدعوة المدعي العام في 17 نوفمبر/تشرين ثاني 2023، حيث حثَّ الأطراف وأصحاب المصلحة ومن لديهم معلومات ذات صلة على تقديم البيانات لمساعدة فريق التحقيق في التحقيق المستمر في انتهاكات نظام روما الأساسي في فلسطين، بما في ذلك الحرب المستمرة في غزة. والغرض من هذا الملف هو تقديم تحليل قانوني شامل ومستقل يوضح كيف تشكل تصرفات وسلوك السياسيين الإسرائيليين وأفراد القوات الإسرائيلية جريمة إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة.

وقد حظي الطلب بدعم تحالف دولي كبير، بما في ذلك 15 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم العربي: الجزائر، البحرين، جزر القمر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، تونس، جيبوتي، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، والكويت، إلى جانب خمس نقابات للمحامين - وهي نقابات المحامين في فلسطين والأردن والجزائر وتونس واتحاد المحامين العرب.

وخضعت الوثيقة المؤلفة من 220 صفحة، والتي أعدها فريق كبير من الخبراء والباحثين، يضم 30 باحثاً من مختلف دول العالم، لمراجعة من قبل العديد من الخبراء، من بينهم 11 متخصصاً في القانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والإبادة الجماعية، فضلاً عن خبراء عاملون في المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا

بلاغ مشترك إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية من قبل أعضاء حكومة الحرب الإسرائيلية

مقدم من:

منظمة القانون من أجل فلسطين

بدعم من:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (فلسطين)
والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
إلى جانب تحالف دولي واسع

مارس 2024



وأساليب التطهير العرقي، مما يدل على جهد منهجي لمحو الهوية الفلسطينية وجعل غزة غير صالحة للسكن. ومن خلال تصوير كافة السكان الفلسطينيين كدروع بشرية للمقاتلين الأعداء، تبرر إسرائيل سقوط أعداد كبيرة من المدنيين وتدمير البنية التحتية، وهو ما يتعارض مع نظام روما الأساسي واتفاقية الإبادة الجماعية.

يدقق التقرير أيضًا في السلطة التقديرية للدعاء، والتي يمارسها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق باختيار القضايا، ويوضح كيف تستلزم المعايير التي توجه هذه السلطة التقديرية إعطاء الأولوية للتحقيقات في الجرائم المرتكبة في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ومحاكمة الجناة الإسرائيليين البارزين.

وسيعتمد الجزء الثاني من هذا الملف، الذي سيصدر قريباً، على الخلفية التي حددها التقرير الحالي ويركز على الأفعال المادية المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية. وسيتضمن التوصيف القانوني للجرائم المنصوص عليها في المادة 6 من نظام روما الأساسي، إلى جانب شهادات الشهود والإفادات الخطية من غزة.

لأكثر من 180 يومًا، عانى الفلسطينيون في غزة من الموت والمجاعة والإصابات والتشرد بسبب الحملة العسكرية الإسرائيلية المدمرة. وقد اعترفت محكمة العدل الدولية بالفعل بأن الأعمال العسكرية والعقوبات الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل قد تشكل إبادة جماعية.

ومن خلال هذا الملف، الذي يوفر تحليلًا قانونيًا متعمقًا وأدلة ثابتة على نية الإبادة الجماعية (القصد الجنائي) من جانب المسؤولين الإسرائيليين، وبالنظر إلى تقديمها من قبل منظمة حقوقية مدعومة من 22 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ونقابات المحامين من 15 دولة طرف في الأمم المتحدة، لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تستمر في تجاهل الأدلة المتزايدة على الإبادة الجماعية التي ترتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في غزة. ويجب عليها أن تفي بمسؤوليتها بموجب نظام روما الأساسي من خلال فتح تحقيقات مع القادة الإسرائيليين والقادة العسكريين المتواطئين في هذه الإبادة الجماعية، وضمان إجراء تحقيقات في الوقت المناسب في جميع الانتهاكات الخاضعة لولايتها القضائية لدعم المساءلة والعدالة.

يبدأ هذا الملف، وهو الجزء الأول من تحليل قانوني مكون من جزأين، بدراسة الخلفية السياقية للوضع في غزة، ويقدم لمحة عامة عن الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في فلسطين ونظام الفصل العنصري الذي فرضته على الفلسطينيين في غزة وفي جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. ثم يستكشف معايير الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار السوابق القضائية الصادرة عن مختلف المحاكم والمحكمة الجنائية الدولية، ويقدم تحليلًا واضحًا لعناصر الإبادة الجماعية وتطبيقها على الوضع في غزة.

يؤكد الملف على النية الصريحة للقضاء على الفلسطينيين، وهو ما يتجلى في مئات التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، وخاصة أولئك الذين يشغلون مناصب فيما يسمى بـ "مجلس الحرب" الإسرائيلي.

يؤكد الملف على النية الصريحة للقضاء على الفلسطينيين، وهو ما يتجلى في مئات التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون، وخاصة أولئك الذين يشغلون مناصب فيما يسمى بـ "مجلس الحرب" الإسرائيلي. كما يسلط الضوء على التدمير الإسرائيلي المتعمد للثقافة الفلسطينية، والدمار البيئي (إبادة البيئة)، وتدمير المنازل (إبادة المنازل)،

في الوضع في غزة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على الأفعال المرتكبة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي تشكل جريمة إبادة جماعية بموجب المادة 6 من نظام روما الأساسي. وحثوا المدعي العام وفريقه على القيام على وجه السرعة بزيارة قطاع غزة للتواصل مع الضحايا ومشاهدة العواقب الوخيمة للإبادة الجماعية المستمرة، وكذلك للقاء الضحايا وعائلاتهم الذين انتقلوا من غزة إلى مصر وبلدان أخرى.

ودعت منظمة القانون من أجل فلسطين، إلى جانب المنظمات والمؤسسات الأخرى التي قدمت الملف، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى إدراج جريمة الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وحثوا المدعي العام على أن يطلب فوراً من الدائرة التمهيدية إصدار أمر اعتقال دولي للمشتبه بهم المسؤولين عن ارتكاب جرائم تقع ضمن اختصاص المحكمة أو المساعدة في ارتكابها. كما دعت المنظمات المدعي العام إلى إعطاء الأولوية للتحقيقات

لقاء الهيئة مع منظمة المحامين التقدميين

الناس لتصل لمختلف المرافق الأساسية والحيوية كالمستشفيات والمؤسسات الإعلامية، المساجد والكنائس المواقع الأثرية والأبنية التاريخية، وامتدت لتشمل الحقوق الثقافية والمعالم الثقافية في قطاع غزة. داعياً إلى ضرورة قيام الدول الأطراف بمسانده أو القيام بما قامت جنوب افريقيا من خلال الدعوة المقدمة الى محكمه العدل الدولية ازاء اقتراف اسرائيل جريمة الإبادة الجماعية، كما حث المشاركين على تبني دولهم الخطوة التي قامت بها نيكاراجوا، والتمثلة في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة العدل الدولية ضد المانيا التي لم تحترم التزاماتها وزودت إسرائيل بأسلحة استخدمت في الإبادة الجماعية. كما حث المحامين المشاركين في هذا اللقاء للقيام بما سماه «لتقاضي الاستراتيجي» على المستوى الوطني في بلدانهم، واستصدار توصيات قضائية للحكومات لمنع تزويد إسرائيل أو دعمها بما قد تستخدمه في الإبادة الجماعية.

الدويك مدير عام الهيئة بين أن جريمة الإبادة الجماعية ترتكبها دولة الاحتلال هي جريمة إبادة جماعية (متعددة الأبعاد) كونها شملت انتهاك الحق في الحياة والقتل المتعمد للسكان المدنيين والمرضى، فهي إبادة تجاوزت قتل

جانب من لقاء الهيئة مع منظمة المحامين التقدميين حول جريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ومحاولات تجريم عملية التضامن مع الفلسطينيين في بعض الدول. الدكتور عمار





طالبت تفعيل الآليات القانونية لمحاسبة دولة الاحتلال الهيئة المستقلة تقدم مداخلتين في مجلس حقوق الإنسان

خلال الاستجابة الفاعلة للتقرير وتطبيق توصياته ومن خلال حدوث تحول ملموس في نهج المجتمع الدولي تجاه القضية الفلسطينية.

وخلال جلسة مجلس حقوق الإنسان الـ 55، قدمت الهيئة مداخلية أخرى في النقاش العام للبند السابع المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عام 1967، شددت فيها على أن الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل في قطاع غزة لم تتسبب في دمار واسع النطاق فقط، ومعاناة إنسانية لاحد لها، بل كشفت أيضاً عن فشل النظام الدولي في وقف الفظائع المستمرة، الامر الذي من شأنه ان يقوض معايير القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

وطالبت الهيئة في مداخلتها تفعيل الآليات القانونية لمحاسبة دولة الاحتلال التي ارتكبت الإبادة الجماعية، وضمن تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة، والعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير الشرعي الذي طال أمده والإبادة الجماعية المستمرة في غزة.

قدمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مداخلية في مجلس حقوق الإنسان عقبها على تقرير فرانشيسكا البانيز مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، مطالبة بضرورة تكاتف الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والذي طال أمده، وفي اجبار الاحتلال على الالتزام بالقانون الدولي، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وشددت الهيئة في تعقيبها الذي تلتها علا عدوي مسؤولة العلاقات الدولية على أننا نواجه احتلالاً استعمارياً يتسم بخصائص الفصل العنصري، حيث ينهار الإطار الدولي لحقوق الإنسان في مواجهة الفظائع التي لا هوادة فيها. وفي غزة، تستمر الإبادة الجماعية بلا هوادة، وتتجلى في عدد لا يحصى من الأعمال الوحشية كالتجويع القسري والهجمات على مرافق الرعاية الصحية، وفي الوقت نفسه، تشهد الضفة الغربية عمليات قتل خارج إطار القضاء، وتتفشى فيها انتهاكات حقوق كالتدمير المنهجي للبنية التحتية، واستمرار جرائم المستوطنين الذي يتمتعون بحصانة من المساءلة والعقاب. داعية إلى اتخاذ إجراءات فورية لوقف العدوان في غزة وتحقيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من

فعاليات ونشاطات محلية



خلال لقائه وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان رئيس الوزراء: الإصلاح مطلب شعبي ورسمي وجزء من برنامج عمل الحكومة ورسالة تكليفها

معالجتها سواءً من خلال زياراتها لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء، واستقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها.

وقال د. مصطفى: «الشراكة مع كافة القطاعات خاصة المجتمع المدني هو ضمن أهداف الحكومة في مؤسسة الإصلاح، وإحداث نهضة حقيقية في الوطن خصوصا في قطاعات: الصحة والتعليم وترشيد الإنفاق العام وتمكين القضاء».

ورحب وفد الهيئة بالخطوات الإصلاحية التي أقرتها الحكومة مؤخرا وبدأت في تنفيذها، والتوجيهات للوزراء وجهات الاختصاص بعقد اجتماعات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني لبحث القضايا المشتركة، بما يخدم برامج الحكومة وأهدافها والصالح العام. مشدداً على أن شراكة الحكومة والانفتاح مع المجتمع المدني يساهم في إيصال هموم المواطنين وتلبية احتياجاتهم، ويعزز الثقة بين جميع الأطراف.

اجتمع رئيس الوزراء وزير الخارجية د. محمد مصطفى، وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، الذي يضم عدداً من أعضاء مجلس مفوضيها ومديرها العام وكبار الموظفين، لبحث عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها ملف الإصلاح.

وسلم وفد الهيئة رئيس الوزراء مذكرة تتضمن 15 بنداً حول قضايا ومسائل حقوقية، حيث وجه رئيس الوزراء اللجنة الوزارية للإصلاح ومكتب التطوير والإصلاح المؤسسي في ديوان رئيس الوزراء، لدراستها والتعاون مع الهيئة والمؤسسات الأخرى ذات الاختصاص، مشدداً على أن الإصلاح هو مطلب شعبي ورسمي، ويمثل أحد متطلبات إنجاز المشروع الوطني، مشيراً إلى أن الإصلاح الشامل هو جزء من خطة عمل الحكومة ورسالة تكليفها.

كما استعرض وفد الهيئة عدداً من الملفات والقضايا الحقوقية والقانونية الملفات التي تعمل الهيئة على



لمناقشة قضايا تتعلق بقطاع العدالة وحقوق الإنسان الهيئة المستقلة تجتمع بوزير العدل

عدداً من الملفات والقضايا التي تهم قطاع العدالة من واقع عمل الهيئة، سواءً من خلال زياراتها لمراكز الإصلاح والتأهيل ودور الإيواء، واستقبال شكاوى المواطنين ومعالجتها، وأيضاً من خلال عضوية الهيئة في العديد من اللجان ذات العلاقة بقطاع العدالة.

ومن القضايا التي تم نقاشها، ملف المساعدة القانونية، والقرار بقانون الجرائم الإلكترونية، القرار بقانون حق الوصول للمعلومات، وقرار بقانون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وأوضاع مراكز الإصلاح والتأهيل، وحالة العديد من الموقوفين الذين يتطلب وضعهم معاملة خاصة، كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة. وتم الاتفاق على عقد لقاءات دورية لمتابعة القضايا التي تمت اثارته.

ناقش وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مع وزير العدل الأستاذ شرحبيل الزعيم عدداً من القضايا المتعلقة بقطاع العدالة وحقوق الإنسان في فلسطين، وذلك في مقر وزارة العدل بمدينة رام الله.

وشدد وزير العدل على روح الشراكة والتعاون ما بين الهيئة المستقلة والوزارة، وانفتاح الوزارة على مؤسسات المجتمع المدني أيضاً، مشيراً إلى حاجة قطاع العدالة لتوحيد الجهود مع الأطراف ذات العلاقة وصولاً إلى إصلاح منظومة القضاء وفق برنامج الحكومة والسعي إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة.

واستعرض الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة

خلال لقاء حول الجهود المبذولة في دعوى الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية الدعوة لتوحيد وتنسيق الجهود على مختلف المستويات



للقضية والداعية لوقف جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، والتطهير العرقي في المناطق المصنفة ج، مشدداً على ضرورة تكثيف العمل على الساحة الدولية، خاصة في مجلس حقوق الإنسان والمؤتمر الدولي المزمع عقده قريباً في جنوب إفريقيا لمناهضة الفصل العنصري، وكذلك قضية الأسرى، وقضية الافراج عن جثامين الشهداء.

الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة، طالب بضرورة إبراز قضية الأسرى والمعتقلين، بما فيها الاختفاء القسري للأسرى من قطاع غزة، وحالات التعذيب والتحرش الجنسي التي يتعرض لها الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، وأماكن احتجازهم غير المعلومة، خاصة لأسرى قطاع غزة، داعياً إلى ضرورة تكثيف العمل الدبلوماسي للسفراء مع الدول المعتمدين لديها بشكل ثنائي، والعمل مع هذه الدول من خلال السفراء على قضايا محددة تنسجم وموقف كل دولة على حدى.

وتم التوافق على ضرورة وضع أجندة مشتركة لجميع التدخلات الحقوقية بين المؤسسات الحقوقية والحكومة الفلسطينية، في حين شدد عدد من المتدخلين على أهمية إصدار بيان سياسي رسمي واضح يتبنى النضال الحقوقي والوطني وكيفية التعامل على أرض الواقع في اليوم الثاني بعد وقف حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، طالب آخرون بضرورة توحيد الخطاب والمطالب بشكل واضح ومكثف على مختلف المستويات الدولية والأممية.

طالبت مجموعة من الحقوقيين والمختصين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، بضرورة توحيد وتنسيق الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً فيما يتعلق بمختلف الجوانب والتداعيات الناتجة عن استمرار الإبادة الجماعية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والاعتداءات المتواصلة لجنود الاحتلال والمستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس.

وخلال اللقاء الذي نظّمته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بمقرها، تحدث السفير عمر عوض الله مساعد وزير الخارجية للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة في وزارة الخارجية والمغتربين، حول الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية خاصة القانونية والدبلوماسية المتعلقة بدعوى جنوب إفريقيا لدى محكمة العدل الدولية.

وبين عوض الله ضرورة تشكيل فرق من ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية بما فيها ضحايا التعذيب، ضحايا الهجمات الاستيطانية والضحايا من الأطفال، لإتاحة المجال لهم أمام المنابر الدولية والأممية، داعياً إلى ضرورة تنسيق الجهود على مستوى عمل مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المؤسسات الحقوقية، والأحزاب السياسية، والمستوى الرسمي.

من جهته بين الأستاذ عصام العاروري، مفوض عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أن الجهود المحلية يجب أن تتوحد لتجنب الازدواجية، مع الجهود والحركات الدولية الداعمة

الهيئة المستقلة مستمرة في تنفيذ نشاطات تفريغ نفسي

الهيئة المستقلة مستمرة في تنفيذ نشاطات تفريغ نفسي جماعي للأطفال النازحين إلى مدينة رفح، منطقة مدينة حمد ومنطقة بئر 19 بمدينة خانيونس، منطقة الزوايدة وسط قطاع غزة، منطقة النصيرات المخيم الجديد ومنطقة النصيرات بلوك سي، تخلل هذه النشاطات رسم على وجوه الأطفال، وتنفيذ بعض المسابقات بين الأطفال بهدف التخفيف عنهم من الصدمات الناتجة عن استمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة.



الهيئة المستقلة ومؤسسات المجتمع المدني بغزة تؤكد لمسؤولين أممين وجوب وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية

بحق قطاع غزة، وأن توثيقات الهيئة لضحايا العدوان الذين التقتهم تؤكد هذه الحقيقة،

ومنها التوثيقات حول ما تعرض له المفرج عنهم من المعتقلين والمعتقلات من أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي، مما يحتم ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات استثنائية للوقف الفوري لهذه الجرائم، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.

فيما أكد كل من وينسلاند وجولدريك على انهما سيأخذان ما استمعا اليه من المشاركين على أنه أولويات ستعمل عليها الأمم المتحدة وتأخذ بها.

وخلال اللقاء الذي جرى بمقر الإغاثة الزراعية في مدينة دير البلح وحضره مسؤولون من الأونروا واليونيسف أكد ممثلو الهيئة المستقلة على أن التوصيف الحقيقي لما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي هو إبادة جماعية

شدد ممثلو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة للسيد تورن وينسلاند مبعوث الأمين العام لعملية السلام والسيد جيمي ماجولادريك منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة على أن حماية حقوق الإنسان وخصوصا النساء والأطفال وذوي الإعاقة وتوافر الطعام والمياه والحاجات الأساسية للصحة وتدفع المساعدات إنما تبني على حقيقة واحدة وهي وقت إطلاق النار،





الهيئة المستقلة ونادي الأسير يؤكدان على أهمية زيادة التنسيق وتوحيد الجهود تجاه قضايا الأسيرات والأسرى في سجون الاحتلال

العدوان الشامل على شعبنا، إلى جانب الجهود المبذولة من الجهات المختصة في شؤون الأسرى.

وشدد أمجد النجار الناطق الإعلامي لنادي الأسير على أهمية استمرارية التوثيق وتبادل المعلومات وضرورة إعداد طواقم جديدة تشارك في توثيق الجرائم والانتهاكات بشكل معمق وشامل، لتثبيت روايتنا التي تشكل جزءاً أساسياً في مواجهتنا المستمرة للاحتلال.

وأكد المجتمعون على أهمية تعزيز التنسيق بين جميع المؤسسات الحقوقية وهيئة شؤون الأسرى والمحررين لمناصرة قضية الأسرى ومتابعتها مع الجهات الدولية، مشدداً على ضرورة التدخل الدولي لوقف الانتهاكات وإجراء تحقيقات مستقلة في الجرائم المرتكبة بحقهم،

وتم الاتفاق خلال اللقاء والذي حضره من النادي رائد عامر ومن الهيئة موسى أبو دهيم، وإسلام التميمي، وطارح المصري، على تنفيذ سلسلة خطوات لتعزيز الجهود وتنظيمها على المستويات الداخلية والدولية في إطار الحراك الذي تساهم فيه الهيئة المستقلة، ونادي الأسير الفلسطيني.

عقدت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ونادي الأسير الفلسطيني، لقاءً لمناقشة التحديات التي تواجه الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة قضية معتقلي غزة، التي تشكل التحدي الأبرز، مع استمرار تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقهم.

وخلال اللقاء الذي جرى في مقر الهيئة بمدينة رام الله، تم التأكيد على ضرورة بلورة خطة عاجلة بالتنسيق مع جميع الجهات المختصة، لتنظيم الجهود الحاصلة في قضية الأسرى، وتعزيز عملية رصد وتوثيق الانتهاكات والتحري منها، خاصة بشهادات المعتقلين المفرج عنهم من قطاع غزة.

وبين الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة من حجم المخاطر والتحديات التي تواجه المؤسسات المختصة في هذه القضية، مشيراً إلى جملة الشهادات التي تمكنت الهيئة من توثيقها والتي عكست مستوى الجرائم المروعة بحق المعتقلين والمعتقلات.

من ناحيته أثنى عبد الله الزغاري رئيس نادي الأسير الفلسطيني، على دور الهيئة المستقلة في عمليات التوثيق التي تشكل داعماً أساسياً لروايتنا الفلسطينية حول

اجتماع لشبكة حماية الطفولة

جانب من مشاركة الهيئة المستقلة في اجتماع شبكة حماية الطفولة بقرية الأيتام في رفح SOS، والباحث الميداني في الهيئة خالد أبو شاب يشارك في استعراض أنشطة وبرامج المؤسسات الشريكة خلال فترة الطوارئ، ومسارات الإحالة حسب درجات الخطورة. يوجد نحو 17 ألف من الأطفال المنفصلين وغير المصحوبين بحاجة للدمج والرعاية، وتتعاون في ذلك اليونيسيف والمؤسسات ذات الاختصاص. والطفل المنفصل عن ذويه هو طفل افترق عن كلا الأبوين أو عن غيرهما من الرعاية حسب القانون أو العرف ولكن ليس بالضرورة أن يكون قد افترق عن أقاربه الآخرين. أما الطفل غير المصحوب هو من افترق عن كلا الوالدين وغيرهما من الاقارب وهو الذي يتلقى الرعاية من أي أحد المسؤولين عنه بحكم القانون أو العرف.



الهيئة المستقلة تشارك في وقفة تضامنية مع أهالي المخطوفين والمفقودين في مدينة غزة



ووقف جميع أشكال الانتهاكات والتعذيب والتنكيل التي أدت مؤخراً إلى استشهد اثنين من معتقلي قطاع غزة من بينهم الطبيب عدنان البرش رئيس قسم العظام بمستشفى الشفاء، مع استمرار جريمة الإخفاء القسري.

يُشار إلى أن المعطيات المتوفرة لدى هيئة شؤون الأسرى عن معتقلي غزة شحيحة، وذلك فيما يتعلق بهوياتهم وجميع أماكن احتجازهم، وأعدادهم، وأن ما أعلنت عنهم إدارة سجون الاحتلال حتى بداية إبريل/نيسان 849 معتقلاً.

شاركت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» في وقفة تضامنية نظمها أهالي المخطوفين والمفقودين في محافظة غزة والشمال، أمام مقر اللجنة الدولية الصليب الأحمر بمدينة غزة، للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم والإفراج عنهم، وحث المؤسسات المختصة للقيام بواجبها تجاه هذه القضية.

وأكد رامي أبو شديق الباحث الميداني في الهيئة على ضرورة الإفراج الفوري عن الأسرى والكشف عن مصير المفقودين،

الهيئة المستقلة تبحث مع وكيل وزارة الصحة تحسين خدمات مرضى التصلب اللويحي

سيما موضوع مرض التصلب اللويحي. وفي هذا السياق بين الدكتور الشيخ أن وزارة الصحة بصدد افتتاح مركزين متخصصين بالعلاج الطبيعي خلال الشهرين القادمين. على أن يكون لمرضى التصلب اللويحي الحق في الاستفادة من خدمات هذين المركزين، ووعد الشيخ بأنه سيتم بحث موضوع العلاج الطبيعي بالنسبة لمرضى التصلب اللويحي واتخاذ قرارات بشأنه مع الإدارة العامة للمهن الطبية المساندة.

اجتمع وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» مع الدكتور وائل الشيخ وكيل وزارة الصحة لبحث عدد من القضايا المتعلقة بالقطاع الصحي، وذلك في إطار مراجعتها للسياسات والاستراتيجيات التي تنفذها وزارة الصحة مع مرضى التصلب اللويحي.

واستعرض الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة أبرز أنماط الشكاوى المتعلقة بالقطاع الصحي، من واقع عمل الهيئة والشكاوى التي تتلقاها من المواطنين، لا

خلال تفقدها أوضاع النازحين الهيئة المستقلة تبحث سبل تعزيز بيئة آمنة لرعاية الأطفال الأيتام والنساء في مخيم البركة



نفذ فريق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» جولة ميدانية استهدفت مخيم البركة للأيتام في منطقة المواصي غرب مدينة خانيونس جنوب قطاع غزة، في إطار العمل على توثيق الانتهاكات التي يتعرض لها النازحون ومتابعة أوضاعهم، وسبل تقديم الخدمات اللازمة لهم لضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على القطاع.

واطلع الفريق على أوضاع النازحين في المخيم المقام على مساحة 2.000 متراً، ويضم 50 خيمة مساحة كل منها 12 متراً مربعاً، تأوي 350 فرداً، من بينهم 180 طفلاً و170 سيدة.

وخلال الجولة، التقى فريق الهيئة الذي ضم نائب المدير العام المحامي جميل سرحان والباحث الميداني محمد سرور والدكتور تائر التلوي طبيب الهيئة، التقوا مدير المخيم محمود الكلخ، الذي أوضح بدوره أن المخيم تم تدشينه كمبادرة خيرية بتاريخ 2024/1/15 وفكرة إنشائه انطلقت من الحاجة الملحة لإيواء ورعاية الأطفال الأيتام وزوجات الشهداء، حيث تم إيجاد قطعة الأرض، وشراء كل ما يلزم من قواطع خشبية وشوارد وفرش وإضاءة ودورات مياه،

وذلك بمساهمات فردية من فاعلي خير.

وأضاف الكلخ أن المخيم يراعي خصوصية كاملة للنساء والأطفال، حيث تم تخطيطه بما يضمن وجود مساحات مفتوحة للهو ولعب الأطفال، ويتم توفير الاحتياجات الأساسية للأسر من طعام وشراب وغيرها لضمان توافر معايير الصحة والنظافة، كما يتم مساعدة المرضى على

وفي ختام الجولة، تم الاتفاق على تنفيذ الهيئة تدريب للنساء النازحات في المخيم حول حقوق المرأة في أوقات النزاع، لتمكينهن من حقوقهن القانونية والشرعية وخاصة أن معظمهن زوجات شهداء ولديهن أطفال.

يُشار إلى أن عدد الأطفال الأيتام جراء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة يُقدر بأكثر من 20.000 طفل، يتواجدون في شمال القطاع وفي أماكن نزوح مختلفة في الوسط والجنوب، ويعيش معظمهم في ظروف قاسية لا تتوافر فيها أبسط حقوقهم في الرعاية والأمان والصحة والتعليم وكل مقومات العيش الكريم التي تنص عليها المواثيق الدولية وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل.

تلقي الرعاية الصحية والخدمات الدوائية من خلال التنسيق مع أقرب نقطة طبية في المنطقة، إلا أن المبادرة بحاجة للمزيد من الدعم لتوفير خدمات أفضل.

من جانبه، عبر سرحان عن تقديره للقائمين على المخيم، مثنياً جهودهم الرامية إلى تمكين الفئات الهشة التي زادت الحرب من معاناتهم، وأعرب عن استعداد الهيئة لتطوير المبادرة من خلال التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني لتوجيه الدعم للمخيم، والمساهمة في تقديم الخدمات اللازمة، ومساعدة إدارة المخيم في مساعيها لإنشاء مخيم جديد يستوعب عدداً أكبر من تلك الفئة التي تتزايد مع استمرار حرب الإبادة.

مدرسة الحق في التعليم

مبادرة تعليمية أطلقتها الهيئة المستقلة للأطفال النازحين



تواصل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تنفيذ مبادرة تعليمية للأطفال النازحين في مواصي خانيونس استهدفت على وجه التحديد طلبة صفوف الأول والثاني والثالث من المرحلة الأساسية وأطلقت عليها (مدرسة الحق في التعليم).

تأتي هذه المبادرة من الهيئة لأعمال الحدود الدنيا في أماكن النزوح لحماية الحق في التعليم وخصوصاً للفئات الأكثر ضعفاً من الأطفال، واسترعاء الانتباه حول الجرائم التي طالت التعليم والمدارس في قطاع غزة، وحرمان مئات آلاف الأطفال من حقهم في التعليم.

وتقوم مجموعة من المعلمات النازحات بتنظيم برنامج تعليمي للمواد الأساسية للصفوف المذكورة، في أوقات تراعي احتياجات الأطفال وسلامتهم.

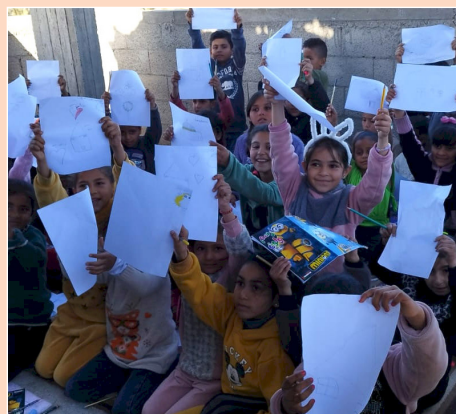
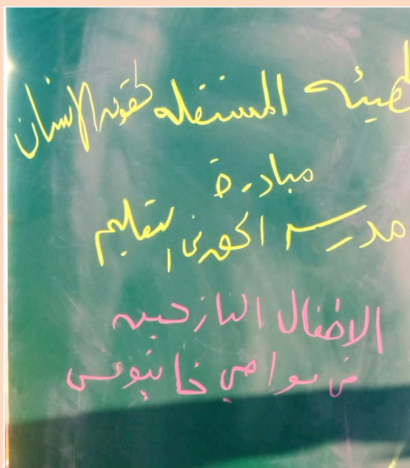
في التعلم رغم استمرار جريمة الإبادة التي يمارسها الاحتلال في قطاع غزة، كون الحق في التعليم حق لصيق بالحق في تقرير المصير والحرية.

ووفق الحقوقي بهجت الحلو منسق التوعية والتدريب في الهيئة بقطاع غزة، فإن هذه المبادرة تتضمن إثارة الوعي لحماية الحق في التعليم وحق الأطفال

عنوان متمسكون بالأمل وعازمون على البقاء من خلال فريق التدخل والدعم النفسي لرسم الابتسامة على وجوه أطفال غزة النازحين، من خلال عروض مسرحية وترفيهية تفاعلية أقيمت في مراكز الإيواء داخل مدارس الاونروا والمخيمات التي لجأوا إليها هرباً من القصف والدمار الذي لحق بهم، وذلك ضمن أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي التي تنفذها الهيئة للتخفيف من حدة الضغوطات النفسية التي يعاني منها الأطفال جراء الحرب الإسرائيلية على غزة.

وتتطلع الهيئة إلى قيام أجسام حقوق الإنسان المناط بها حماية الحق في التعليم الضغط على دولة الاحتلال لوقف جرائمها في قطاع غزة بما فيها تلك المتعلقة بالحق في التعليم والمؤسسات التعليمية، والتوقف عن استهداف الأطفال، وحث الهيئات الدولية المتخصصة لفرض تدابير والشروع في برامج لحماية وأعمال الحقوق الدنيا للتعليم في قطاع غزة.

وكانت الهيئة باشرت في وقت سابق بتنفيذ برنامج تحت



الهيئة المستقلة تنظم دورة تدريبية

تطبيقات القانون الدولي الإنساني والجنائي على الحالة الفلسطينية

فصح هذه الانتهاكات على مختلف المستويات وخاصة الدولية.

من جانبه بين العميد زياد حسين مدير التدريب في التوجيه السياسي والوطني أهمية التدريب والفائدة المرجوة منها، كون هيئة التوجيه السياسي والوطني تسعى دوماً للتعاون مع المؤسسات الحقوقية وتبدي حرصاً خاصاً على الشراكة مع الهيئة المستقلة من أجل بناء القدرات للمكلفين بإنفاذ القانون، وهذا التدريب يأتي مع استمرار الإبادة الجماعية في غزة وما ترتبه قوات الاحتلال خاصة القتل والتجوية الممنهج.

وأشاد العميد سعيد الطهراوي مساعد اللواء طلال دويكات لشؤون المحافظات الجنوبية، بالشراكة مع الهيئة الممتدة منذ سنوات طويلة من أجل التأثير وتطوير المعرفة ورفع قدرات منتسبيها والتفاعل المشترك خاصة مع وجود متدربين ومتدربات من عدة أجهزة أمنية.

الهيئة المستقلة تنظم دورة تدريبية حول تطبيقات القانون الدولي الإنساني والجنائي على الحالة الفلسطينية، تستهدف عدداً من منتسبي قوى الأمن بهدف التعرف على القانون الدولي الإنساني من حيث النشأة والتطور ونطاق العمل والمبادئ، والفئات والأعيان المحمية بالقانون الدولي الإنساني وتوحيد المفاهيم والمصطلحات انسجاماً مع القانون الدولي الإنساني.

وشدد إسلام التميمي مدير دائرة التوعية والتدريب في الهيئة، على أهمية التعريف بالاحتلال الحربي من حيث المفهوم والطرق لأبرز السياسات والانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق أبناء شعبنا، خاصة جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والعمل على انسجامها والقانون الدولي الإنساني، مشدداً على أهمية التوثيق وفق القواعد والأصول المرعية، لجميع الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال، إلى جانب



الهيئة المستقلة تعقد دورة تدريبية حول حقوق الإنسان وسلامة الإجراءات الجزائية



الأساسي ويربط جميع القواعد التي يستند إليها، لذلك من الأهمية بمكان إجراء هذا التدريب لرفع قدرات المشاركين.

ويتضمن التدريب الذي يستمر ثلاثة أيام عدة مواضيع أهمها، التعريف بالنظام القانوني في قانون الإجراءات الجزائية، مقدمة في القانون الدولي الإنساني النشأة والتطور والمبادئ، مدى انطباق القانون الدولي الإنساني على فلسطين، الاحتلال الحربي الإسرائيلي والانتهاكات التي يمارسها بحق الشعب الفلسطيني، السلطات الاستثنائية الممنوحة لمأموري الضبط القضائي، حقوق الإنسان في مرحلة التحقيق، سلطة الضبط القضائي في الاستدلال، فتح التحقيق والتفويض و ضمانات المتهم أثناء التحقيق، محاضر التحقيق، ودور النيابة العسكرية في الرقابة على أداء المؤسسة الأمنية.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تعقد دورة تدريبية بعنوان (حقوق الإنسان وسلامة الإجراءات الجزائية) تستهدف 25 ضابطاً من المنتسبين للمباحث العامة ومكافحة المخدرات في الشرطة، بهدف تطوير مهاراتهم بمبادئ حقوق الإنسان وعلى وجه التحديد تلك المعايير المتعلقة بسلامة الإجراءات الجزائية وضمانات المحاكمة العادلة، من خلال التطرق لمرحلة جمع الاستدلالات والتحقيق وضمانات حقوق الإنسان وفق ما نصت عليه القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. وقال إسلام التميمي مدير دائرة التوعية والتدريب في الهيئة، تم تصميم برنامج التدريب وفق الاحتياجات والشكاوى التي تتلقاها الهيئة ودواوين في الشرطة، للتغلب على الفجوات ذات العلاقة بإجراءات عمل المباحث العامة ومكافحة المخدرات، في الإجراءات، وصولاً لتعزيز العدالة وتطبيق القانون، وكون هذا التدريب يأتي مع تواصل العدوان على قطاع غزة، فقد تم إدراج جلسات خاصة للوضع القانوني المتعلق بما يجري في قطاع غزة من إبادة جماعية وتكليفه القانوني. على غزة والتوصيف والتكليف القانوني لما يحصل في غزة.

ونوه العقيد مفيد ارزيقات مدير عام الإدارة العامة للتدريب في الشرطة، إلى أن عمل إدارتي المباحث العامة ومكافحة المخدرات تتطلب دقة العمل في فهم قانون الإجراءات الجزائية كونه يمثل المحور الأساس في العمل الشرطي

الهيئة المستقلة تعقد ورشة عمل حول

تقرير تقييم الأوضاع الصحية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» لمناقشة التقرير الذي أصدرته بعنوان (تقييم الأوضاع الصحية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية)، بمشاركة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بوزارات وزارة الصحة، التنمية الاجتماعية، العدل، شؤون المرأة، الخدمات الطبية العسكرية، مجلس القضاء الأعلى، المؤسسة القانونية الدولية، إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الشرطة الأوروبية.

أوصى مختصون وممثلون عن عدة وزارات ومؤسسات رسمية بضرورة وضع سياسات واضحة لموضوع الصحة في مراكز الإصلاح والتأهيل، والعمل على معالجة الأوضاع الصحية النفسية من خلال توفير خبراء مختصين في المجال النفسي، وتنفيذ التوصيات قصيرة الأمد الواردة في التقرير ومعالجتها بشكل مستعجل، وتوفير الأدوية والعلاجات للنزلاء بشكل فوري ومستعجل.



مخصصة للنزلاء في حالات الاستعجال والطارئة، وتوفير أماكن إضافية للاحتجاز في مستشفى الأمراض النفسية في بيت لحم، والعمل على توفير بدائل للاحتجاز من خلال إصدار تشريعات في هذا المجال للحد من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل التي تؤثر بشكل سلبي وكبير على صحة النزلاء والظروف الصحية في تلك المراكز.



وتم عرض التقرير وأبرز محاوره التي تضمنت واقع الظروف الصحية في مراكز الاحتجاز، سواء على صعيد الرعاية الصحية أو الإمكانيات المادية، بالإضافة إلى منهجية التقرير وآلية إعدادة، والاستنتاجات والتوصيات.

كما أوصى المشاركون بضرورة توفير وزارة الصحة أماكن

ورشة عمل متخصصة في الخليل

التأكيد على ضرورة رفع الإمكانيات للاستجابة لحالات الطوارئ

ومديرية تربية وتعليم الخليل، وبحضور لفييف من مؤسسات المجتمع المدني.

وأشاد الدكتور إسلام حسونة نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع بأهمية انعقاد الورشة والمواضيع التي تبحثها في ظل ظروف العدوان على أهلنا في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، والذي يستوجب الجاهزية الكاملة للطوارئ والعمل على توحيد الجهود لمواجهة الازمات والكوارث التي تواجهه الشعب الفلسطيني، ومن ثم قدم المهندس سامر المصري كلمة ترحيب عن مؤسسة سفراء للتطوير المهني مشيراً إلى دور هذه المؤسسة في نشر الوعي المهني حول إدارة الازمات والكوارث خصوصاً في الوقت الراهن.

وبين منسق لجنة الطوارئ في محافظة الخليل المهندس لؤي القيسي دور وجاهزية اللجنة وأعضائها في العمل على التخطيط لإدارة الازمات والكوارث في محافظة الخليل، من حيث التنسيق بين الأعضاء والجهات المختصة وتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لذلك. فيما تحدث مدير مكتب الجنوب في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المحامي فريد الأطرش عن حرب الإبادة الجماعية التي يخوضها الاحتلال ضد قطاع غزة المحاصر والتي تستهدف فيها كل مقومات الحياة وأبرزها الجهات

أوصى مختصون في مجال إدارة الأزمات والطوارئ على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين اللجان العاملة في إدارة الازمات والكوارث، وتوفير المعدات والآليات التخصصية في إدارة الازمات والكوارث، وتبني وتفعيل نظم الإنذار والاستجابة المبكرة للوقاية من الازمات والكوارث في فلسطين، تخصيص كوادر متخصصة وتوفير الموارد المالية الكافية، التشبيك مع المؤسسات الدولية العاملة في إدارة الازمات والكوارث، رفع اعداد المتطوعين من المجتمع المحلي لمواجهة اخطار الكوارث والازمات بفعالية، والتشبيك مع القطاع الخاص لتعويض النقص في قلة عدد المعدات والآليات عند الجهات الحكومية المتخصصة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل متخصصة نظمتها جامعة بوليتكنك فلسطين وبالتنسيق من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ولجنة الطوارئ في محافظة الخليل ومؤسسة سفراء للتطوير المهني بعنوان إدارة الازمات والكوارث في زمن السلم والحرب، بمشاركة ممثلين عن لجنة الطوارئ في محافظة الخليل (الوسط) كالدفاع المدني الفلسطيني، بلدية وإطفائية الخليل، المركز الوطني لإدارة مخاطر الكوارث، مديرية الأشغال العامة والإسكان، ممثل عن المستشفيات الخاصة والعامة، الهلال الأحمر الفلسطيني، فريق النشامى للدفع الرباعي

العامية والخاصة في ظل الحالات الطارئة، مستعرضاً كمثال آلية عمل القطاع الطبي في محافظة الخليل في مواجهة جائحة فيروس الكورونا، مشيراً إلى وجود معيقات وان لا تخطيط مناسب للظروف او الحالات التي نواجهها، وان ما يحدث فقط هو استجابة لردات الفعل. وأشار التكروري أيضاً الى ضرورة تعزيز المنظومة الصحية الفلسطينية مع ضرورة توفير ميزانية خاصة بإدارة الأزمات والكوارث.



اما عن جاهزية جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تحدث منسق دائرة ادارة المخاطر والكوارث في الخليل السيد جودت جواد المحتسب، مشيراً إلى وجود ١٤٠٠ متطوع في محافظة الخليل مسجلين لدى الجمعية، حيث انهم متخصصون في مجالات متعددة في الإسعاف والإنقاذ. وتحدث أيضاً عن جاهزية فريق النشامى للدفع الرباعي مدير الفريق - السيد عبدة المحتسب، حول تأسيس الفريق منذ العام 1998، واهم الخدمات والاسناد الذي يقدمه الفريق في ظل الحالات الطارئة، حيث ان أعضاء الفريق حاصلون على دورات تخصصية في الإسعاف والإنقاذ.

وفي ختام الورشة، تحدثت حول جاهزية مديرية تربية وتعليم الخليل الاستاذة منى الحداد رئيس قسم ضبط الأداء المدرسي ومنسق لجنة الطوارئ في المديرية، حيث اشارت إلى الأزمات التي واجهت التربية والتعليم من بداية جائحة كورونا والإضرابات حتى حرب غزة والتعليم الإلكتروني، وعن عمل المديرية لمواجهة هذه الأزمات من خلال التحول الى التعليم الالكتروني مواكبة للظروف الطارئة، بالرغم من المعوقات التي يواجهها الكادر التعليمي والطلبة من نقص في الأجهزة في التعليم الإلكتروني وصعوبة دفع فاتورة الكهرباء والإنترنت، وايضاً صعوبة وصول الكوادر والطلبة إلى المدارس بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

العاملة في الإسعاف والإنقاذ كالدفاع المدني والطواقم الطبية والمستشفيات، مشدداً على ضرورة رفع جاهزية المؤسسات في الضفة الغربية لاي مواجهة مشابهة محتملة لما حدث في القطاع.

واستعرض مدير المركز الوطني الفلسطيني للصحة المهنية وحماية البيئة في جامعة بوليتكنك فلسطين الأستاذ مالك محمد سلهب بعض الإحصائيات حول العدوان على قطاع غزة مركزاً على الاستهداف الذي حصل لطواقم الإسعاف والإنقاذ من حيث عدد الشهداء والمصابين والاستهداف المباشر للآليات والمقار. وبين الأستاذ عامر جرادات ممثل المركز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث، الاهداف من انشاء المركز الوطني ودوره في التخفيف من آثار الكوارث والأزمات، وبناء ثقافة إدارة الامزات الكوارث وإيجاد المعرفة والتنسيق بين كل جهات الاختصاص للعمل على إيجاد حلول إبداعية في مواجهة الحالات الطارئة.

وحول جاهزية مديرية دفاع مدني محافظة الخليل، تحدث المهندس طارق خميسة حول هيكلية الدفاع مدني محافظة الخليل وتوزيع المراكز وعددها تسعة مراكز مجهزة بالمعدات والاليات التخصصية للتعامل مع الحالات الطارئة.

المهندس حسام الشويكي ممثل بلدية الخليل تحدث عن خطة المنعة والمرونة الخاصة في إدارة الامزات والكوارث في مدينة الخليل، موضحاً ماهية المنعة والقدرة على الصمود وذلك لتقليل الأضرار البشرية والمادية والتعافي من الصدمات نحو الاستدامة. كما وتحدث مدير إطفائية بلدية الخليل. وبين السيد ايمن ناصر الدين دور اطفائية البلدية في التعامل مع الحالات الطارئة اليومية في المدينة وعن انشاء مراكزين حديثين لمواكبة التطورات العمرانية والصناعية في المدينة هدفها الحفاظ على حياة المواطن وممتلكاته حيث أصبح من الضروري اضافة مراكز اخرى للإطفاء، على الرغم من النقص الشديد في المعدات. وقدم مدير مديرية الأشغال العامة والإسكان في محافظة الخليل المهندس بسام شعلان، اضاءة حول دور المديرية في التعامل مع الحالات الطارئة وخصوصاً في ظل المنخفضات الجوية على الرغم من شح المعدات والموارد والكوادر البشرية العاملة. كما واكد الشعلان على ضرورة تزويد المؤسسات العاملة في إدارة الامزات والكوارث بالمعدات والاليات التخصصية اللازمة.

وتحدث ممثل القطاع الصحي الخاص والعام الدكتور يوسف التكروري مدير المستشفى الأهلي حول جاهزية المستشفيات

المؤتمرات الصحفية

غزة وبالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني بمقرها بمدينة رام الله مؤتمرات صحفية، حذرت فيها من الدخول في مرحلة الإبادة الجماعية، وبكل أسف هذا ما قام به الاحتلال، كما طالبت بضرورة فتح معبر رفح وممرات إنسانية عاجلة لإدخال المقومات الأساسية للحياة، كمياه الشرب والغذاء والمستلزمات الطبية والوقود لقطاع غزة، محذرة من دخول الحالة الإنسانية في القطاع مرحلة كارثية قد لا يمكن الرجوع عن نتائجها، والدخول في مرحلة الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة.

تشكل المؤتمرات الصحفية إحدى الأدوات التي تسعى الهيئة من خلالها لفضح جرائم الاحتلال وإيصال المطالبات للمجتمع الدولي، فبالرغم من صعوبة الأوضاع وخطورتها جراء الإبادة الجماعية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وصعوبة وانقطاع شبكات الهاتف والإنترنت إلى أن الهيئة المستقلة تمكنت من تنظيم العديد من المؤتمرات الصحفية، بمشاركة مجلس منظمات حقوق الإنسان وشبكة المنظمات الأهلية، في مدينتي غزة ورفح، كما نظمت الهيئة ومنذ بداية العدوان على قطاع

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي حول

ضحايا المقابر الجماعية وتعطيل عمل قدرات الدفاع المدني نظمت الهيئة المستقلة من أمام مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح



العمرية، وبحسب شهادات شهود عيان فإن الكثير من هذه الجثامين كانت لأشخاص عراة ومقيدة أيديهم إلى الخلف، أو مقطوعة الرأس، وهناك أجساد بدون جلود، وهناك شبها

جرائم الاحتلال، فقد تم اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية بمحيط مستشفى ناصر بمدينة خان يونس، حيث تم الكشف عن مقابر جماعية تضم جثامين من جميع الفئات

مع استمرار جريمة الإبادة الجماعية، وما يرافقها من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تنفذها القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، تتكشف أهوال ما يقوم به جيش الاحتلال بحق المدنيين العزل. فبعد انسحاب جيش الاحتلال من مجمع الشفاء الطبي في مدينة غزة تم الكشف ليس فقط عن حجم الدمار الذي لحق بالمرافق العامة والخاصة، بل أيضاً جرائم الإعدامات الميدانية التي نفذها جيش الاحتلال بحق الجرحى والمرضى والكوادر الطبية، دون تفريق بين نساء وشيوخ وأطفال، وهذا ما كشفته المقابر الجماعية في محيط مجمع الشفاء الطبي التي ضمت جثامين عشرات الشهداء.

ومع مرور الوقت تظهر للعالم بشاعة



سرقة أعضاء، كذلك هناك جثث متحللة ومشوهة بطريقة غير طبيعية وبحاجة إلى تحقيق لمعرفة أسباب تحللها و/أو تشويهها بهذا الشكل.

فقد تم انتشال أكثر من 283 جثماً من مختلف الفئات العمرية من ثلاث مقابر جماعية.

ولا يزال نحو 500 شخص في عداد المفقودين يُخشى أن يكون مصيرهم المقابر الجماعية.

فيما بلغ عدد المختفين قسراً نحو 2000 مواطن. علماً أن هناك فئات وأهوال لم يكشف النقاب عنها بحق المعتقلين والمختفين قسراً، ومصير مئات الجثامين.

إن استمرار جيش الاحتلال الإسرائيلي في جريمة الإبادة الجماعية، وتضاعفها واكتشاف المزيد من جرائم القتل المتعمد للمدنيين، فإن حكومة الاحتلال تسعى جاهدة بكل ما أوتيت من أدوات الدمار والخراب والقتل، لتحويل قطاع غزة إلى منطقة غير صالحة للعيش الآدمي من خلال الاستهداف المتعمد للنظام الصحي والبنية التحتية والنظام التعليمي.

وأمام المأساة الحقيقية وغير المسبوقة التي يزرع تحت وطأتها قطاع غزة، فإن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» تطالب وبشكل فوري وعاجل بفتح تحقيق جنائي دولي حول قيام المسؤولين في «إسرائيل» وضمن جريمة الإبادة الجماعية التي ينفذونها، بسرقة الأعضاء والجلود البشرية، ولا نعلم إن كانت هذه الجرائم قد تمت ممارستها على الضحايا قبل إعدامهم.

إننا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نحذر من استمرار إسرائيل بجرائمها،

الجوي والبحري والبري من طرف جيش الاحتلال في المباني والطرق، وعدم قدرة الدفاع المدني من الوصول و/أو انتشال الضحايا من تحت الأنقاض بسبب تدمير المعدات، وتهالك وقلة ما تبقى منها،

وبخاصة أن هناك قرابة (10,000) شخص في قطاع غزة ما زالوا في عداد المفقودين ولا يعلم أحد عن مصيرهم شيئاً.

ومن جانب آخر، وفي خضم الحديث عن الدمار الهائل الذي يحدثه القصف



الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والجهات التي يمكنها توفير مثل هذه المعدات، والضغط على «إسرائيل» السماح بدخولها من أجل إعادة تفعيل عمل طواقم الدفاع المدني التي استشهد منها نحو (67) كادراً خلال قيامهم بواجبهم الإنساني بالرغم من انعدام توافر الأدوات اللازمة لعملهم، منطلقين من إيمانهم وإنسانيتهم وواجبهم الأخلاقي والوطني تجاه أبناء شعبهم.

إن الانعدام شبه التام لعمل فرق الدفاع المدني الذي تم استهداف مقاربه الخمسة ومعداته وأفراد طاقمه بشكل متعمد بالقصف والتدمير، يزيد من أعداد الضحايا الذين يسقطون يومياً، ويحرم الكثير من الجرحى والمصابين فرص النجاة. وعليه فإننا في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نطلق نداءً عاجلاً للمؤسسات الدولية ذات العلاقة والاختصاص، بالعمل الجاد لإدخال المعدات اللازمة والوقود لفرق الدفاع المدني وعلى وجه السرعة، لتمكين طواقمه القيام بواجباتها، ولجميع

أبرز ما تناوله المؤتمر الصحفي بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني تنظمه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بمدينة رفح

«الخامس من نيسان»

ليكن يوم الطفل الفلسطيني يوماً عالمياً للتضامن مع أطفال فلسطين

المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، الأمم المتحدة للتحذير من وضع غذائي «كارثي» لنصف سكان القطاع، ومن مجاعة «وشيقة»، خطفت حتى الآن أرواح 34 مواطناً بينهم 31 طفلاً.

وفي هذا السياق، قالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي «إن المدنيين في غزة يتضورون جوعاً حتى الموت الآن. إن السرعة التي انتشرت بها أزمة الجوع وسوء التغذية- التي هي من صنع البشر- في غزة أمر مرعب».

لقد أصبحت مشكلة الأمن الغذائي تشكل قلقاً ملحاً، مع توجيه اتهامات من منظمة «هيومن رايتس ووتش» لحكومة الاحتلال الإسرائيلي باستخدام الجوع كوسيلة للحرب.

كذلك، حرم الاحتلال الأطفال في قطاع غزة من حقهم في الحفاظ على أسرهم والبقاء معها، فتشير تقديرات «اليونيسيف» إلى وجود حوالي 17,000

ووزارة التنمية الاجتماعية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين الفلسطينيين، نداء: «ليكن يوم الطفل الفلسطيني يوماً عالمياً للتضامن مع أطفال فلسطين»، بهدف تسليط الضوء على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحقهم.

إن عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على أطفال فلسطين غير المسبوق، طال كامل منظومة حقوق الطفل، وخاصة الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة والبقاء والنمو، فقتل أكثر من 13,800 طفل في قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، كما حرم بقية أطفال القطاع من الحق في الصحة والماء والغذاء والدواء والبيئة النظيفة، وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في تصريح سابق له، أن قطاع غزة الذي يتعرّض للقصف يتحوّل إلى «مقبرة للأطفال».

وقد دفع منع الاحتلال دخول

يحل يوم الطفل الفلسطيني هذا العام (الخامس من نيسان)، وأطفال فلسطين يعيشون عدواناً غير مسبوق، فمنذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلي حرب إبادة جماعية بحق أهالي قطاع غزة، راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 32,975 شهيداً من بينهم أكثر من 13,800 طفل، وأكثر من 75,577 مصاباً، فيما لا يزال أكثر من 8,100 مواطن بينهم أطفال ونساء، في عداد المفقودين تحت الأنقاض وفي الطرقات.

وفي الضفة الغربية، وثقت «الحركة العالمية» استشهاد 114 طفلاً، منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر الماضي، 33 منهم منذ بداية العام الجاري.

لقد أطلقت جمعية الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، بالشراكة مع الشبكة الفلسطينية لحقوق الطفل،



والمحاكمة والسجن بموجب نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلي، الذي يحرمهم من حقوقهم الأساسية.

إن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال وشركاؤها يدعون إلى وقف فوري للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لإنقاذ حياة المدنيين، خاصة الأطفال، وإلزام دولة الاحتلال بتوفير الحماية للأطفال وتمكينهم من التمتع بحقوقهم الواردة بالقانون الدولي، وتوفير العلاج الطبي والنفسي لأطفال القطاع.

ويحملون دولة الاحتلال كامل المسؤولية عن جرائمها بحق المدنيين، خاصة الأطفال، ويؤكدون وجوب محاسبتها عن كل هذه الجرائم.

وتشدد الحركة العالمية وشركاؤها على ضرورة أن يُلزم المجتمع الدولي إسرائيل بإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، وفق القرارات الدولية، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

الحاد في الغذاء والماء والدواء.

أما بالنسبة للاعتقالات، فقد ذكرت المؤسسات المختصة بالأسرى أن قوات الاحتلال اعتقلت منذ السابع من شهر تشرين أول/ أكتوبر الماضي وحتى اليوم، أكثر من 7895 مواطناً من الضفة الغربية، منهم نحو 500 طفل، فيما يواصل الاحتلال فرض جريمة الإخفاء القسري بحق معتقلي غزة، بمن فيهم نساء وأطفال، ويرفض الإفصاح عن أي معطيات واضحة عنهم.

وحسب إفادات من مجموعة من معتقلي غزة الذين أفرج عنهم، فإنهم تعرضوا لعمليات تعذيب قاسية شملت ضربهم بشكل وحشي وانتقامي وإطلاق الكلاب تجاههم، وشبّهم لساعات طويلة، وتعريضهم من ملابسهم بشكل كامل، والتحرش الجنسي، وحرمانهم من الطعام والذهاب لدورات المياه.

ويتعرض الأطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة للاعتقال

طفل غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم في قطاع غزة، يجسد كل منهم قصة مؤثرة عن الخسارة والحزن.

كما حرّمهم من حقهم في التعليم، فحسب آخر إحصائيات وزارة التربية والتعليم، فإن 111 مدرسة في قطاع غزة تعرضت لأضرار بالغة، إضافة لأكثر من 40 مدرسة دمرت بشكل كامل، فيما لا يزال 620 ألف طالب وطالبة في غزة محرومين من الالتحاق بمدارسهم منذ بدء حرب الإبادة الجماعية، كما يتم استخدام 133 مدرسة كمراكز إيواء، عدا عن أن معظم الطلبة يعانون من صدمات نفسية ويواجهون ظروفًا صعبة.

كذلك، حرمت قوات الاحتلال الأطفال في قطاع غزة من حقهم بمأوى آمن، وذلك بتدمير 70% من منازل القطاع، حسب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السكن، بالاكريشنا راجاغوبال، وإجبار أكثر من 85% من سكانه على النزوح جنوباً، ما تسبب في أزمة إنسانية خانقة، تشمل النقص

إحياء المناسبات والأيام الحقوقية

تحيي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» المناسبات والأيام الحقوقية العالمية والمحلية بهدف تسليط الضوء على هذه المناسبات وإيصال رسائل خاصة للمجتمعين الدولي والمحلي، من خلال سلسلة فعاليات تتضمن، المؤتمرات الصحفية، الوقفات الجماهيرية، والإنتاجات الإعلامية المختلفة كالحلقات التلفزيونية والإذاعية، والبوستات الخاصة بهذه المناسبات، وعادة ما تنظم الهيئة الفعاليات الخاصة بهذه المناسبات مع الشركاء المحليين والدوليين.

اليوم العالمي لحرية الصحافة

ويعود تحديد تاريخ هذا اليوم إلى مؤتمر اليونسكو الذي عقدته في ويندهوك عاصمة ناميبيا عام 1991، لتطوير صحافة حرة ومستقلة وتعددية، وتقييم حالة حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم، والدفاع عن وسائل الإعلام واستقلاليتها، وتكريم شهداء الكلمة فقدوا حياتهم خلال قيامهم بواجباتهم.

الحكومات بضرورة احترام التزامها بحرية الصحافة والصحفيين وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

”لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود“.

المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أحييت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين اليوم العالمي لحرية الصحافة بالعديد من الفعاليات والنشاطات التوعوية الحقوقية، والذي يصادف الثالث من أيار/مايو من كل عام، في وقت يتعرض فيه الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام وعائلاتهم للاستهداف المباشر في فلسطين، خاصة في قطاع غزة الذي يتعرض لإبادة جماعية متواصلة.

ويأتي إحياء هذه المناسبة لتذكير

اليوم العالمي لحرية الصحافة



في هذه المناسبة، نطالب الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف للعام 1949 ودولة فلسطين بالوقوف أمام التزاماتها وممارسة الضغوط لاحترام وتطبيق قرارات حماية الصحفيين والضغط على دولة الاحتلال لوقف الانتهاكات بحق الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم الإعلامية

f ichr @ ichr_pal www.ichr.ps

اليوم العالمي لحرية الصحافة



يحتفل العالم في الثالث من أيار/مايو من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة

وبعد 33 عامًا من إعلان ويندهوك، يواصل الاحتلال استخفافه بهذا الإعلان وتوجيه الصواريخ والبنادق لصدور الصحفيين الفلسطينيين

f ichr @ ichr_pal www.ichr.ps

بيان مشترك للهيئة المستقلة ونقابة الصحفيين

يوم الحريات العالمي فلسطين

صوت لن يخلق وصورة لن تحجب وقلم لن يكسر



تمثل حرية العمل الصحفي إحدى المؤشرات على ثقافة وحضارة أي مجتمع إنساني، في الوقت الذي لا زال العمل الصحفي الفلسطيني يواجه الاستهداف المباشر من قبل آلة القتل في سياق حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة والتي تقوم بها «إسرائيل» الدولة القائمة بالاحتلال.

يحتفل العالم في الثالث من أيار/مايو من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة، وهو يوم حددته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو كهيئة أممية لتحيي عبره ذكرى اعتماد إعلان ويندهوك التاريخي الذي تم في اجتماع للصحافيين الأفارقة في 3 أيار/مايو 1991.

ويواصل توجيه صواريخه وبنادقه لصدور الصحفيين الفلسطينيين قاتلا 135 منهم أثناء ممارستهم المهنة في ميادين العمل، ومكاتبهم التي دمر منها نحو 85 وحتى داخل منازلهم

وبعد 33 عاماً من هذا الإعلان الهادف لتوسيع رقعة الحريات الصحفية وحماية الصحفيين، تواصل حكومة الاحتلال وجيشها الاستخفاف بهذا الإعلان وغيره من المواثيق الدولية،



الأولى المشتركة من الاتفاقيات، والبروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 الملحق بها، والضغط الجاد والعاجل على دولة الاحتلال لاحترام الاتفاقيات وضمن تطبيقها وتوفير الحماية للصحفيين والعمل الصحفي.

- دولة فلسطين الطلب من مجلس الأمن الدولي تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وممارسة الضغوط على دولة الاحتلال لاحترام وتطبيق قراره رقم (2222) للعام 2015، الخاص بحماية العاملين في وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بها، والضغط على دولة الاحتلال لتمكينهم من ممارسة عملهم الصحفي ونقل الأخبار بحرية.

- الهيئات الدولية والاتحاد الدولي للصحفيين وكافة المؤسسات الإعلامية الدولية لممارسة الضغط على دولة الاحتلال لوقف الانتهاكات بحق الصحفيين الفلسطينيين ومؤسساتهم الإعلامية.

وتبقى جرائم الاحتلال بحق الزميلات والزملاء الشهداء والمصابين، وعائلاتهم ماثلة أمامنا وتزيدنا إصراراً على محاكمة مجرمي الحرب، وأيضاً مواصلة أداء رسالتنا بكل مهنية واقتدار، كالزميلة شيرين أبو عاقلة، سامر أبو دقة، ووائل الدحدوح، ومحمد أبو حطب ومعاذ عمارنة وسامي أبو شحادة وغيرهم الكثير الكثير.

وفي هذه المناسبة لا ننسى الزملاء الذي يقعون في سجون الاحتلال، والبالغ عددهم نحو 100 معتقل صحفي منذ أكتوبر الماضي، منهم نحو 45 في زنازين الاحتلال بظروف قاهرة ومصير مجهول.

وفي هذا اليوم العالمي نؤكد على مطالبتنا:

- الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف للعام 1949 بالوقوف أمام التزامها القانونية والأخلاقية بموجب المادة

التي قتل فيها المئات من افراد عائلاتهم.

تواصل نقابة الصحفيين الفلسطينيين والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، التحرك دولياً وإقليمياً، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في سبيل توفير حماية للصحفيين وتسليط الضوء على معاناتهم، وملاحقة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين المتورطين في هذه الجرائم لمحاكمتهم في المحاكم الدولية.

تؤكد نقابة الصحفيين والهيئة المستقلة على مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية والأممية والاتحاد الدولي للصحفيين والاتحادات والنقابات العربية والعالمية، لمواجهة وفضح جرائم الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، والاعتداءات التي يواجهونها من المستوطنين وجنود الاحتلال.

اليوم العالمي لحرية الصحافة

تواصل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» ونقابة الصحفيين الفلسطينيين التحرك دولياً وإقليمياً

والتأكيد على مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية والأممية لمواجهة وفضح جرائم الاحتلال بحق الصحفيين الفلسطينيين

f ichr @ ichr_pal www.ichr.ps

اليوم العالمي لحرية الصحافة

تمثل حرية العمل الصحفي إحدى المؤشرات على ثقافة وحضارة أي مجتمع إنساني

وما زال العمل الصحفي الفلسطيني يواجه الاستهداف المباشر من قبل آلة القتل، في سياق حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة التي تقوم بها «إسرائيل» الدولة القائمة بالاحتلال

f ichr @ ichr_pal www.ichr.ps

الصحافة في فلسطين

حرب إسرائيلية على الكلمة والصورة.. حرب على الحقيقة

(ورقة حقائق)



مقدمة

حرية الصحافة هي ركيزة من ركائز الديمقراطية، ومقياس حضاري لثقافات الشعوب، توفر للمواطنين الوصول إلى المعلومات. وبخصوصية الحالة الفلسطينية، وفي سياق الاحتلال الإسرائيلي وآلة الفصل العنصري في فلسطين، وحرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة منذ أكثر من 210 أيام، يواجه الصحفيون الفلسطينيون والعاملون في قطاع الإعلام ومؤسسات الصحافة المهنية تحديات كبيرة وخطيرة وغير مسبوقة، تتمثل في استهداف الطواقم الصحفية بشكل متعمد، وتهديد قدرتهم على العمل بكفاءة وحرية وأداء دورهم الحيوي في المجتمع.

تسليط هذه الورقة الضوء على مدى خطورة هذه الجرائم والاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وتأثيرها العميق على قطاع الإعلام الفلسطيني.

خلفية القانونية

*الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR): المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتحمي صراحة حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، وتنص المادة على أن «لكل شخص الحق في استقبال ونقل المعلومات، ويمتد هذا الحق إلى الصحفيين ومؤسسات الإعلام. تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسمًا في الدفاع

عن حرية التعبير داخل المجتمع الديمقراطي».

*الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR): المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تكرر الحق في حرية الرأي والتعبير، وتتضمن حرية البحث والحصول على المعلومات ونقلها من خلال أي وسيلة إعلامية، بغض النظر عن الحدود، ويؤكد هذا المعيار العالمي على أهمية حرية الصحافة في تعزيز المجتمعات المتعلمة.

دولة الاحتلال الإسرائيلي، بصفتها طرف في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، تتحمل التزامات تجاه حماية حرية الصحافة، وتمتد هذه الالتزامات إلى جميع الأفراد داخل نطاق سلطتها (كسلطة الاحتلال)، بما في ذلك الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، والمواطنين العرب داخل أراضي

عام 48، ولكن الواقع على الأرض لا يعكس هذه التزامات.

تتحمل إسرائيل، وفقًا للقانون الدولي، احترام وصون حرية الصحافة كحق أساسي للإنسان. يشمل ذلك ضمان قدرة الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام ومؤسسات الصحافة على العمل بشكل مستقل وبدون تدخل غير مبرر. وتواجه حرية الصحافة الفلسطينية تحديات كبيرة في أشكال متعددة عبر المواقع الجغرافية المختلفة.

يواجه الصحفيون والعاملون في قطاع الإعلام الفلسطيني قمعًا ممنهجًا وانتهاكات من قبل آلة الفصل العنصري الإسرائيلية، في تحد صارخ لالتزامات دولة الاحتلال اتجاه القانون الدولي وضمن تحقيق الحرية الكاملة للصحافة لجميع الأفراد، بغض النظر عن جنسيتهم أو موقعهم الجغرافي.

الواقع على الأرض

في الضفة الغربية والقدس، تفرض الهجمات المتكررة من قبل جيش

الاجتياحات الإسرائيلية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، والوقفات السلمية مواجهين التهديد بالاعتقال أو الإصابة أو حتى الموت.

الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين بيئة معادية للصحفيين، فهم يخاطرون في كثير من الأحيان بحياتهم لتغطية

إحصائية منذ السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023

الشهداء الصحفيين	الأسرى	المؤسسات المدمرة والمغلقة
135 شهيدا	100 صحفيا	84 مؤسسة
134 في غزة وصحفي واحد في الضفة	44 قيد الاعتقال	73 في غزة و 11 في الضفة



في قطاع غزة وقبل السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023، أوجد الحصار المفروض على القطاع بيئة معادية للصحفيين والطواقم الإعلامية، واصلت وسائل الإعلام كفافها للعمل في ظروف صارمة فرضتها السلطات الإسرائيلية، كما واجه الصحفيون العاملون في غزة تهديدات مستمرة لسلامتهم، مع وقوع حالات تهديد وعنف بشكل شائع، ومنذ السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023، نفذت دولة الاحتلال الإسرائيلي أكبر حملة اغتيالات ضد الصحفيين عبر تاريخ الصحافة في العالم. كما دمرت صواريخ وطائرات الاحتلال الإسرائيلي جميع مقر المؤسسات الصحفية، كما أصبح غالبية الصحفيين الفلسطينيين في القطاع نازحين من بيوتهم بعدما دمرها الاحتلال وقتل المئات من عائلاتهم.

أما في أراضي عام 48، فقد أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون هناك يواجهون تحديات كبيرة لحرية الصحافة من سياقات مختلفة، حيث تعتمد السلطات الإسرائيلية على تكتيكات تارة وقوانين عنصرية تارة أخرى تنتهك أساسيات حرية الإعلام، وفرض منظومة رقابة وإرهاب للأصوات العربية الفلسطينية ما يقيد قدرتهم على التعبير بحرية من خلال وسائل الإعلام.

كل هذه الانتهاكات الممنهجة بحق حرية الصحافة تحظى بدعم النظام السياسي في دولة الاحتلال الإسرائيلي، ويتم تسهيلها وتغطيتها من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي وحكومته، والغالبية العظمى من وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان والحرية تعاني من هذه الانتهاكات.

السياق التاريخي

واجهت الصحافة الفلسطينية عبر التاريخ تحديات كبيرة فرضتها سياسات دولة الاحتلال الإسرائيلي والفصل

العنصري، فمنذ بداية الاحتلال، تعرض الصحفيون ووسائل الإعلام الفلسطينية لأشكال مختلفة من القمع والتقييد، خاصة خلال الفترات التي شهدت أحداثاً ميدانية أو اجتياحات إسرائيلية للمناطق الفلسطينية.

قدم الصحفيون الفلسطينيون تقارير شجاعة حول انتهاكات حقوق الإنسان وعمليات القتل والاقتحامات الإسرائيلية، وغالبا ما يكون ذلك بمخاطر شخصية كبيرة، ويؤكد هذا النمط الطويل الأمد لاستهداف الصحفيين الفلسطينيين على آلية ممنهجة تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي في حربها على الحقيقة التي يقدمها الصحفيون الفلسطينيون.

ملخصات السياق حسب الموقع الجغرافي

قطاع غزة

يواجه الصحفيون العاملون في قطاع غزة تحديات إنسانية شديدة وغير مسبوقة، بفعل تواصل حرب الإبادة الجماعية ونتيجة الحصار المستمر والحروب العدوانية الإسرائيلية المتكررة على القطاع، بما في ذلك الوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وعلى الرغم من هذه العوائق، يخاطر الصحفيون الفلسطينيون في غزة بحياتهم لتقديم رسالتهم الإعلامية رغم الغارات الجوية والقصف المدفعي وعمليات القنص وحملات الاعتقال الواسعة والحصار على المدنيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل وسائل الإعلام الفلسطينية في قطاع غزة لعب دور حيوي في توثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وإيصال معاناة المواطنين الفلسطينيين للعالم.

الضفة والقدس

يواجه الصحفيون العاملون في الضفة والقدس مخاطر كبيرة أثناء

تغطية المواجهات مع الاحتلال والاحتياحات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، ما يؤدي إلى سقوط ضحايا بين الصحفيين والعاملين في قطاع الإعلام، فيما تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيودًا على الوصول والحركة نحو المناطق التي يستهدفها الاحتلال، معوقة بذلك قدرة الصحفيين على التقرير بدقة والاستقلال عن الأحداث التي تجري في القدس والعديد من مناطق الضفة الغربية أو خلال الاقتحامات العسكرية وهجمات المستوطنين على القرى والمدن الفلسطينية.

الصحافة الفلسطينية داخل أراضي عام 48

يتصدى الصحفيون الفلسطينيون داخل أراضي عام 48، للسياسات الإسرائيلية الممنهجة في التمييز وفرض القوانين والتشريعات الإسرائيلية التي تقوض أساسيات الحريات الصحفية لا سيما بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، حيث أصبح على الصحفيين

الفلسطينيين الحديث بشكل حساس ودقيق عن القضايا التي تؤثر على المجتمع العربي في إسرائيل وقضايا المجتمع العربي بعيدا عن قدرة السلطات الإسرائيلية على الانتقام من هذه الأصوات العربية.

الشتات الفلسطيني

يواجه الصحفيون الفلسطينيون الذين يعيشون في الشتات تحديات فريدة، بما في ذلك الرقابة والمنفى والوصول المحدود إلى المعلومات من وطنهم، ويعمل العديد من الصحفيين في الشتات ضمن أطر قانونية مقيدة، ويواجهون ضغوطاً من الحكومات المضيفة أو مجموعات اللوبي المؤيدة لإسرائيل.

وعلى الرغم من هذه العوائق، يلعب الصحفيون الفلسطينيون في الشتات دورًا حيويًا في زيادة الوعي بالفصل العنصري الإسرائيلي والاحتلال والدعوة إلى دعم الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم.

تصنيفات الهجمات والانتهاكات

حملة اغتيالات للصحفيين في قطاع غزة

خلال 7 شهور

إحصائية منذ السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023

عدد الشهداء	الشهيدات الصحفيات
135 شهيدا	16 صحفية

منذ السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023، بات الصحفيون

الفلسطينيون في غزة هم الهدف الرئيسي لجيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث اغتال الاحتلال 135 صحفياً وعاملاً في قطاع الاعلام من بينهم 16 زميلة صحفية، ومعظم الصحفيين تم قتلهم في منازلهم الخاصة أفراد من عائلاتهم.

وبشكل لافت، يتم استهداف الصحفيين أكثر من أي قطاع آخر من المجتمع الفلسطيني في غزة، حيث بلغت نسبة الشهداء بـ 11% من الصحفيين الفلسطينيين العاملين في قطاع غزة.

شخصيات صحفية بارزة مثل البروفيسور أدهم حسونة (صحفي وأكاديمي إعلامي)، الصحفي والناشط مع المؤسسات الدولية رشدي سراج، الصحفي والكاتب سليم النفار، كلهم اختاروا الصحافة لتروي قصة الفلسطينيين بطريقتهم الخاصة. على الرغم من التهديد المستمر لحياتهم، إلا أن الصحفيين في غزة يحافظون على حكاية الشعب الفلسطيني حياة لكي يستطيع الأجيال المقبلة بناء واقع أفضل، وتضيئ شجاعتهم ومهنتهم طريقًا سيتبعه الكثيرون.

ومع كل هذه الجرائم الإسرائيلية من خلال الاستهداف الواضح والمباشر للصحفيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية أو المستوطنين، فإن ذلك لم يؤدي لأي عواقب جادة، مما أدى إلى خلق ثقافة الإفلات من العقاب، ومهد لحملة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الصحفيين في غزة خلال الأشهر السبعة الماضية وللإبادة بشكل عام.

معظم الصحفيين الذين قتلوا في الأسابيع الأولى لحرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، تلقوا تهديدات مباشرة ومقصودة، فيما تعرض بعض الصحفيين لحملات تحريض وتهديد إسرائيلي من خلال وسائل الاعلام الإسرائيلية كالشهيدين الصحفيين حسونة وإسليم وساري منصور وتلقيا تهديدات مباشرة قبل استهدافهما، كما تعرض الصحفي أنس الشريف لتهديدات بحياته بسبب عمله في شمال قطاع غزة قبل استهداف الاحتلال لعائلته ما أدى لاستشهاد والده وعدد من أفراد أسرته، وعقب ذلك أعربت الحكومة الإسرائيلية وأقطاب سياسية إسرائيلية ووسائل الإعلام والمجموعات اللوبي الدولية، عن تحريض جماعي ضد جميع الصحفيين الفلسطينيين.

الصحفيون يمثلون شعلة الأمل للشعب في غزة. واستهداف الصحفيين هو جزء من هجوم إسرائيلي محسوب على البنية التحتية الاجتماعية في غزة، حيث لوحظ استهداف

الاعتقالات والاختفاء القسري

إحصائية منذ السابع من تشرين أول / أكتوبر 2023

عدد حالات الاختفاء القسري	عدد الأسرى الصحفيين بعد 7 أكتوبر	عدد الأسرى الصحفيين قبل 7 أكتوبر
4 صحفيين	100 صحفياً تم اعتقالهم وتبقى 44 صحفياً معتقلاً لدى الاحتلال	15 صحفياً

المبرح خلال اعتقالهم، ورغم وجود حالات مرضية بينهم فلم يتلقوا أي نوع من العلاج والمتابعة الصحية، ما يهدد حياتهم بالخطر خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها جموع الأسرى والأسيرات في السجون التي تشهد الضرب والاهانة والتهديد والحرمان من أبسط الحقوق بزيارات الأهل والمحامين، وكذلك منع الصليب الأحمر من زيارتهم في مخالفة واضحة لمواثيق جنيف وكل الأعراف الدولية.

نحو 100 صحفي فلسطيني منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر 2023 بقي منهم حتى تاريخه 44 أسيراً صحفياً، ومن بينهم 10 صحفيات لا زالت 4 منهن رهن الاعتقال، إضافة إلى 15 صحافياً أسيراً قابلاً في سجون الاحتلال قبل حرب الإبادة على غزة، ومعظم الأسرى الصحفيين معتقلين على ذمة قوانين الاعتقال الإداري الجائرة والبعض الآخر لا زال موقوفاً في انتظار محاكم عسكرية.

وتعرض معظم الصحفيين، للضرب

تستخدم السلطات الإسرائيلية بشكل متكرر الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري كوسيلة لتكميم الأفواه وقمع حرية التعبير، غالباً ما يتم اعتقال الصحفيين دون محاكمة أو الحصول على تمثيل قانوني خاصة بعد السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، ما ينتهك أبسط حقوقهم التي كفلتها القوانين الدولية، وتمثل ممارسة الاعتقال التعسفي انتهاكاً سافراً وصارخاً لحرية الصحافة.

اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي

ولعل أحد أبرز مظاهر سياسة الإخفاء القسري، هي حالة الزملاء الصحفيين نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد وعماد الافرنجي ومحمد عرب الوحيدي من قطاع غزة، الذين لا يزال مصريهم مجهولا، ويمثل ذلك جزءا من سياسة الاخفاء القسري الذي

تمارسه سلطات الاحتلال، ويشكل تهديدا حقيقيا لحياتهم، وما يجعلهم أصحاب مصير مجهول.

وكانت عائلة الزميل الوحيدي قد أعلنت عقب احداث السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، اختفاء

الزميل نضال الوحيدي خلال تغطيته الصحفية للأحداث بالقرب من حاجز إيريز، ليتبين فيما بعد أنه معتقل لدى جيش الاحتلال، ورفضت سلطات الاحتلال إعطاء أي معلومات حول مصيره أو ظروف اعتقاله حتى الآن.

التحريض والتهديد واستهداف أسر الصحفيين

يتعرض الصحفيون وعائلاتهم بانتظام للتهديد والترهيب والعدوان من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين، وتتم مدهمة منازل الصحفيين باستمرار في مناطق الضفة والقدس، فيما يستهدف الاحتلال بصواريخ طائراته منازل الصحفيين في قطاع غزة ويهدمها فوق رؤوس ساكنيها.

ولعل أوضح الأمثلة على هذه الاستهدافات هو ما وقع مع الزميل الصحفي وائل الدحدوح (مدير مكتب الجزيرة في غزة) الذي فقد زوجته وعددا من أبنائه وأحفاده نتيجة قصف الاحتلال لمنزله بشكل متعمد.

ومنذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، فقد المئات من الصحفيين في

قطاع غزة أفرادا من عائلاتهم جراء قصف طائرات الاحتلال لمنازلهم، كما استشهد الكثير منهم أثناء استهداف الصحفيين أنفسهم، مثل الزميل محمد أبو حطب/ مراسل تلفزيون فلسطين في غزة، الذي استشهد مع العديد من أفراد عائلته داخل منزلهم.

تدمير المؤسسات الصحفية والإعلامية

إحصائية منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023

نوعية المؤسسات	عدد المؤسسات الصحفية المغلقة	عدد المؤسسات الصحفية المدمرة
22 إذاعة محلية 15 وكالة أنباء 15 فضائية 6 صحف محلية 8 مطابع 13 مؤسسة خدمات صحفية 3 أبراج بث	إذاعة محلية واحدة	84 مؤسسة

كما أغلقت سلطات الاحتلال بتاريخ 2023/10/29، إذاعة دريم التي تبث من مدينة الخليل، إضافة لمصادرة وإغلاق 8 مطابع صحفية في الضفة والقدس.

وشهدت الأيام الأولى لحرب الإبادة على قطاع غزة، قصف الاحتلال لمعظم الأبراج في قطاع غزة، التي تحتوي على

دمر الاحتلال مجمل مقار المؤسسات الصحفية والإعلامية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، حيث دمرت طائراته 73 مقرا من بينها 21 إذاعة محلية، 15 وكالة أنباء محلية دولية، 15 فضائية، 6 صحف محلية، 3 أبراج بث و8 مطابع، و13 مؤسسة خدمات صحفية،

المؤسسات الصحفية الفلسطينية، وتواجه المؤسسات الصحفية والصحفيين الرقابة وأوامر الإغلاق أو العقوبات «القانونية» التي تعيق قدرتهم على العمل بحرية، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تشريعات الاحتلال بخصوص قناتي الجزيرة والميادين، واستمرار استهداف وإغلاق المؤسسات الصحفية بالقدس، حيث أعيد الشهر الماضي (آذار 2024) تجديد قرار منع فضائية تلفزيون فلسطين من العمل بالقدس، إضافة لإصدار قرارات بإبعاد بعض الصحفيين عن العمل والتغطية بالقدس ومحيط المسجد الأقصى.

هذه التدابير العقابية لا تقيد فقط حرية الصحافة بل تهدف أيضاً لتخويف وردع الصحفيين ومنظمات الإعلام عن التقارير عن القضايا الحساسة، من خلال استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام بعواقب قانونية، تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تقويض استقلال الصحافة والسيطرة على تدفق المعلومات إلى الجمهور.

قيود الحركة والحرمان من الوصول إلى الحدث

تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً على الوصول إلى المناطق الفلسطينية المستهدفة، خاصة في قطاع غزة، والقدس والناطق المصنفة «ج» في الضفة الغربية، أو خلال الاجتياحات العسكرية وهجمات المستوطنين للقرى والمدن الفلسطينية.

وبمنع الوصول إلى هذه المناطق، يجد الصحفيون صعوبة في أداء عملهم الصحفي بدقة وبموضوعية، مما يعرقل حق الجمهور في الحصول على المعلومات ويواصل إنشاء مناخ من الرقابة والإشاعات. من ناحية أخرى، تنتج الجيش الإسرائيلي معلومات ذات جانب واحد حول هجماته ويساعد إسرائيل في تبرير جرائمها بينما تتكشف الأحداث وتتبلور الاهتمامات الإعلامية.

التأثير النفسي والفيزيولوجي على الصحفيين وعائلاتهم

الهجوم المتواصل على الصحفيين الفلسطينيين ومؤسسات الصحافة لا يشكل تهديداً مباشراً لحياتهم فحسب، بل يسبب أضراراً جسيمة لظروف حياتهم، فبالإضافة إلى المخاطر الجسدية التي يواجهونها، فإن الأثر النفسي والعاطفي للعمل في بيئة معادية كهذه يكون عميقاً.

مكاتب المؤسسات الصحفية المحلية والدولية، كما هو الحال بالنسبة لبرج الشوا والحصري في حي الرمال بمدينة غزة، الذي يضم 15 طابقاً من المؤسسات الصحفية العالمية والمحلية، والذي قصفته طائرات الاحتلال في 2023/12/18، ما أدى إلى تدميره بشكل كلي وإلحاق دمار كبير بالمنطقة المجاورة له.

وغالباً ما تتعرض المؤسسات الإعلامية للاستهداف خلال الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، حيث تتم مدهمة المكاتب ومصادرة المعدات واعتقال الصحفيين، كما تتعرض المؤسسات الصحفية في القدس لاستهداف مباشر من قبل الاحتلال عبر قرارات المنع من العمل أو إغلاق المكاتب كما هو الحال بالنسبة لتلفزيون فلسطين الذي أغلقت سلطات الاحتلال مقره في القدس وتجدد قرار إغلاقه كل 6 أشهر، وتواصل منع طواقمه من العمل في القدس.

وتشكل هذه الهجمات على منظمات الإعلام هجوماً مباشراً على حرية الصحافة وحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، وتكشف عن مدى الاستهداف المتعمد والمحسوب للإعلام والصحافة في فلسطين، ومحاولات تكميم الأصوات الصحفية وتفكيك البنية التحتية للإعلام الفلسطيني، كما يشكل تدمير الاحتلال للمؤسسات الصحفية والإعلامية تهديداً حقيقياً لمستقبل الإعلام الفلسطيني على المتوسط والبعيد.

تدمير ومصادرة المعدات

تستهدف القوات الإسرائيلية بشكل متكرر معدات الصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية، مما يتسبب في تلف الكاميرات وأجهزة التسجيل ومعدات البث، إضافة إلى سيارات البث التي يتم قصفها بالصواريخ أو إطلاق النار عليها.

يساهم هذا الاستهداف في تعطيل عمليات الإعلام، ويعوق تدفق المعلومات، ويعيق قدرة الصحفيين على التغطية الصحفية في ظروف طبيعية، وتهدف سلطات الاحتلال من خلال استهداف معدات الإعلاميين، إلى منع نقل الحقيقة إلى العالم وقمع نشر المعلومات.

منظومة قوانين إسرائيلية لإرهاب الصحافة

تستحدث السلطات الإسرائيلية بشكل مستمر منظومة من القوانين والإجراءات لتكميم أفواه الصحفيين وقمع

ورسالتهم المهنية بأمانة، مستمدين قوتهم من التزامهم بالحقيقة والعدالة الاجتماعية وسعيهم للحرية والكرامة لشعبهم .

وأمام هذه التحديات، يصبح التضامن والدعم من المجتمع الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى، ومن الضروري على الحكومات ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم أن يدينوا الهجمات على حرية الصحافة في فلسطين، وأن يطالبوا بمساءلة السلطات الإسرائيلية عن أفعالها، وفقط من خلال العمل الجماعي والتزامنا الثابت بالعدالة يمكننا حماية الحق الأساسي في حرية التعبير وضمن مستقبل أفضل لوسائل الإعلام والصحافة الفلسطينية.

روابط

الهجمات الأخيرة ضد مؤسسات التعليم في غزة منذ أكتوبر 2023:

<https://twitter.com/ArabCenterWDC/status/1771235612479123747>

هجوم مخيم نصيرات (أبريل 2024): شنت الدبابات الإسرائيلية هجومًا مستهدفًا حيث كان عدد من الصحفيين يعملون في مخيم نصيرات للاجئين في وسط قطاع غزة. تسلب هذه الحادثة الضوء على المخاطر التي يواجهها الصحفيون أثناء تغطية المناطق المتصارع عليها.

هجوم مستشفى الأقصى (أبريل 2024): فقد الصحفي سامي شحادة قدمه بعد أن أصيب بجروح خطيرة في هجوم إسرائيلي في غزة. كان محاطًا بالناس والصحفيين المجاورين عند وقوع الهجوم.

<https://www.washingtonpost.com/world/2024/19/03//gaza-journalists-killed-israel-al-jazeera-footage/>

<https://timep.org/202421/03//reporting-under-siege-israels-war-on-journalists-in-gaza/>

Apologies for the oversight. Here's the continuation of the translation:

<https://twitter.com/SaulStaniforth/status/1769993016381432221>

<https://cpj.org/2023/father-of-al-jazeeras-anas-al-sharif-/12/https://cpj.org/2023/killed-in-gaza-after-journalist-receives-threats>

خسارة وائل: فقد الصحفي في الجزيرة وائل الزاهد زوجته واثني من أبنائه وحفيده بسبب القصف الإسرائيلي. نجا بنفسه من هجوم بطائرة بدون طيار قتل فيه كاميرمانه. وفي وقت لاحق، قتل ابنه (أيضًا صحفي) وصحفي آخر في ضربة جوية إسرائيلية.

يسبب الخوف المستمر من التعرض للاستهداف، إلى جانب صدمة مشاهدة العنف والخسائر، آثارًا كبيرة على الصحة النفسية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام ونشطاء المجتمع. يكافح كثيرون مع القلق والاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) أثناء التعامل مع المخاطر اليومية المرتبطة بمهنتهم. يمتد التأثير النفسي إلى الصحفيين بشكل أكبر ليؤثر على المؤسسات الصحفية بأكملها.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الضغط المستمر للتقارير عن الأحداث المؤلمة وانتهاكات حقوق الإنسان إلى الإرهاق والإجهاد النفسي لدى الصحفيين وعمال الإعلام.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الصحفيين الفلسطينيين يواصلون العمل بجد لتوثيق واقع الحياة في فلسطين تحت الاحتلال.

لا يهدد استهداف الصحفيين وعمال الإعلام حياتهم فقط، بل يعرض أيضًا عائلاتهم للخطر، وتعيش عائلاتهم في خوف مستمر نتيجة آلة البطش الإسرائيلية، وصدمة فقدان أحبائهم أو مشاهدة معاناتهم، ما يؤدي لإحداث تأثير عميق على صحتهم النفسية والعاطفية.

ينشأ الأطفال في بيئة مميزة بالخوف والشك، وغالبًا ما يواجهون اضطرابات في التعليم والعزلة الاجتماعية بسبب المخاوف الأمنية. يترك فقدان معيلي الأسرة ورعاية الأطفال العائلات عُرضة للصعوبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية، مما يزيد من صدمتهم ومعاناتهم.

رؤية مستقبلية لوسائل الإعلام وقطاع الصحافة في فلسطين

يعتبر مستقبل وسائل الإعلام وقطاع الصحافة الفلسطيني مهددًا، وسط تصاعد عنف الاحتلال وقتله للصحفيين الفلسطينيين وتدمير وإغلاق المؤسسات الصحفية، ويهدد استهداف البنية التحتية لوسائل الإعلام والعاملين بها بشكل منهجي بتقويض أسس الصحافة الحرة والمستقلة، مما يترك الأصوات الفلسطينية مكتومة ومهمشة.

على الرغم من الهجمات المتواصلة والتحديات التي يواجهونها، يظل الصحفيون ومؤسسات الصحافة الفلسطينية متماسكين ومصممين على مواصلة عملهم



يوم الطفل الفلسطيني

للتضامن مع أطفال فلسطين، بهدف تسليط الضوء على الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق أطفال فلسطين.

الطفل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ونقابة المحامين الفلسطينيين، يوم الطفل الفلسطيني تحت شعار (ليكن يوم الطفل الفلسطيني يوماً عالمياً

أحييت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بالشراكة مع جمعية الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال والشبكة الفلسطينية لحقوق





فقد تزامنت هذه المناسبة مع تواصل حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة والتي طالت كامل منظومة حقوق الطفل، وخاصة الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة والبقاء والنمو، حرمت بقية أطفال القطاع من الحق في الصحة والماء والغذاء والدواء والبيئة النظيفة.





وتضمن إحياء هذه المناسبة العديد من الفعاليات التي تم تنظيمها في مختلف المدن والمحافظات كالوقفات الجماهيرية والرسمية، علاوة على عقد مؤتمر صحفي بمدينة رفح، وتنظيم حملة تغريد عبر وسائل منصات ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الخاصة بالهيئة وشركاؤها، وتم تسليط الضوء على معاناة الأطفال وما يتعرضون له من قتل وتهجير واعتقال وحرمان من أبسط الحقوق.





توثيق الآثار الكارثية لحرب الإبادة الجماعية على غزة

والمراكز الصحية، المياه والنظافة، الأمن الغذائي، النزوح الداخلي، الأضرار العينية، والاعتداءات في الضفة الغربية. بالإضافة إلى الاجتياحات البرية تواصل القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» قصفها المكثف من الجو والبحر وعلى قطاع غزة، مما يؤدي إلى وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والتهجير وتدمير البنية التحتية.

المستقلة ترصد أبرز انتهاكات الاحتلال بفعل حربها العدوانية المفتوحة على قطاع غزة منذ 7 تشرين أول 2023، والتي تواصل فيها القوة القائمة بالاحتلال هجومها الحربي على السكان المدنيين والأعيان المدنية المحميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وتتناول التطورات الحاصلة بالتفصيل على الضحايا، المشافي

تواكب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» التداعيات الكارثية التي تسببت بها حرب الإبادة الجماعية التي نفذتها سلطات الاحتلال على قطاع غزة، في مختلف القطاعات ونواحي الحياة من خلال إصدار النشرة اليومية (العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة)، نشرة يومية تصدرها الهيئة

رابط النشرة اليومية <https://www.ichr.ps/occupation-aggression-gaza-strip/documentation-of-aggression>

جيش الاحتلال الإسرائيلي ينهب ويسرق الفلسطينيين



مستمرة في تنفيذ عملية عسكرية برية على قطاع غزة، تتضمن اقتحام المناطق السكنية ومداومة المنازل وتفتيشها وتنفيذ حملات اعتقال واسعة، وإقامة قواعد عسكرية وحواجز لمنع المواطنين من التنقل بحرية وبخاصة ما بين شمال القطاع وجنوبه، وعلى هذه الحواجز يتم تفتيش الناس واعتقالهم وتعذيبهم وإساءة معاملتهم وهناك شهادات وتقارير تفيد بتنفيذ جنود جيش الاحتلال لإعدامات ميدانية للعديد منهم.

سلطت ورقة بحثية أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بعنوان (جيش الاحتلال ينهب ويسرق الفلسطينيين)، الضوء على أعمال النهب والسلب والسرقات لممتلكات الفلسطينيين في غزة، وهي من جرائم الحرب التي كشفت عديد التقارير الصحفية والشهادات الموثوقة من الضحايا التي أدلى بها أصحابها للهيئة، أن جنود جيش الاحتلال قد أقدموا عليها بشكل ممنهج في قطاع غزة.

فمنذ 26 أكتوبر 2023، وإسرائيل

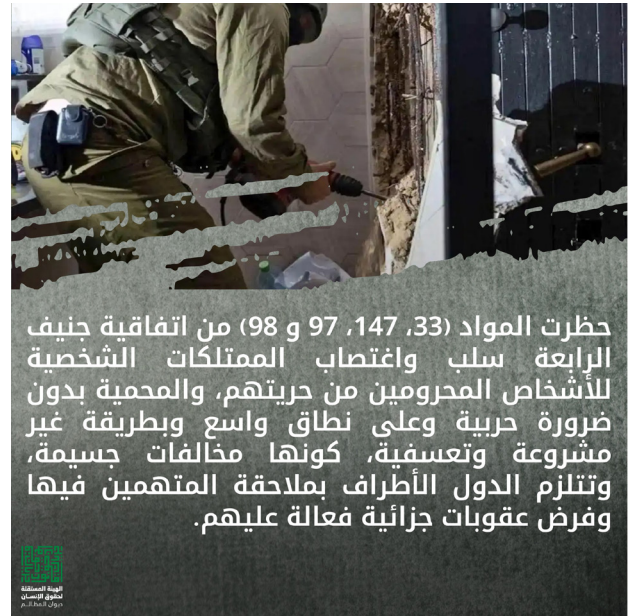
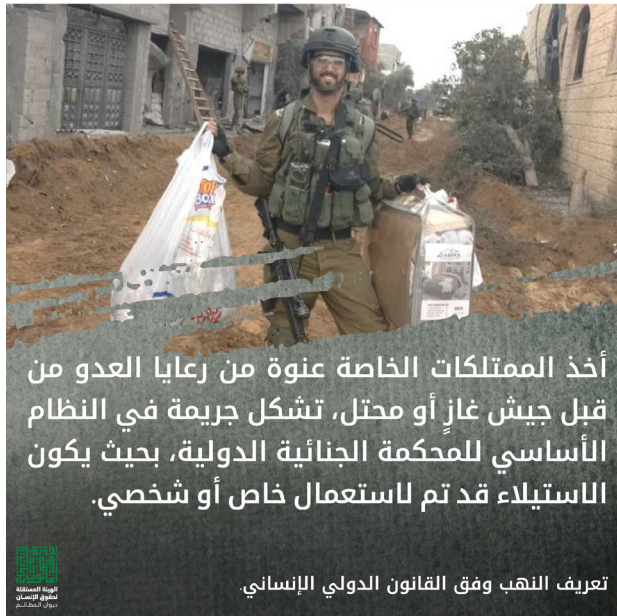
هناك، يضاف إلى ذلك آلاف الأسرى الذين تخفيهم إسرائيل قسرياً في معسكرات للجيش ويبدو أن العشرات منهم قد لقو حتفهم تحت التعذيب ونتيجة المعاملة القاسية واللاإنسانية،² ولدينا في الهيئة شهادات موثوقة عن تعرض العديدين منهم إلى اعتداءات جنسية.

يوماً بعد يوم تتكشف حجم الجرائم التي ارتكبتها جيش الاحتلال في قطاع غزة، من تعمد لاستهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية (أكثر من 70 ألف وحدة سكنية في قطاع غزة تم تدميرها بشكل كامل)،³ واستهداف المستشفيات وإخراجها عن الخدمة، واستهداف المدارس ومراكز الإيواء، وتنفيذ اعدامات ميدانية لمدنيين أبرياء، إضافة إلى قائمة طويلة من جرائم الحرب الأخرى التي استعرضتها بالتفصيل محكمة العدل الدولية في لاهاي، في قرارها الذي أصدرته بتاريخ 26 يناير 2024 ضد إسرائيل بطلب من جنوب أفريقيا، والذي فرضت بموجبه على إسرائيل اتخاذ تدابير مؤقتة لمنع ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية أو التحريض عليها، وذلك بعد أن توصلت المحكمة إلى قناعة بوجود أساس معقول لارتكاب إسرائيل أعمال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة.

وبينت الورقة أن هذا السلوك ليس جديداً على جنود جيش الاحتلال، حيث سبق أن ارتكب الجنود أعمال نهب وسرقات لممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة أثناء مداهمتهم لمنازل المواطنين في قرى ومدن ومخيمات الضفة، وقد ازداد ارتكاب تلك الأعمال واتسع نطاقها بعد الحرب على غزة. وشملت أيضاً العمال الغزائين الذين كانوا في إسرائيل صبيحة السابع من أكتوبر ونقلتهم قسراً إلى الضفة الغربية، حيث جرى تجريدهم من نقودهم هم الآخرين.

أبرز ما تناولته الورقة

منذ حوالي سبعة شهور وإسرائيل مستمرة في عدوانها الحربي على قطاع غزة، والذي أودى حتى الآن بحياة أكثر من 32.623 ألف فلسطيني معظمهم من النساء والأطفال، وجرح أكثر من 75.000 ألف آخرين بجروح مختلفة، وإجبار أكثر من 1.7 مليون على النزوح من أماكن سكنهم إلى مناطق مزدحمة وغير آمنة ولا تتوفر فيها متطلبات الحد الأدنى من العيش الكريم،¹ مع تعريض حوالي 500 ألف مواطن في مدينة غزة وفي شمال القطاع إلى خطر المجاعة بسبب منع إسرائيل وصول المساعدات الإنسانية إلى



- 1 هذه أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، <https://www.apr.ch/en>, تاريخ الاسترداد: 2024/3/31.
- 2 وفقاً لتحقيق نشرته صحيفة هآرتس العبرية بتاريخ 2024/3/7، <https://www.haretz.com/israel-news/2024-ty-article/premium/27-/07-03-https://www.haretz.com/israel-news/2024-gaza-detainees-died-in-custody-at-israeli-army-facilities-since-the-start-of-the-war/> 0000018e-1322-d950-a18e-f3bbaa370000، تاريخ الاسترداد 2024/3/31.
- 3 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

القصف وإنذارات الجيش، أو أثناء إخضاعهم للتفتيش البدني على الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش التي أقامها الجيش في مناطق من قطاع غزة وبخاصة الحواجز والبوابات المقامة على شارع صلاح الدين. وقد وثق بعض الجنود ما قاموا به من نهب للممتلكات ونشروه على وسائل التواصل الاجتماعي مفتخرين بفعاليتهم وقال أحدهم أن سيهذي قلادة استولى عليها من أحد المنازل في غزة إلى صديقه.

هذا السلوك ليس جديداً على جنود جيش الاحتلال، حيث سبق أن ارتكب الجنود أعمال نهب وسرقات لممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة أثناء مدهمتهم لمنازل المواطنين في قرى ومدن ومخيمات الضفة، وقد ازداد ارتكاب تلك الأعمال واتسع نطاقها بعد الحرب على غزة. وشملت أيضاً العمال الغزويين الذين كانوا في إسرائيل صبيحة السابع من أكتوبر ونقلتهم قسراً إلى الضفة الغربية، حيث جرى تجريدهم من نقودهم هم الآخرين.

أعمال النهب والسلب والسراقات لممتلكات الفلسطينيين في غزة، هي من جرائم الحرب التي كشفت عديد التقارير الصحفية ولدينا في الهيئة المستقلة شهادات موثوقة من الضحايا بشأنها، أن جنود جيش الاحتلال قد أقدموا عليها بشكل ممنهج في قطاع غزة. فمنذ 26 أكتوبر 2023، وإسرائيل مستمرة في تنفيذ عملية عسكرية برية على قطاع غزة، تتضمن اقتحام المناطق السكنية ومداومة المنازل وتفتيشها وتنفيذ حملات اعتقال واسعة، وإقامة قواعد عسكرية وحواجز لمنع المواطنين من التنقل بحرية وبخاصة ما بين شمال القطاع وجنوبه، وعلى هذه الحواجز يتم تفتيش الناس واعتقالهم وتعذيبهم وإساءة معاملتهم وهناك شهادات وتقارير تفيد بتنفيذ جنود جيش الاحتلال لإعدامات ميدانية للعديد من منهم.

ينهب جنود جيش الاحتلال الفلسطينيين أثناء اقتحام منازلهم ومحلّاتهم التجارية ومخازنهم وتفتيشها -تلك العقارات التي يكون أصحابها قد تركوها على عجل بفعل

رابط الورقة. <https://www.ichr.ps/reports/9758.html>

الممرات الإنسانية الآمنة... أداة لقتل الفلسطينيين

أبرز ما تناولته الورقة

الممرات الآمنة في القانون الدولي، يمكن تعريف الممر الإنساني الآمن بأنه منطقة يتم إنشاؤها في خضم النزاعات المسلحة، وتتميز بأنها آمنة ومنزوعة السلاح، تهدف إلى ضمان خروج المدنيين من منطقة النزاع إلى مكان آمن، و/أو إيصال المساعدات الإنسانية إليهم، و/أو إجلاء ضحايا هذا النزاع.

وتقوم فكرة الممر الإنساني الآمن على عدة مبادئ تستند أساساً إلى مبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني⁴، الذي يجب أن يوفر هذا الممر حماية لحياة المدنيين وضمان احترام كرامة الإنسان، وأن يكون متاحاً لجميع المدنيين المحميين دون تمييز، وأن تراعي المنظمات الإنسانية الحصول على موافقة الأشخاص المعنيين والحفاظ على وحدة الأسرة، وتوفير وجهة آمنة يحتمي فيها اللاجئون تشتمل على المأوى والملأمة والغذاء ومرافق الرعاية الصحية. ولا يمكن إجبار المدنيين على مغادرة مناطقهم بشكل دائم عبر الممرات الإنسانية أو



4 على سبيل المثال انظر المادتين (14 و15) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949



السكان المدنيين في عمليات النزوح.

غيرها حتى لو كانت عمليات الإجلاء المؤقتة ضرورية للحفاظ على أرواحهم⁵.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن «إسرائيل» تعلن، وبشكل منفرد، ودون التنسيق مع أي طرف ثالث مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو الأمم المتحدة، عن الممرات الآمنة، والتي عادة ما يتم الإعلان عنها بالتوازي مع أوامر الإخلاء التي تصدرها، وتؤشر كل الدلائل على أن هذه الممرات يستخدمها جيش الاحتلال لمصائد للقتل، أو الاعتقال، أو سلب المواطنين نقودهم ومقتنياتهم الثمينة.

تَعَامُل «إسرائيل» مع الممرات الآمنة، تستخدم «إسرائيل» الممرات الإنسانية الآمنة من أجل تهجير السكان قسراً عن أماكن سكنهم الأصلية، ولا تحترم مبدأ توفير حماية لحياة المدنيين، واحترام كرامة الإنسان، حيث قام جيش الاحتلال، وفي أكثر من مناسبة، بقصف المدنيين الذين يستخدمون هذه الممرات بناء على تعليمات كان يصدرها الجيش حول أوامر الإخلاء والطرق «الآمنة» الواجب استخدامها من طرف



5 اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفتها حارساً للقانون الدولي الإنساني - اللجنة الدولية للصليب الأحمر (icrc.org)



يعرف الممر الإنساني الأمن وفق القانون الدولي الإنساني بأنه منطقة يتم إنشاؤها في خضم النزاعات المسلحة، وتتميز بأنها آمنة ومنزوعة السلاح، تهدف إلى ضمان خروج المدنيين من منطقة النزاع إلى مكان آمن، و/أو إيصال المساعدات الإنسانية إليهم، و/أو إجلاء ضحايا هذا النزاع.



"كنت أمشي وجنبي بنتي أسيل وأختها الصغيرة بنت الخمس سنين وابني المصاب في راسه وكنت خائفة عليهم كثير، عشان ابني المصاب كان يدوخ وما بقدر يمشي على رجليه، وبعد عن دخول الحلاية الأولى نادي الجندي على بنتي الصغيرة (يا أم الجاكت الأحمر، أم الخمار الأبيض تعالوا هنا) رحن البنات للجندي الي نادي عليهن، حط أسيل الي عمرها 19 سنة في الطابور الأول وسجنوها، وتركوا أختها الصغيرة"

قطاع غزة الاستجابة لأوامر الاخلاء، متوجهين نحو جنوبي القطاع، ومع ذلك، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2023، قصف جيش الاحتلال مجموعة من المدنيين كانوا يستقلون شاحنة مكشوفة وواضحة، مما أسفر عن استشهاد ما لا يقل عن (70) شخصاً، من بينهم أطفال ونساء.

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2023، طلب جيش الاحتلال من سكان شمال قطاع غزة إخلاء منازلهم والتوجه نحو الجنوب، بحجة أن الجيش يستهدف هذه المنطقة بعمليات عسكرية، وكان هذا الإنذار موجهاً إلى حوالي (1.1) مليون شخص يعيشون في شمال القطاع.

رابط الورقة. <https://www.ichr.ps/reports/9755.html>

وبناء على ذلك اضطر عشرات الآلاف من سكان شمال

الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة

تصيب 13902 نازحاً فلسطينياً بوباء الكبد الوبائي (أ) وتؤدي لوفاة اثنين منهم



العدوى في الكبد، ويسببها فيروس التهاب، نتيجة تناول طعام او شراب ملوث، وتنتقل نتيجة المخالطة اللصيقة بالشخص الحامل للمرض او استخدام ذات الأدوات المستخدمة من حاملي المرض وغير حاملي المرض، كما تنتقل من براز المريض.

وأضافت الورقة أن تدمير الاحتلال بشكل كلي أو جزئي لجميع المشافي والعيادات الطبية، واستهدافها المئات من الطواقم الطبية التي كانت تدير أو تعمل في هذه المنشآت الصحية المدنية، وجرح المئات من أفرادها،

أبرز ما تناولته الورقة

واحدة من نتائج الإبادة الجماعية التي ينفذها جيش الاحتلال في قطاع غزة، انتشار الأوبئة والأمراض، (الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة تصيب 13902 نازحاً فلسطينياً بوباء الكبد الوبائي (أ) وتؤدي لوفاة اثنين منهم)، عنوان ورقة حقائق أصدرتها الهيئة المستقلة، والتي بينت فيها أن أسباب انتشار مثل هذا المرض يعود للاكتظاظ الشديد في أماكن النزوح وتدني مستوى النظافة فيها. وهذا المرض هو إصابة شديدة

ورقة حقائق

بمناسبة اليوم العالمي للعمال

تأثير العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع العمل في فلسطين

أبرز ما تناولته الورقة

منذ السابع من كانون الأول 2023، تواصل القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيل» عدوانها الحربي على قطاع غزة، مستهدفة المدنيين والاعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد وصل عدد ضحايا هذا العدوان في قطاع حتى تاريخ 30/ نيسان الحالي إلى (34,535) شهيداً، وما يفوق (77,704) مصاباً، ووصل عدد المفقودين إلى أكثر من (7,000) شخص⁷.

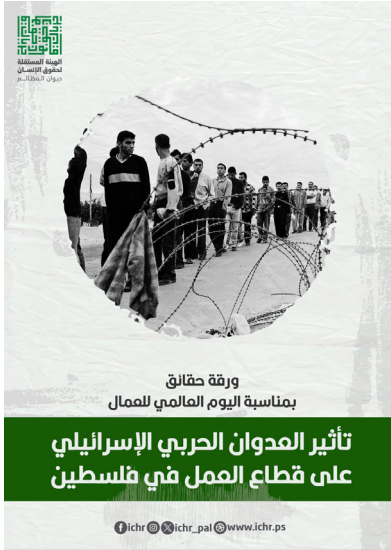
كما أدى القصف المتواصل والعنيف على قطاع غزة، واستهدافه أساساً للأعيان المدنية، إلى تحويل قرابة (2) مليون شخص، أي ما نسبته (90%) من سكان قطاع غزة إلى نازحين داخليين، يعيشون في ظروف أقل ما يمكن وصفها بأنها غير إنسانية، وغير آمنة. بالإضافة إلى انتشار المجاعة والأمراض، وانهيار النظام التعليمي، وانهيار شبه كامل للنظام الصحي، وتدمير البنية التحتية ومرافق الطاقة والمياه، وتدمير قطاعات اقتصادية كاملة، وشل نشاط سوق العمل بشكل كامل. وتُقدر الخسائر الأولية المباشرة لحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة بقرابة (30) مليار دولار⁸.

معطيات وأرقام حول منشآت القطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعتبر القطاع الخاص الفلسطيني من أكبر المُشغلين للأيدي العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يستوعب حوالي (54%) من مجموع المستخدمين بأجر في فلسطين.

يبلغ عدد المنشآت المقدر للقطاع الخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة للعام 2023 حوالي (176,000) منشأة، موزعة بواقع (56,000) منشأة في قطاع غزة، و(120,000) منشأة في الضفة الغربية. ويشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبته (56%) من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة (30%)، وقطاع الصناعة بنسبة حوالي (10%)، أما باقي الأنشطة الاقتصادية⁹ فتشكل قرابة (4%) من إجمالي عدد المنشآت.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي (29%) من منشآت الضفة الغربية تراجع إنتاجها، أو توقفت عن الإنتاج بواقع (35,000) منشأة، فيما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت، التي ليبلغ إجمالي عدد المنشآت، التي

توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها، أكثر من (80,000) منشأة في الأرض الفلسطينية المحتلة¹⁰.



معطيات وأرقام حول العمالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، يبلغ عدد العاملين المقدر في القطاع الخاص الفلسطيني العام 2023 حوالي (522,000) عامل، منهم (349,000) عامل في الضفة الغربية، و(173,000) عامل في قطاع غزة. وتتنوع العمالة في قطاع غزة على الأنشطة الاقتصادية التالية: نشاط التجارة الداخلية يساهم في تشغيل (45,5%) من المجموع الكلي للعاملين، يليه نشاط الخدمات بنسبة (38,1%)، ويساهم نشاط الصناعة بنسبة (11,1%)، وأنشطة

7 تقرير صادر عن وزارة الصحة الفلسطينية - قطاع غزة، بتاريخ 2024/04/30.

8 تقرير صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي - قطاع غزة، بتاريخ 2024/04/28.

9 الإنشاءات، النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات، المالية والتأمين.

10 الأمم المتحدة، مصدر سابق.



معطيات وأرقام حول العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر، منذ العام 1975، استوعب سوق العمل داخل الخط الأخضر ما بين (25%-35%) من الأيدي العاملة الفلسطينية، ومثل الدخل الناتج عن العمل داخل الخط الأخضر حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

ارتبط حجم العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بالأوضاع الأمنية والسياسية، فمنذ بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، بدأ حجم هذه العمالة بالتراجع بسبب القيود الإسرائيلية على دخول العمال لداخل الخط الأخضر بعد حرب الخليج الثانية، وبعد العمليات الفدائية، وانطلاق الانتفاضة الثانية، وبناء جدار الفصل العنصري. وعانى عمال قطاع غزة بشكل كبير من القيود المفروضة، والتي قلصت نسبة العمال من قطاع غزة بشكل كبير، وأحياناً بالعدم.

الورقة كاملة. <https://www.ichr.ps/reports/9823.html>

للإنشاءات بنسبة (1.7%)، وأنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة (1.5%)، وأنشطة النقل والتخزين بنسبة (1.2%)، وأنشطة المالية والتأمين بنسبة (0.9%). ونتيجة العدوان الحربي الإسرائيلي على الأرض المحتلة، توقف ما يقارب (89%) من إجمالي العاملين في قطاع غزة عن العمل¹¹.

وبحسب تقديرات منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فأن حوالي (507,000) وظيفة فقدت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حتى نهاية كانون الثاني/2024، بسبب العدوان الحربي على الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

وتشير التقديرات أنه حتى 31/كانون الثاني 2024، تم فقدان حوالي (201,000) وظيفة في قطاع غزة، وهو ما يمثل حوالي ثلثي إجمالي العمالة في القطاع. كما تم فقدان (306,000) وظيفة في الضفة الغربية، وهو ما يعادل أكثر من ثلث إجمالي العمالة في الضفة¹².

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيان صحفي حول «خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة»، 2024/03/11.
12 الأمم المتحدة، «تأثير الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: النشرة رقم 3»، فقدان أكثر من نصف مليون وظيفة في الأرض الفلسطينية بسبب الحرب في غزة | أخبار الأمم المتحدة (un.org).

مخاطبات أممية ومطالبات وجهتها الهيئة للمجتمع الدولي وبيانات موقف

مخاطبة لجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة

الهيئة المستقلة توجه نداء عاجلاً لحماية الأسرى في سجون الاحتلال

أفادت صحيفة إسرائيلية الخميس 7 مارس 2023، ب وفاة 27 أسيراً فلسطينياً من قطاع غزة في المنشآت العسكرية الإسرائيلية منذ 7 أكتوبر 2023، توفي الكثير منهم تحت التعذيب أو بسبب الحرمان المتعمد من العلاج.



وشددت الهيئة في مخاطبتها على استمرار إسرائيل في ممارسة الاختفاء القسري للأسرى من قطاع غزة، وتعرضهم لظروف غير إنسانية بما فيها التعذيب، وسوء المعاملة، مينة أن لديها معلومات موثوقة عن التعذيب المنهجي والقتل والاغتصاب والمضايقات التي يتعرض لها الرجال والنساء الفلسطينيون في أقبية مراكز الاحتجاز غير المعلنة، ووفق الشهادات التي تلقتها الهيئة، فإن معظم هذه الفظائع ارتكبت في مركز تحقيق عناتوث بالقرب من القدس وقاعدة زيكيم العسكرية بالقرب من غزة، وهي ممارسات تشبه إلى

خاطبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بخصوص الأوضاع الصعبة التي يواجهها الأسرى في سجون ومعسكرات الاحتلال، لاستخدام آلية اتخاذ الإجراءات العاجلة بخصوص الأسرى الفلسطينيين، داعية اللجنة للوقوف الجدي عند التزاماتها ومسؤولياتها واتخاذ تدابير عاجلة وقوية للتحرك بأقصى سرعة لحماية حياة الأسرى الفلسطينيين، والبدء بإجراء تحقيق شامل في تقارير التعذيب والقتل داخل مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، وإجراء مراجعة خاصة عاجلة لممارسات دولة الاحتلال.

ودعت الهيئة في مخاطبتها أعضاء اللجنة لزيارة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية لتقييم أوضاعهم وحماية حياتهم وسلامتهم، والضغط على حكومة إسرائيل وقف جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة والقتل خارج نطاق القانون بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين فوراً، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبينت المخاطبة أن قوات الاحتلال ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي تواصل تنفيذ حملات اعتقال واسعة وشبه ومنهجية طالت مختلف الفئات العمرية من النساء والرجال والأطفال، ففي الضفة الغربية تم اعتقال 7510 فلسطينياً، من بينهم 215 امرأة و430 طفلاً، فيما بينت التقارير والشهادات سوء المعاملة والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون والمعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية والحرمان من العلاج اللازم، والتي راح ضحية هذه السياسة 11 أسيراً من بينهم أسير من غزة، في ظروف مشبوهة خلال الأشهر الخمسة الماضية، وأن حملات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال في قطاع غزة الذي يتعرض للإبادة الجماعية، طالت أعداداً كبيرة من النساء والأطفال وكبار السن، لا يعرف بشكل واضح عددهم، فيما

الطوارئ داخل السجون، مانحة صلاحيات واسعة لمنع المعتقلين من الاتصال بالعالم الخارجي، كالحرمان من الزيارات العائلية وزيارة المحامي، والاحتفاظ، وإخضاعهم للتجويع القسري والتعطيش، وتعريضهم للبرد الشديد، وحرمانهم من الحقوق الأساسية دون تهمة أو محاكمة.

حد كبير ما حدث في سجون غوانتانامو وأبو غريب وباغرام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ناهيك عن عمليات إعدام ميدانية لمواطنين عزل نفذها جنود الاحتلال بعد السيطرة عليهم وإخضاعهم في قطاع غزة.

ومنذ 7 أكتوبر الماضي تواصل سلطات الاحتلال فرض حالة

الهيئة المستقلة تخاطب مقرر الأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون وتطالبه بفتح تحقيق في جرائم الإبادة الجماعية المتواصلة في غزة

منهجي كجزء من حملة لتجريدتهم من إنسانيتهم واستئصالهم من خلال القتل والتهجير، مبينة أن الشهادات الموثقة تكشف عن نمط من الإعدامات الميدانية في إطار السياسات العسكرية الإسرائيلية، وتشير التقارير إلى قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإعدام مئات المدنيين الفلسطينيين ودفنهم في مقابر جماعية، واجه خلالها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و16 عاماً عمليات إطلاق نار مميتة سواء في منازلهم أو مع أسرهم أو أثناء محاولتهم الهروب عبر الطرق التي زعم الجيش الإسرائيلي بأنها «مناطق آمنة» بعد إجلائهم قسراً من منازلهم.

وهذا ما أكدته مقاطع فيديو صادمة لعمليات الإعدام الميدانية للمدنيين، بينهم نساء وأطفال وعزل، استهدفهم قناسة الاحتلال، فقد بينت اللقطات التي التقطها الصحفيون والمدنيون في غزة بوضوح أن قوات الاحتلال تطلق النار عمداً على المدنيين العزل دون أي سبب أو مبرر، الأمر الذي وثقته العديد من منظمات حقوق الإنسان في غزة، كون قوات الاحتلال استهدفت لقد قصفت قوات الاحتلال المنازل، واعتقلت المدنيين بشكل تعسفي،

واتخاذ إجراءات عاجلة للتحقيق في الانتهاكات الصارخة لهذه التي ارتكبتها وترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والدفع لاتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة مرتكبي الجرائم ومنفذي الأوامر، وتحقيق العدالة للضحايا. وإجراء تحقيق شامل ومستقل في المقابر الجماعية التي تم اكتشافها بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق في قطاع غزة. واتخاذ موقف حازم ازاء الجرائم المرتكبة وتبني موقف قوي تجاه عمليات القتل الواسعة التي تنفذها، وتنفيذها قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي تستهدف المدنيين الفلسطينيين، وخاصة عمليات الإعدام والتصفية الجسدية في قطاع غزة.

واستندت الهيئة في مخاطبتها لشهادات شهود العيان والتوثيق التي جمعتها من الميدان، وإلى تقارير منظمات حقوقية مختلفة، وفيما يتعلق بعمليات الإعدام الميدانية والمقابر الجماعية، أوضحت المخاطبة أنه ومنذ بدء الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة فقد استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلية المدنيين الفلسطينيين بشكل

خاطبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» السيد تيدبال بينز مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون، بخصوص استمرار عمليات حرب الإبادة الجماعية التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، بما فيها الإعدامات الميدانية منذ السابع من أكتوبر 2023.

وبينت الهيئة في مخاطبتها أنه منذ ما يقرب من سبعة أشهر، أدى العدوان العسكري الإسرائيلي إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بحق المدنيين، تصل إلى حد الإبادة الجماعية، حيث قتلت قوات الاحتلال ما يقرب من 36.000 فلسطيني، من بينهم 70% من النساء والأطفال، وأصيب أكثر من 75.000 آخرين. وهناك حوالي 10,000 شخص في عداد المفقودين، و2,000 شخص اختفوا قسراً، ويخشى أن يكونوا في مقابر جماعية.

ووفق جميع المعطيات المخالفة للقانون الإنساني الدولي، طالبت الهيئة المستقلة السيد بينز وبموجب اختصاصه، التحقيق في جرائم القتل

ونفذت عمليات توغل برية أدت إلى إعدامات ميدانية في مراكز اعتقال مجهولة.

وأشارت المخاطبة إلى الشهادات المتعلقة بعمليات إعدام جماعية وعمليات إطلاق نار تعسفية داخل المنازل والمباني السكنية وفي المدارس ومراكز الإيواء، فوفق شهود العيان والشهادات التي جمعتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فإن عشرات الفلسطينيين تم إعدامهم ودفنهم جماعياً وكان من بين الضحايا رجال ونساء وأطفال وشيوخ، تُركوا ينزفون حتى الموت، وفق نمط وعمليات إعدام ميدانية ممنهجة للسياسات العسكرية الإسرائيلية، ففي جباليا وغيرها من المناطق قامت القوات الإسرائيلية بحفر حفر كبيرة، ووضعت مدنيين أحياء فيها، ثم أطلقت النار عليهم ومن ثم دفنهم بالجرفات.

فعلى سبيل المثال، ففي 7 أيار/ مايو، أمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي السكان الفلسطينيين بإخلاء المناطق الشرقية من مدينة رفح باتجاه منطقة المواصي غرب مدينة خان يونس، قبل أن تشن ضربات عسكرية في رفح، الأمر الذي يشكل تصعيداً غير مسبوق في أعمال الإبادة الجماعية التي يواجهها قطاع غزة منذ 7 أكتوبر 2023، فتداعيات هذا الهجوم وخيمة، وتندر بمزيد من المجازر وسفك الدماء وآلاف الضحايا في منطقة مكتظة بالسكان بما يزيد عن 1.4 مليون فلسطيني، تم تهجير معظمهم قسراً وتعسفاً من مدنهم ومخيماتهم في قطاع غزة، وهناك مخاوف كبيرة من حدوث المزيد من عمليات التهجير خارج قطاع غزة أو وقوع المزيد من المجازر.

تحويل المستشفيات لمقابر جماعية

لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة ما يزيد عن 140 مقبرة جماعية أو عشوائية أو مؤقتة، وكان الاكتشاف الأخير في مستشفى ناصر بخانيونس، عندما تم العثور على مقبرتين جماعيتين تحتويان على مئات جثث المدنيين، ومن المرجح أن العشرات منها تم إعدامها ميدانياً. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 700 جثة مدفونة في المنطقة المجاورة، كما نفذ الجيش الإسرائيلي عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لمحتجزين، ودفنهم في مقابر جماعية، وفي يناير/ كانون الثاني 2023، تم العثور على مقبرة جماعية تضم 30 جثة مكبلة الأيدي ومعصوبة الأعين في إحدى مدارس بيت لاهيا، مما يدل على الاعتقال قبل الإعدام.

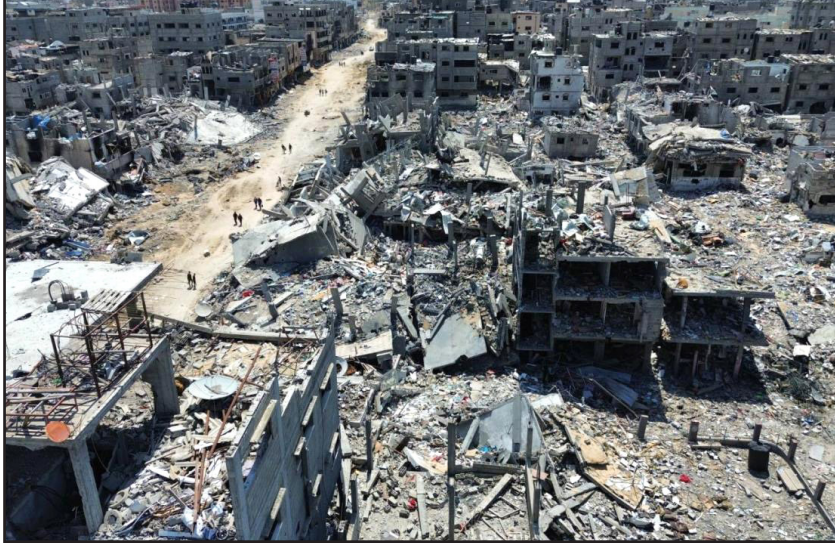
أما في مستشفى ناصر فقد ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهددوا الطواقم الطبية والمرضى والجرحى، ومنعواهم من العلاج وحشروهم في مبنى ضيق، وقصفت أقساماً وأحرقت أخرى وقتلت بعض المرضى. وفي جريمة ضد الإنسانية، اقتادوا قسراً العديد من الأطباء والعاملين الطبيين إلى جهات مجهولة، وتم التعرف على تسعة منهم في عداد المفقودين، ويعتقد أن العديد منهم أُعدموا ودفنوا.

وفي ذات السياق أعلن الدفاع المدني بغزة اكتشاف مئات الجثث في مقابر جماعية بمستشفى ناصر عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية

المستشفى في مارس/آذار 2024، وانسحبت منه في أبريل/نيسان. وتعرف الأقارب في وقت لاحق على الجثث، وأفاد شهود عيان أن قوات الاحتلال نقلت الجثث ودفنتها بالتراب لمنع التعرف على أصحابها. كما اتهم الدفاع المدني في غزة قوات الاحتلال بدفن الجثث في أكياس بلاستيكية لإخفاء أدلة التعذيب قبل الإعدام، وتعرض مجمع الشفاء الطبي، الأكبر في قطاع غزة، للاقتحام مرتين خلال العدوان، آخرها في مارس/آذار 2024 حيث تمت محاصرته وجرف العديد من أقسامه بالجرفات، وعثر الفريق على مقبرتين جماعيتين وفيهما عشرات الجثث، بينها نساء وأطفال، وعليها آثار إعدام، وتم تقييد أيدي بعضهم وتجريدتهم من ملابسهم، مما يشير إلى إعدامهم بدم بارد.

وفي الثامن من أيار الجاري تم اكتشاف مقبرة جماعية جديدة تضم 49 جثة في مستشفى الشفاء، بحسب وزارة الصحة الفلسطينية، وبذلك يصل إجمالي عدد المقابر الجماعية التي تم العثور عليها في المستشفيات إلى سبعة مقابر: ثلاثة في الشفاء، وثلاثة في مستشفى ناصر بخانيونس، وواحدة في مستشفى كمال عدوان شمال غزة.

وبينت المخاطبة وجود شبهات لسرقة الأعضاء من الفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية، فخلال ديسمبر/كانون الأول 2023، تسلمت الجهات الرسمية في غزة جثث ورفات 80 شخصاً قتلوا خلال العمليات البرية الإسرائيلية، مع وجود تأكيدات بوجود تغييرات كبيرة على الجثامين المستلمة وعلامات على



سرقة الأعضاء، بما في ذلك إزالة الجلد وهناك شكوك حول قيام سلطات الاحتلال بإنشاء بنك للجلود.

وذُكرت المخاطبة أن القانون الدولي الإنساني يشدد على احترام الموقى، ويفرض التزامات الدفن الفردي للضحايا، فقد مارس الاحتلال سياسية إجرامية في انتهاك حرمة الموقى على نطاق واسع خلال الحرب على غزة، بشكل يعكس توافر النية والقصد في المعاملة المهيينة للفلسطينيين وانتهاك حقهم في الحياة بأبشع الطرق، بما يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، فقد عكست الإعدامات الميدانية في مجملها موقفاً استعمارياً وعنصرياً يستهين بحياة الفلسطينيين. وفضحت مستوى

طويل من القمع والاضطهاد المنهجي من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين، مما يظهر ازدياد صرخ لكرامتهم وحقوقهم الأساسية.

التعليمات والدعم من القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين لقواتهم، فجميع انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ما هي إلا جزء من تاريخ

ICHR Addresses the United Nations Rapporteur on Extrajudicial Executions, Demanding an Investigation into Ongoing Genocide Crimes in Gaza

The Independent Commission for Human Rights addressed Mr. Morris Tidball-Binz, the United Nations Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary, or Arbitrary Executions, regarding the continued acts of genocide being carried out by Israeli occupation forces in the Gaza Strip, including field executions since October 7, 2023. ICHR indicated in its communication that for nearly seven months, the Israeli military aggression has led to flagrant human rights violations against civilians, amounting to genocide. The occupation forces have killed al-

most 36,000 Palestinians, 70% of whom are women and children, and more than 75,000 others have been injured. About 10,000 people are missing, and 2,000 have been forcibly disappeared, feared to be in mass graves. In light of all the data indicating violations of international humanitarian law, ICHR called on Mr. Tidball-Binz, within his mandate, to investigate the killings and take urgent action to investigate these flagrant violations committed by Israeli occupation forces in the Gaza Strip. The commission urged effective measures to

hold the perpetrators and those who issued the orders accountable and to achieve justice for the victims. It also called for a comprehensive and independent investigation into the mass graves discovered after the withdrawal of the Israeli army from areas in the Gaza Strip. The commission demanded a firm stance on the crimes committed and a strong position against the widespread killings carried out by the Israeli occupation forces targeting Palestinian civilians, especially the executions and physical liquidations in the Gaza Strip.

[urgent-appeal-to-investigate-human-rights-violations-in-the-gaza-strip-1716363203.pdf](https://cdn1.ichr.ps/cached_uploads/download/2024-urgent-appeal-to-investigate-human-rights-violations-in-the-gaza-strip-1716363203.pdf)



تصريح صحفي حول طلب إصدار مذكرات اعتقال لمسؤولين إسرائيليين

المدعي العام في بيانه لموضوع الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، وجرائم الحرب التي ارتبكت قبل السابع من أكتوبر 2023، والمعاملة الوحشية والقاسية التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون، خاصة أسرى قطاع غزة، فإنها تعرب عن استغرابها للقرار الذي لم يشمل مسؤولين عسكريين إسرائيليين شاركوا في ارتكاب الجرائم طبقاً للمواد 25 و27 و28 من نظام روما الأساسي، لكن هذا لا يمنع من شمولهم في المراحل القادمة، حتى لا يتم مساواة الضحية بالجلاد.

ترحب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، بالبيان الصادر عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، وتعتبر أن طلب إصدار مذكرات توقيف بحق مسؤولين إسرائيليين كبار من شأنه أن يؤسس لمرحلة جديدة من إنهاء الإفلات من العقاب. وإذ ترحب الهيئة المستقلة بهذه الخطوة المتأخرة، تؤكد على ضرورة الاستمرار بهذا المسار والبناء عليه، وتتطلع لصدور قرار الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية بالمصادقة على طلب المدعي العام. وفي الوقت الذي تأسف فيه الهيئة لعدم تطرق

ICHR welcomes the ICC prosecutor's statement on the Request for Issuing Arrest Warrants

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) welcomes the statement issued by the Prosecutor of the International Criminal Court, Karim Khan, and considers that the request for issuing arrest warrants against senior Israeli officials could initiate a new phase of ending impunity. The Commission appreciates this belated step and emphasizes the necessity to continue on this path and to build upon it, looking forward to the decision of the Pre-Trial Chamber of the International Criminal Court to endorse the Prosecutor's request.

While the Commission regrets that the Prosecutor's statement did not address the ongoing genocide in the Gaza Strip, war crimes committed before October 7, 2023, and the brutal and harsh treatment of Palestinian prisoners, especially those from the Gaza Strip, it expresses surprise that the decision did not include Israeli military officials who participated in committing these crimes according to articles 25, 27, and 28 of the Rome Statute. However, this does not prevent their inclusion in future stages, so as not to equate the victim with the perpetrator.



بيان صحفي

حول إعادة الاحتلال العسكري الإسرائيلي لمعبر رفح البري

العاجلة لقطاع غزة، حال سماح سلطات الاحتلال بذلك، كونها ترفض ادخال المساعدات الطبية والإغاثية من خلالها.

وبحسب إدارة المعابر الحدودية في قطاع غزة، فإن معبر رفح البري خلال فترة العدوان الإسرائيلي المستمر كان وما زال يشكل شريان الحياة الرئيسي للمساعدات الإغاثية والصحية الطارئة، كما وينقل من خلاله الوقود والغاز اللازمين لاستمرار تشغيل وعمل المرافق الصحية والحيوية.

ونظراً للخطورة البالغة المترتبة على إعادة احتلال معبر رفح، تطالب الهيئة:

انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي الفوري وآلياته من معبر رفح البري والسماح بإعادة تشغيله وفق الآلية السابقة، لضمان استمرار دخول المساعدات الإغاثية الطارئة وتنقل الأفراد بفئاتهم المختلفة وعلى رأسهم الجرحى والمرضى لإنقاذ حياتهم.

تدين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» إعادة احتلال معبر رفح البري جنوب قطاع غزة من قبل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والسيطرة عليه بشكل كامل وتدمير بعض من محتوياته.

ووفقاً لمتابعات الهيئة المستقلة، وما صدر من تصريحات للمسؤولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، فقد توغلت آليات جيش الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/٥/٧ لمعبر رفح ودمرت جزءاً من محتوياته ورفعت الأعلام الإسرائيلية داخل مبانيه وأعلنت توقفه عن العمل بشكل كامل.

تحذر الهيئة المستقلة من الخطورة البالغة للعواقب الوخيمة المترتبة على استمرار سيطرة قوات الاحتلال الإسرائيلي على المعبر واستمرار إغلاقه، كونه المنفذ الوحيد الذي يربط قطاع غزة بالعالم الخارجي للمسافرين وعبور المرضى والجرحى، ودخول المساعدات الإغاثية والصحية

المعبر وإعادة تشغيله بالسرعة الفورية.

وزارة الخارجية والمغتربين مخاطبة الجهات الدولية ذات الاختصاص لممارسة الضغط على دولة الاحتلال للتراجع عن احتلال المعبر وإعادة تشغيله بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الإغاثية الضرورية والعاجلة للمواطنين في قطاع غزة.

المقرر الخاص المعني بالحق بالتنقل والسفر بالضغط على دولة الاحتلال بفتح المعبر وتمكين المواطنين في قطاع غزة من تلقي الخدمات المنقذة لحياتهم، وتمكينهم من حقهم في التنقل والسفر.

مجلس حقوق الإنسان والوكالات الأممية المتخصصة إدانة تلك الانتهاكات والضغط على الاحتلال للانسحاب من

Statement on the Israeli Military Reoccupation of the Rafah Crossing

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) condemns the Israeli reoccupation of the Rafah Crossing in the southern Gaza Strip and its complete control over it, as well as the destruction of some of its contents.

According to the follow-up by ICHR, and based on statements by the Israeli military and political officials, Israeli occupation forces had seized control of the Palestinian side of the Rafah crossing early yesterday morning, Tuesday, May 7, 2024, and destroyed part of its contents. They raised Israeli flags inside its buildings and announced its complete shutdown.

ICHR warns of the serious consequences resulting from the continued control of the Israeli occupation forces over the crossing and its continued closure, as it is the sole passage connecting the Gaza Strip to the outside world for travelers, patients, and the injured. Reoccupation of the crossing undermines and paralyzes the entry of urgent humanitarian and medical aid to the Gaza Strip.

Gaza Border Crossings Authority stated that Rafah crossing has been the main lifeline for emergency humanitarian and medical aid during the ongoing Israeli aggression. It is the only corridor for the passage and access of necessary fuel and gas needed to continue the operation and functioning of vital health facilities.

Due to the grave danger resulting from the reoccupation of the Rafah Crossing, the Independent Commission for Human Rights (ICHR) demands:

- The immediate withdrawal of Israeli occupation forces and their vehicles from the Rafah Crossing and allowing its reopening according to the previous mechanism to ensure the entry of humanitarian aid and the transportation of individuals, including the injured and patients.
- The Special Rapporteur on the Right to Freedom of Movement and Travel to exert pressure on Israel to open the crossing and enable the residents of the Gaza Strip to receive life-saving services and exercise their right to travel.
- The Human Rights Council and specialized UN agencies condemn this flagrant violation and pressure the occupation to withdraw from the crossing and reopen it immediately.
- The Palestinian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates to address relevant international bodies and exert pressure on the occupation to reverse the occupation of the crossing and reopen it to ensure the continuity of providing necessary and urgent humanitarian services to the residents of the Gaza Strip.

الهيئة المستقلة تحذر من ارتكاب مزيد من جرائم الاحتلال بعد التهديدات الجدية باقتحام مدينة رفح

تحذر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» من التداعيات الخطيرة المترتبة على التهديدات الجدية الإسرائيلية المتواصلة باجتياح مدينة رفح جنوب قطاع غزة، والتي باتت ملاذاً لنحو 1.3 مليون نازح، نزحوا إليها خلال الأشهر الأخيرة بسبب حرب الإبادة الجماعية التي ينفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي يعاني النازحون فيها نقصاً حاداً في الغذاء والماء والمأوى والخدمات الطبية.

وتتزايد المخاوف الحقيقية من اجتياح مدينة رفح مع طلب جيش الاحتلال من النازحين إليها إخلاء المنطقة الشرقية

للمدينة، وهي منطقة مكتظة يقطنها حالياً أكثر من ربع مليون فلسطيني، من ضمنهم عشرات الآلاف من النازحين لدى أقاربهم أو مراكز الإيواء، فيما يتواجد في هذه المنطقة معبراً رفح وكرم أبو سالم، وهما الممران الرئيسان لإدخال المساعدات.

وتحذر الهيئة المستقلة من حدوث كارثة إنسانية أخرى تُضاف إلى المجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال، خاصة مع قرار حكومة الاحتلال إخلاء المناطق الشرقية من المدينة اعتباراً من اليوم الاثنين السادس من أيار، باتجاه مواصي خانيونس، وقصف ١١ منزلاً في المدينة الليلة الماضية ما أدى إلى ارتقاء ٢٦ شهيداً.

ويدل قرار الاحتلال اليوم أن هدف إسرائيل الحقيقي هو مواصلة تنفيذ الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وعليه تطالب الهيئة:

- المجتمع الدولي الضغط على «إسرائيل» القوة القائمة بالاحتلال، لوقف الإبادة الجماعية، ومحاسبة قادة الاحتلال السياسيين والعسكريين المسؤولين عن الجرائم التي ترتكب بحق المدنيين في غزة.

- الأمين العام للأمم المتحدة، وهيئات المنظمة الدولية المتخصصة، بأن يضطلعوا بمسؤولياتهم القانونية



وسياسة العقاب الجماعي بحقهم.

- المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية البدء الفوري بالعمل الجاد بإجراءات التحقيقات في الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال بحق المدنيين الفلسطينيين.

القانونية تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، ومسؤوليتها في توفير الحماية للسكان الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949، ووقف القتل اليومي

والأخلاقية، بما في ذلك الضغط الجدي على «إسرائيل» وعلى حلفائها لوقف نهجها العدواني.

- المجتمع الدولي بممارسة الضغط الجاد على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للإيفاء بالتزاماتها

Statement on the Israeli Military Reoccupation of the Rafah Crossing

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) condemns the Israeli reoccupation of the Rafah Crossing in the southern Gaza Strip and its complete control over it, as well as the destruction of some of its contents.

According to the follow-up by ICHR, and based on statements by the Israeli military and political officials, Israeli occupation forces had seized control of the Palestinian side of the Rafah crossing early yesterday morning, Tuesday, May 7, 2024, and destroyed part of its contents. They raised Israeli flags inside its buildings and announced its complete shutdown.

ICHR warns of the serious consequences resulting from the continued control of the Israeli occupation forces over the crossing and its continued closure, as it is the sole passage connecting the Gaza Strip to the outside world for travelers, patients, and the injured. Reoccupation of the crossing

undermines and paralyzes the entry of urgent humanitarian and medical aid to the Gaza Strip.

Gaza Border Crossings Authority stated that Rafah crossing has been the main lifeline for emergency humanitarian and medical aid during the ongoing Israeli aggression. It is the only corridor for the passage and access of necessary fuel and gas needed to continue the operation and functioning of vital health facilities.

Due to the grave danger resulting from the reoccupation of the Rafah Crossing, the Independent Commission for Human Rights (ICHR) demands:

- The immediate withdrawal of Israeli occupation forces and their vehicles from the Rafah Crossing and allowing its reopening according to the previous mechanism to ensure the entry of humanitarian aid and the transportation of individuals,

including the injured and patients.

- The Special Rapporteur on the Right to Freedom of Movement and Travel to exert pressure on Israel to open the crossing and enable the residents of the Gaza Strip to receive life-saving services and exercise their right to travel.
- The Human Rights Council and specialized UN agencies condemn this flagrant violation and pressure the occupation to withdraw from the crossing and reopen it immediately.
- The Palestinian Ministry of Foreign Affairs and Expatriates to address relevant international bodies and exert pressure on the occupation to reverse the occupation of the crossing and reopen it to ensure the continuity of providing necessary and urgent humanitarian services to the residents of the Gaza Strip.

الهيئة المستقلة تحمل الاحتلال مسؤولية استشهاد الأسيرين الطبيب البرش وإسماعيل خضر وتطالب بلجنة تحقيق دولية

والنفسى القاسي، والمعاملة المهينة المذلة واللا إنسانية، وسياسة التجويع الذي ارتفعت وتيرته في الشهور الستة الأخيرة، عدا عن جرائم الإهمال الطبي والاختفاء القسري لأسرى قطاع غزة الذين يتوقع، وبحسب الإعلام العبري، أن ما لا يقل عن 27 أسيراً استشهدوا في المعتقلات الإسرائيلية.

وفي الوقت الذي تحمل فيه الهيئة المستقلة دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، فإنها تكرر دعوتها لمقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة واللا إنسانية ولجنة مناهضة التعذيب اتخاذ الإجراءات الجادة لوضع حد لممارسات دولة الاحتلال وتكليفها والتعذيب بحق الأسرى الفلسطينيين، وتطالب:

- إجراء تحقيق فوري في الانتهاكات الخطيرة والجرائم الجسيمة المرتكبة بحق الأسيرات والأسرى، وتقديم تقرير حولها وتوصياتها لوقف هذه الانتهاكات إلى الجهات المعنية كافة.

- الأمم المتحدة ومؤسساتها خاصة منظمة الصحة العالمية، والهيئات الحقوقية الدولية، تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للجرائم ضد الإنسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال، وضمان حياة المعتقلين الفلسطينيين في معتقلات ومعسكرات الاحتلال الإسرائيلي.

- المجتمع الدولي تشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول حادثة استشهاد الطبيب البرش وباقي الشهداء من الأسرى. والدول الثالثة الأطراف التحرك للتحقيق في جرائم الاحتلال تمهيدا لمحاسبة القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، وكل المتورطين في اقترافها وضمان عدم تكرارها.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بالمهام الموكلة لها بموجب اتفاقيات جنيف للعام ١٩٤٩ والقيام بواجباتها ومهامها الإنسانية والقانونية تجاه الأسرى الفلسطينيين.

تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» سلطات الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية الكاملة عن جريمة القتل المتعمد للطبيب الاسير عدنان البرش (50 عاما) من مدينة جباليا، رئيس قسم العظام في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، والذي استشهد في معتقل عوفر الإسرائيلي في التاسع عشر من شهر نيسان/ابريل الماضي، بعد تعرضه للتعذيب الشديد خلال جلسات التحقيق معه من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وذلك وفقا لكل من هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني.

وكان البرش قد تم اعتقاله في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، وهو على رأس عمله يؤدي واجبه الإنساني والمهني بمستشفى العودة شمال قطاع غزة، وانقطعت أخباره حال الكثير من المعتقلين منذ ذلك الحين.

كما وأعلن بالأمس استشهاد الشاب المعتقل إسماعيل خضر (33) عاما من قطاع غزة نتيجة للتعذيب وجرى تسليم جثمانه عبر معبر كرم أبو سالم.

ويدلل استشهاد كل من البرش وخضر على بشاعة وقسوة التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون الفلسطينيون في سجون ومعسكرات الاحتلال الإسرائيلي، وبذلك يرتفع عدد الأسرى الشهداء المعلن عنهم منذ السابع من أكتوبر الماضي إلى 18 شهيدا فلسطينياً.

وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية فقد بلغت حصيلة شهداء القطاع الصحي في قطاع غزة 496 شهيدا، بالإضافة إلى 1500 جريح و309 أسرى من الكوادر الطبية، منهم الدكتور محمد أبو سلمية، مدير مجمع الشفاء الطبي الذي تعرض بحسب شهادات شهود عيان للمعاملة المهينة وتكسير الأطراف.

يأتي استشهاد الطبيب البرش، وهو قامة طبية وعلمية فلسطينية متميزة، في إطار استهداف الطواقم الطبية والمنظومة الصحية بكاملها بشكل ممنهج في قطاع غزة. ويتعرض الأسرى الفلسطينيون، رجالا ونساء واطفالا، في سجون الاحتلال لمختلف صنوف التعذيب الجسدي

ICHR holds the Israeli occupation fully responsible for the deaths of the two prisoners, Dr. Adnan Al-Bursh and Ismail Khader, and demands an international investigation committee.

ICHR holds the Israeli occupation fully responsible for the deaths of the two prisoners, Dr. Adnan Al-Bursh and Ismail Khader, and demands an international investigation committee.

ICHR holds the Israeli authorities fully responsible for the deliberate murder of the imprisoned Dr. Adnan Al-Bursh, 50 years old, head of the orthopedic department at Al-Shifa Medical Complex in Gaza City. According to the Prisoners Affairs Commission and the Palestinian Prisoners' Club, Dr. Al-Bursh was killed in the Israeli Ofer prison on April 19th, 2024, after being subjected to severe torture during interrogation by the Israeli security forces.

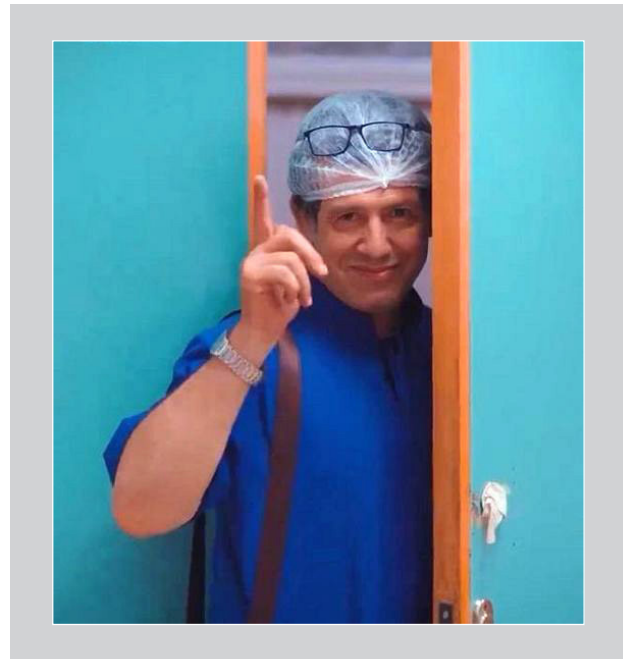
Al-Bursh was arrested in December 2023 while performing his humanitarian and professional duties at Al-Awda Hospital in the northern Gaza Strip. He was reported forcibly disappeared since then.

Yesterday, the death of the young detainee Ismail Khader (33 years old) from the Gaza Strip was announced as a result of torture, and his body was handed over through the Kerem Abu Salem crossing.

The death of both Al-Bursh and Khader illustrates the severity of the torture endured by Palestinian prisoners in Israeli prisons and detention camps, raising the number of announced Palestinian prisoners killed since October 7th to 18.

According to the Palestinian Ministry of Health, the toll of deaths in the health sector reached 496, in addition to 1,500 wounded. The MoH pointed out that it reported the detention of 309 of its medical staff, including Dr. Mohammed Abu Salamiya, the director of Al-Shifa Medical Complex, who, according to eyewitness testimony, was subjected to torture, degrading treatment, and limb breaking.

The death of Dr. Al-Bursh, a distinguished Palestinian medical and scientific figure, comes along with the systematic targeting of medical staff and the entire health system in the Gaza Strip.



Palestinian prisoners, men, women, and children, in Israeli occupation prisons, are subjected to various forms of severe physical and psychological torture, humiliating and degrading treatment, and inhuman policies of starvation, which have intensified over the past seven months, in addition to medical neglect crimes and forced disappearance of Gaza Strip prisoners.

ICHR reiterates its call for the United Nations Special Rapporteur on Torture and other Cruel, Inhuman, or Degrading Treatment or Punishment, and the Committee Against Torture to take serious measures to put an end to the practices of the Israeli occupation, its torture and abuse of Palestinian prisoners.

ICHR calls for:

- Immediate investigation into the serious violations and heinous crimes committed against female and male prisoners, and submission of reports and recommendations to stop these violations.
- The United Nations and its agencies, especially the World Health Organization and international

- human rights organizations, to fulfill their legal and moral responsibilities towards the Palestinian people under Israeli occupation, to take necessary measures to end the humanitarian crimes committed by the occupation forces and to ensure the lives of Palestinian detainees in the Israeli prisons and jails.
- The international community to form a commission of inquiry on the death of Dr. Al-Bursh and the other killed prisoners.
- Third-Party States to adhere to their obligations in suppressing Israeli political and military leaders' conduct, and get all those involved in perpetrating crimes, accountable and ensuring non-repetition.
- The International Committee of the Red Cross to carry out its duties under the Geneva Conventions of 1949 and perform its humanitarian and legal obligations towards Palestinian prisoners

بيان موقف بشأن ارباب المستعمرين بحق المدنيين الفلسطينيين

الكاملة وعن تدهور حالة حقوق الإنسان الفلسطيني، وتحذر من تدهور وتفاقم الأوضاع في الضفة الغربية، كما تحمل المجتمع الدولي المسؤولية لضعف ردوده ومواقفه من ممارسات دولة الاحتلال وارهاب المستوطنين التي زادت بنسبة 208% خلال الإبادة الجماعية المتواصلة على قطاع غزة، وعليه تطالب الهيئة بـ:

- فتح تحقيق دولي عاجل في جرائم المستوطنين المتواصلة بحق الفلسطينيين، ومحاكمة المتورطين منهم في التخطيط وتنفيذ الهجمات على البلدات الفلسطينية .

- المجتمع الدولي بممارسة الضغط الجاد على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للإيفاء بالتزاماتها القانونية تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، ومسؤوليتها في توفير الحماية للسكان الفلسطينيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب

المتورطين بهذه الأعمال الإجرامية الإرهابية، نتيجة للحماية والحصانة التي يحظون بها على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والقضائية في دولة الاحتلال.

تدري الهيئة المستقلة أن ارباب وعنف المستوطنين وجيش الاحتلال الممنهج، والعقاب الجماعي بحق المواطنين المدنيين العزل واستهداف أرواحهم وممتلكاتهم، ما هي إلا نتاج طبيعي لسياسة التحريض المستمرة وتصريحات الوزراء المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية العنصرية الحالية، خاصة المتطرفين سموتريتش وبن غفير، وتغذية خطاب الكراهية ضد الفلسطينيين والتشجيع على ارتكاب الجرائم بحقهم. الأمر الذي يُنذر بارتكاب المزيد منها دون رادع مع الغياب التام للمحاسبة، وهو ما يُنذر بالخطورة الشديدة لكونه إرهاباً مكملًا لعنف دولة الاحتلال.

وتحمل الهيئة المستقلة (إسرائيل) القوة القائمة بالاحتلال، المسؤولية

تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن اعتداءات المستعمرين الإرهابية المنظمة والممنهجة بحق المواطنين الفلسطينيين العزل ومنازلهم وممتلكاتهم في قرى محافظات الضفة الغربية، خاصة محافظتي رام الله والبيرة ونابلس، بحماية ومشاركة قوات الاحتلال الإسرائيلي.

فخلال اليومين الماضيين نفذت مجموعات منظمة من المستعمرين، بحماية قوات الاحتلال ومشاركتها، بالأسلحة النارية والحجارة، هجمات واسعة النطاق على قرية المغير بمحافظة رام الله والبيرة، لتمتد لقرى ترمسعيا ودوما وقصره وبيتين ودير جرير وسلواد ومفارق الطرق الرئيسة واغلاقها، ما أسفر عن سقوط شهيدين فلسطينيين، واصابة ما لا يقل عن 60 مواطنا بجروح مختلفة، واحراق أكثر من 40 منزلاً وحرق وتكسير عشرات المركبات. ويأتي انفلات المستعمرين



أمام واجباتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ التدابير والإجراءات المتاحة لوضع حد لاعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال المتواصلة بحق المدنيين الفلسطينيين العزل وضمان حمايتهم.

- تفعيل استخدام المجتمع الدولي لآليات الولاية القضائية الدولية باعتباره دول أطراف ثالثة، واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق العدالة ووضع حد لإفلات قوات الاحتلال والمستوطنين من العقاب.

اتفاقية جنيف الرابعة الوفاء بالتزاماتها والتدخل العاجل والفوري لضمان حماية حياة المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، وملاحقة ومحاسبة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

- تحرك المجتمع الدولي الفوري لوقف ازدواجية المعايير في تطبيق أحكام القانون الدولي.

- هيئات الأمم المتحدة الوقوف

للعام 1949، ووقف القتل اليومي وسياسة العقاب الجماعي بحقهم، ومحاسبة مقتربي الجرائم من عصابات المستوطنين.

- المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية البدء الفوري بالعمل الجاد بإجراءات التحقيقات في الملف الفلسطيني وفي جرائم المستوطنين وملاحقة ومحكمة المتورطين في اقترافها.

- الأطراف السامية المتعاقدة على

Statement by the Independent Commission for Human Rights On the Israeli Settlers Terrorism against Palestinian Civilians

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) holds the Israeli government responsible for the systematic, widespread,

and organized terrorist attacks committed by settlers against unarmed Palestinian civilians, their homes, and their property

in villages of the West Bank, particularly in the ones affiliate the governorates of Ramallah and Al-Bireh and Nablus.

With the protection and participation of the Israeli occupation forces, groups of armed Israeli settlers carried out, during the past two days, widespread attacks on the village of al-Mughayyer in the Ramallah and al-Bireh governorates.

Using firearms and stones, the settlers attacked the villages of Turmus Ayya, Douma, Qusra, Beitin, Deir Jarir, Silwad, and closed major roads intersections.

These reckless and brutal attacks have resulted in the death of two Palestinians, 60 civilian injuries, burning of more than 40 homes and destruction of dozens of vehicles.

The Independent Commission for Human Rights (ICHR) considers the systematic terrorism and violence of both settlers and the occupation army, as well as the collective punishment against unarmed civilian citizens and targeting of their lives and property, as a natural outcome of the continuous policy of incitement excreted by extremist ministers in the current racist Israeli government, especially both Ministers: Smotrich and Ben-Gvir.

ICHR considers that hate speech against Palestinians and encouragement of crimes perpetration against them pose a threat of further unrestrained acts of violence against protected Palestinian civilians under IHL and reiterates that the Impunity of

settlers involved in these terrorist criminal acts is an outcome of the protection and immunity they enjoy at various political, military, and judicial levels inside Israel, the occupying power.

ICHR holds Israel, the occupying power, fully responsible for the deterioration of Palestinian human rights and warns of the deteriorating situation in the West Bank, and holds the international community accountable for its weak stance on the policies of the Israeli government and the terrorism of settlers which increased and duplicated to 208% during the ongoing genocide in the Gaza Strip.

ICHR calls for:

- An urgent international investigation on the ongoing settlers' crimes against Palestinians and the prosecution of those involved in planning and executing attacks on Palestinian towns.
- Effective international pressure on Israel, the occupying power, to fulfill its legal obligations towards the occupied Palestinian territories and its responsibility to protect the Palestinian population according to the Fourth Geneva Convention, to halt daily killings and collective punishment against them, and to hold perpetrators of settlers' gangs accountable.

- Immediate action by the Prosecutor of the International Criminal Court (ICC) to initiate prompt and genuine investigations into the Palestinian case and crimes of settlers that fall within the Court's jurisdiction.
- The High Contracting Parties to the Fourth Geneva Convention to fulfill their obligations and intervene immediately to ensure the protection of the lives of Palestinian civilians, prosecuting those accused of committing serious breaches of international humanitarian law.
- Immediate international intervention to halt the double standards in the applicability of international law.
- United Nations bodies to adhere to their legal and ethical duties and take available measures and actions to put an end to the continuous attacks by settlers and occupation forces against unarmed Palestinian civilians and ensure their protection.
- Activation of international jurisdiction mechanisms by the international community, as Third-Party States, and put an end to the impunity of Israeli war criminals and their settlers.

بيان موقف بشأن عدوان الاحتلال المتكرر على المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية



تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن النتائج الكارثية الناتجة عن سياسات الاحتلال القمعية الممنهجة والمتواصلة على السكان المدنيين، جراء الاجتياحات العسكرية المتكررة للمخيمات والبلدات الفلسطينية، وتصادد اعتداءات وإرهاب المستوطنين بحق المواطنين الفلسطينيين العزل ومنازلهم وممتلكاتهم، بحماية جيش الاحتلال في الضفة الغربية، بالتزامن مع تواصل الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

بعد ثلاثة أيام من حصار واجتياح مخيم نور شمس شرقي مدينة طولكرم، خلفت قوات الاحتلال خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، 14 شهيداً وعشرات الإصابات الخطيرة، واعتقال العشرات من أبناء المخيم.

فقد تم استهداف المدنيين والأعيان المدنية، ومنع طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني وسيارات الإسعاف من دخول المخيم لإسعاف المصابين والجرحى وانتشال الشهداء.

وقد خلف اجتياح المخيم دماراً واسعاً في البنى التحتية والمحال التجارية، نتيجة تجريف الشوارع وأزقة المخيم وحرارته، ما أدى لقطع خطوط الهاتف والكهرباء والاتترنت وشبكة المياه والصرف الصحي، علاوة على تدمير 60 منزلاً منها 15 تدميراً كاملاً، وتشريد أصحابها.

تحذر الهيئة المستقلة من تفاقم أزمة إنسانية في مخيم نور شمس وباقي المخيمات والقرى والبلدات الفلسطينية نتيجة العدوان المتكرر والمتصاعد من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، الذين سقط بنيران أسلحتهم ضابط الإسعاف محمد عوض علان (٤٥) عاماً، أثناء قيامه بإسعاف أحد الجرحى إثر هجوم للمستوطنين على قرية الساوية جنوب نابلس يوم أمس السبت.

ومع تكرار العدوان الإسرائيلي على سكانها المحميين بموجب مبادئ القانون الدولي الإنساني، تطالب الهيئة:

1. المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة الوقوف أمام التزاماتهم القانونية والأخلاقية، واتخاذ الإجراءات الجادة والعاجلة لوضع حد لعدوان جيش الاحتلال المتكرر على المخيمات الفلسطينية

واستهداف سكانها المدنيين. بما يضمن توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

2. محاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي على الجرائم التي ترتكبها بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ووضع حد للحصانة التي تتمتع بها كدولة فوق القانون.

3. مجلس حقوق الإنسان بعقد جلسة طارئة خاصة لبحث العدوان الإسرائيلي المتكرر على المخيمات الفلسطينية وتداعياته على حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني فيه.

4. لجنة التحقيق الدولية الدائمة إلى رفع مستوى تدخلاتها وتحذيراتها القانونية وفقاً لاتساع نطاق الانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الهيئة المستقلة تحمل الاحتلال مسؤولية استشهاد الأسير وليد دقة وتطالب بلجنة تحقيق دولية



ويأتي استشهاد دقة مع تصاعد حملة التحريض التي تقوم بها قيادات سياسية وعسكرية إسرائيلية بحق الأسرى الفلسطينيين، ومواصلة إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية ممارسة سياسات التنكيل والقمع، وإجراءاتها اللاإنسانية بحق الأسرى الفلسطينيين، وتحتجز دولة الاحتلال ما لا يقل عن 9 آلاف و400 أسير فلسطيني في سجونها، بظروف اعتقاله غاية في القسوة، يتعرضون للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، وشهدت الشهور الستة الماضية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، استشهاد 12 أسيراً فلسطينياً في سجون الاحتلال.

وعليه تحمل الهيئة سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الفلسطينيين وعن وفاة دقة وتعهدت إهمال علاجه، وتدعو الهيئة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في ظروف وفاة دقة وتحرير جثمانه وتسليمه لعائلته لدفنه بما يحفظ كرامة الموتى، وفتح ملف ظروف الأسرى الفلسطينيين وظروف استشهادهم بشكل عام. كما تطالب مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحمل مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية تجاه الأسرى الفلسطينيين ومحاسبة قادة الاحتلال عن جرائمهم المتواصلة بحقهم، والتي تشكل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تدخل في اختصاص القضاء الجنائي الدولي.

تحمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» سلطات الاحتلال المسؤولية عن وفاة الأسير وليد دقة 62 عاماً، من مدينة باقة الغربية في الداخل الفلسطيني، والذي ارتقى نتيجة السياسات التعسفية والقمعية بحق الأسرى الفلسطينيين في سجونها خاصة المرضى منهم، والشهيد دقة هو أحد أقدم الأسرى في السجون الإسرائيلية، وتم الإعلان عن وفاته مساء أمس 7 نيسان الجاري في مستشفى «أساف هروفيه» الإسرائيلي، نتيجة مضاعفات أصابته بسرطان النخاع الشوكي النادر، وسياسة الإهمال الطبي الممنهج والقتل البطيء.

واعتقل دقة في العام 1986 وأمضى محكومية تجاوزت الـ 38 عاماً، وهو أحد أبرز مفكري وكتاب الحركة الأسيرة وله العديد من الإصدارات الأدبية والنضالية والفكرية، وتعرض لسلسلة من سياسات سلطات الاحتلال التعسفية على خلفية انتاجه المعرفي، وواجه النقل التعسفي والعزل الانفرادي مرات كثيرة.

وخضع دقة في شهر نيسان/أبريل الماضي لعملية جراحية جرى خلالها استئصال جزء من رئته اليمنى، وتم نقله إلى «عيادة سجن الرملة»، وتعرض إثر ذلك لمضاعفات أدت لتدهور وضعه الصحي ونقله لمستشفى «أساف هاروفيه»، وعانى من الاختناق التنفسي الشديد، وخضع لعملية قسرة لقصور في عضلة القلب، أعيد بعدها لـ «عيادة سجن الرملة» ما تسبب بتدهور صحي إضافي نقل على إثره للمستشفى ثم أعيد إلى الرملة. وكان قد تدهور وضعه الصحي في شهر آذار/مارس الماضي، قبل 3 أشهر من موعد تحرره السابق، نتيجة أصابته بقصور كلوي وبالتهاب رئوي حاد، إضافة لسرطان نادر تطور عن سرطان الدم الذي تم تشخيصه به قبل 10 سنوات، وعدم تلقيه للعلاج المناسب. وتعد سياسة الإهمال ورفض الإفراج عنه رغم انتهاء محكوميته، وتجديد اعتقاله انتقاماً صارخاً وجريمة كاملة بحق دقة، وتشير ظروف استشهاد وطول معاناته بوضوح لوجود نية مسبقة من قبل سلطات الاحتلال بتركه يواجه مصير الموت.

جريمة الاحتلال بحق مجمع الشفاء امتداد لحرب الإبادة الجماعية وإحدى أدواتها



يعتبر الاستهداف الممنهج والحرب المدمرة على المستشفيات والمرافق الصحية والطواقم العاملة فيها تدميراً للنظام الصحي الفلسطيني في القطاع، وإصراراً على تقويض حقهم في الحصول على الرعاية الصحية، وانتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الإنساني الدولي التي تمنح الحماية للمنشآت الطبية والعاملين فيها، لا سيما المادة (18) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب للعام 1949 والتي نصت على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات».

وتجدد الهيئة المستقلة مطالبتها المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية العمل على الوقف الفوري للإبادة الجماعية في غزة، وإدخال الطواقم الطبية المتخصصة والمستشفيات الميدانية وتوفير الإمدادات الطبية، وخاذ التدابير الممكنة لحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية، ووضع حد لاستهداف المنشآت الصحية العاملة في مجال تقديم الرعاية الصحية، والعمل الفوري على إعادة تأهيل مستشفيات القطاع واعادتها للخدمة وضمان حماية حياة المرضى والجرحى والطواقم الطبية العاملة فيها، وإلزام دولة الاحتلال الامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية، وخاذ التدابير الممكنة لحماية المدنيين

تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» بملاحقة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين على الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الإنسانية بحق مجمع الشفاء الطبي ومحيطه، وما ترتب عليها من خروج المجمع الأكبر في قطاع غزة عن الخدمة.

ومع دخول حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة يومها التاسع والسبعين بعد المئة، تتكشف أهوال الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال بحق مجمع الشفاء الطبي، والدمار الشامل الذي لحق بمبانيه وأقسامه واحراقها وبالتالي خروجه من الخدمة بشكل كامل، الأمر الذي يؤكد إصرار دولة الاحتلال على مواصلة واتمام جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة والتي تمارسها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وسعيها لتفريغ مدينة غزة من سكانها ولتهجير سكان القطاع بالكامل من مختلف مناطقها.

ووفق شهادات شهود العيان فقد ارتكبت قوات الاحتلال، على مدار أسبوعين، مجازر مروعة بحق النازحين المدنيين والمرضى والجرحى والطواقم الطبية العاملة في المجمع، وحاصرت نازحين من النساء والأطفال داخل مبنى الجراحات التخصصية واستقبال الطوارئ، بعد قطع الاتصالات وانعدام الغذاء والماء، وتعرض العشرات منهم للتعذيب وإعدامات ميدانية وهم مكبلي الأيدي.

كما وجدت عشرات الجثث في محيط المجمع متحللة بعد سحقها تحت الدبابات والآليات العسكرية، فيما انعدمت القدرة على انقاذ الجرحى والمرضى لكثافة القصف ورصاص القناصة، فقد قتل أكثر من 400 شخص من المدنيين والجرحى والمرضى غطيت جثامينهم في الرمال وسويت بالأرض. وتم اعتقال أكثر من 300 أسير ولا يزال أكثر من 100 مدني فلسطيني في عداد المفقودين. ومن بين 107 مرضى و50 عاملاً في المجال الصحي، بقوا في المجمع بعد اجلاء النازحين فيه، توفي 21 مريضاً، ولم تتوفر فيه سوى زجاجة مياه واحدة لكل 15 شخص بحسب منظمة الصحة العالمية.

اقتراح جريمة الإبادة الجماعية، والدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف للعام 1949 على الضغط لإجبار دولة الاحتلال على احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني ووقف أعمال الإبادة الجماعية والزامها بوضع حد لاستباحة المشافي ولاستهداف المدنيين والأعيان المدنية وتحييدهم.

والبنى التحتية المدنية، ووضع حد لاستهداف المنشآت الصحية.

كما تطالب الدول الثالثة الأطراف والهيئات الحقوقية فيها على التحرك لزيارة قطاع غزة، والعمل على التحقيق في جرائم الاحتلال تمهيدا لمحاسبة قادته وكل المتورطين في

The Israeli Occupation crime Against Al-Shifa Complex is an Extension of Genocidal and One of Its Tools

The Independent Commission for Human Rights "ICHR" demands the pursuit and accountability of the Israeli war criminals for the heinous crime against humanity committed by the occupation forces at Al-Shifa Medical Complex and its surroundings, resulting in the complete closure of the largest medical complex in Gaza.

As the Genocide on Gaza enters its seventy-ninth day, the horrors of the heinous crime committed by the occupation forces against Al-Shifa Medical Complex unfold with the comprehensive destruction of its buildings, departments, and subsequent complete closure. Such crime confirms the determination of the Israeli occupation to continue Genocide against Palestinians in Gaza which has been perpetrating since October 7, 2023, and reveals its attempts to evacuate inhabitant civilians and to displace the entire population from various areas of Gaza.

According to eyewitness testimonies, the occupying forces committed horrifying massacres against civilian refugees, patients, wounded individuals, and medical staff working in the complex over a period of two weeks. They besieged refugees, including women and children, inside the surgical building and emergency reception area, after cutting off communications and depriving them of food and water. Dozens of them were subjected to torture and field executions while being handcuffed. Dozens of decomposing bodies were found in the vicinity of the complex, vicinity, after being crushed by tanks and military vehicles, while the ability to rescue the wounded and patients broken down due to the intensity of the shelling and sniper fire

More than 400 civilians, wounded, and patients were killed. Their bodies buried in the sand and flattened on the ground. More than 300 displaced civilians were arrested, and more than 100 civilians remain missing. Among the 107 patients and 50 healthcare workers who remained in the complex after the evacuation of refugees, 21 patients died, and

only one bottle of water was available for every 15 people according to the World Health Organization.

The systematic targeting and destructive war on hospitals, health facilities, and their staff constitutes the destruction of the Palestinian health system in the Gaza Strip, a determined effort to undermine their right to access healthcare, and a gross violation of the principles of international humanitarian law that guarantee protection for medical facilities and staff, under Article 18 of the Fourth Geneva Convention which stipulates that "under no circumstances shall hospitals organized to provide medical care to the wounded, sick and disabled, as well as civilians, be attacked. Respect and protection shall be afforded to them at all times".

ICHR reiterates its call on the international community, the United Nations bodies, and the World Health Organization to work for the immediate cessation of the Genocide in Gaza, to deploy specialized medical teams and field hospitals, to provide medical supplies, to take possible measures to protect civilians and civilian infrastructure, to end the targeting of healthcare facilities, to immediately rehabilitate the hospitals and return them to service while ensuring the protection of the lives of patients, wounded, and medical staff, and to compel the Israeli occupation to comply with the decisions of the International Court of Justice and to take possible measures to protect civilians and civilian infrastructure and to end the targeting of healthcare facilities. Representatives of third-party countries and human rights organizations are also called upon to visit Gaza and investigate crimes and atrocities in preparation for holding its leaders and all those involved accountable. High contracting parties to Geneva Conventions are urged to pressure the Israeli occupation to respect the principles of international humanitarian law, to end acts of Genocide, and to compel it to stop violating hospitals and targeting civilians and civilian objects and to hold perpetrators accountable.

بفعل جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة

9000 امرأة شهيدة والنساء يتعرضن لأبشع أنواع القهر والإيذاء

وعلى حلفاء إسرائيل لوقف إطلاق النار، وحماية النساء في غزة، وفتح تحقيق جدي في الجرائم التي تنفذها إسرائيل في القطاع بما فيها الجرائم ضد النساء.



على مر شهور الخمسة الماضية، استهدفت إسرائيل عن سبق إصرار وترصد المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال بشكل ممنهج، وأخضعتهم لظروف غير قابلة للحياة كجزء من هدفها الأساسي في الإبادة الجماعية لسكان غزة.

في هذا اليوم وفي خضم هذه المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة، والتي لم يشهدها التاريخ الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، نطالب الأمين العام للأمم المتحدة، وهيئات المنظمة الدولية المتخصصة بالمرأة بأن يضطلعوا بمسؤولياتهم القانونية والأخلاقية بما في ذلك الضغط الجدي على إسرائيل

بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف اليوم ٨ مارس ٢٠٢٤، نذكر في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، بمأساة النساء والفتيات الفلسطينيات في قطاع غزة بفعل الإبادة الجماعية المتواصلة التي تنفذها إسرائيل على القطاع.

لقد قتلت إسرائيل ما لا يقل عن 9000 امرأة في غضون خمسة شهور، فيما تعرضت أخريات إلى إيذاء جسدي ونفسي بليغ، وفقدت الكثير منهن أحباءهن وشردت أسرهن، وهن يعشن الآن في ظروف إنسانية غاية في القسوة، بينما تعرضت العشرات منهن إلى اعتداءات جنسية وصلت حد الاغتصاب وأخريات ما زلن مختفيات قسرياً.

In the wake of genocide in the Gaza Strip,

9,000 women were brutally killed, and those remaining are subjected to the gravest forms of oppression and suffering

On the occasion of International Women's Day today ,March,8,2024we at the Independent Commission for Human Rights (ICHR) recall the tragedy of Palestinian women and girls in the Gaza Strip due to the genocide waged by Israel on the area.

Israel has killed at least 9,000 women within five months, while others have suffered severe physical and psychological harm. Many have lost their loved ones and their families have been displaced. They are now living in

extremely harsh humanitarian conditions, while dozens have been subjected to sexual assaults, including rape, and others remain forcibly disappeared.

Over the past five months, Israel has deliberately and systematically targeted civilians, including women and children, subjecting them to unlivable conditions as part of its primary objective in the genocide of the Gaza population.

On this day,amid this humanitarian tragedy that the Palestinians in the Gaza Strip are experiencing,

a tragedy unprecedented in modern history since World War II, we demand the Secretary-General of the United Nations and the specialized bodies of the international organization concerned with women to take up their legal and moral responsibilities, including exerting serious pressure on Israel and its allies to stop the fire, protect women in Gaza, and initiate a serious investigation into the crimes committed by Israel in the sector, including crimes against women.



الهيئة المستقلة تدين قرار حكومة الاحتلال إغلاق مكاتب قناة الجزيرة

لصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك عبر قانون الجزيرة، فإننا نحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن سلامة طاقم الجزيرة والعاملين لحسابها لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، ونحذر من اتخاذ هذا القرار ذريعة لإغلاق مكتب الجزيرة في الضفة الغربية المحتلة أو استهداف الطواقم الصحفية العاملة لحساب القناة في قطاع غزة. ونطالب المؤسسات الأممية المختصة والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لقانون الحرب، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالضغط على حكومة الاحتلال لإنهاء حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على الفلسطينيين في قطاع غزة، واحترام مهنة الصحافة وحماية الصحفيين، ومباشرة تحقيقات في الجرائم التي تواصل «إسرائيل» ارتكابها خاصة ضد الصحفيين.

وأصاب مراسلين وعاملين في القناة واستهدف عائلاتهم ومنازلهم، وبخاصة في أثناء حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة منذ سبعة شهور. وتعمل دولة الاحتلال، وبشكل ممنهج، على إسكات كل صوت وتغيب كل صورة أو وسيلة تنقل الحقائق والأحداث المتصلة بالإبادة الجماعية المتواصلة بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، وما زالت تمنع الصحفيين الأجانب من الدخول إلى القطاع منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، فيما غادر آخرون قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر بوقت قصير. هذا وتعتبر قناة الجزيرة الإنجليزية مصدراً موثقاً للأحداث المتصلة بجريمة الإبادة الجماعية، لدى الكثير من الناشطين والمتضامنين مع القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة والعديد من دول أوروبا الغربية. إننا في الهيئة المستقلة، وإذ ندين الاستهداف الإسرائيلي الممنهج

تدين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» قرار حكومة «إسرائيل»، الدولة القائمة بالاحتلال، إغلاق مكاتب قناة الجزيرة الإخبارية والجزيرة الإنجليزية في إسرائيل، والذي تم اتخاذه بالإجماع هذا اليوم الخامس من أيار. يأتي هذا القرار استناداً لقانون أقره «الكنيست» الاسرائيلي، عُرف بقانون الجزيرة بداية شهر نيسان الماضي، والذي ينتظر مصادقة محتملة من قاضٍ إسرائيلي، وهو ما يسمح لحكومة الاحتلال بإغلاق مكاتب وسائل إعلام أجنبية تعمل فيها، وتقييد الوصول إلى موقعها الإلكتروني بناءً على تفسيرات شخصية لا يمكن ضبطها. يأتي هذا القرار، والذي يتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، بعد أن تعرضت قناة الجزيرة في وقت سابق وبشكل ممنهج ولا تزال، لتحريض كبير من أعلى مستوى سياسي، واتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي لها بالإرهاب. وقد سبق أن قتل جيش الاحتلال

الدروع البشرية

وسيلة ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه



لم تدخر القوة القائمة بالاحتلال «إسرائيلي» وسيلة تنتهك القانون الدولي الإنساني إلا واستخدمتها في عدوانها الحربي على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023، مستهدفة المدنيين والأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، من تلك الوسائل استخدامها المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية.

الإطار القانوني لتجريم استخدام الدروع البشرية

يعد استخدام الدروع البشرية من جرائم الحرب بموجب نص المادة 8 (2) (ب) (23) من ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد جاء فيها أن استغلال وجود شخص مدني أو أشخاص آخرين متمتعين بحماية من أجل إضفاء الحصانة من العمليات العسكرية على نقاط أو مناطق أو وحدات عسكرية معينة، يعد جريمة حرب وتصنف من ضمن الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي.

ووفق المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، يحظر استخدام الدروع البشرية حظراً واجباً، «بتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية».

وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر استخدام الدروع البشرية، «استخدام تواجد أو تحركات المدنيين أو الأشخاص المحميين من غير المدنيين لغرض جعل أهداف عسكرية محددة محمية وأمنة بمواجهة العمليات العسكرية». وذلك بالاستناد إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني للعام 1977 وميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد تعددت أشكال استخدام الدروع البشرية في الحروب التي شهدتها العالم، منها لتبيان المقصود بتعريفها على سبيل المثال لا الحصر: استخدام أسرى الحرب لحماية

القوة العسكرية، تخزين الأسلحة والمعدات العسكرية في مناطق مأهولة بالسكان، نقل السكان إلى مناطق عسكرية استراتيجيه بهدف حماية هذه المناطق، إجبار المدنيين على تقدم الصفوف الأمامية لحماية الوحدات العسكرية خلفهم، أو زج المدنيين في مناطق مجهولة يخشى أن تكون كمين عسكري، كل هذه الأمثلة تعد تكتيكات عسكرية غير أخلاقية تنتهك القانون الدولي الإنساني تلجأ إليها قوة عسكرية لإخراج الطرف الآخر و/ أو لحمايتها ومنع الطرف الآخر من استهدافها.

استخدام الاحتلال الإسرائيلي الدروع البشرية في

عدوانه

يستخدم الاحتلال الإسرائيلي الدروع البشرية ضمن سياساته الممنهجة بعقاب الفلسطينيين، منتهكا القانون الدولي الإنساني على مر العقود السابقة، فمنذ الانتفاضة الأولى وثقت العديد من الحالات التي استخدم فيها الاحتلال الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية لحماية قواتهم، مؤخراً في الضفة الغربية، أظهرت مقاطع فيديو في حزيران 2024 تقييد جيش الاحتلال الشاب الجريح مجاهد رائد عبادي (24 عاماً) على مقدمة آلية عسكرية إسرائيلية خلال اقتحام مدينة جنين، ليكون درعاً لجنود الاحتلال من استهداف المقاومين، وتكررت حالات استخدام الدروع البشرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الحالي على قطاع غزة، وينتهج استخدام الدروع البشرية في تمشيط الأنفاق والمباني المجهولة في قطاع غزة ويستخدم المناطق السكنية والسكان المدنيين لحماية قواته وغير تلك من أشكال استخدام الدروع البشرية.

تعددت الشهادات التي توثق استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدنيين كدروع بشرية لحماية جنودها، من ذلك ما وثقته وزارة الصحة في مستشفى كمال عدوان عندما استخدم الاحتلال الإسرائيلي المدنيين بعد تعذيبهم كدروع بشرية بإجبارهم على مرافقة جنود الاحتلال.

كما وثقت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من خلال باحثيها في قطاع غزة مجموعة من الإفادات التي تظهر استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية من قبل قوات الاحتلال. المواطن مهند جمال يوسف الوصيفي: «... تحاصرنا لمدة 5 أيام بدون طعام أو ماء وكان الأطفال يتضورون جوعاً وكنا نحاول إسكاتهم بأي طريقة... ولم يشعر جنود الاحتلال بوجودنا أبداً في هذه الفترة وكانوا قد تمركزوا في منزل جيراننا وجعلوه كموقع رصد لهم، ولكن في اليوم الخامس فقدنا السيطرة على جوع بطوننا وعلى جوع الأطفال فقررت النساء عمل خبز للأطفال وكانت هنا بداية الحكاية حيث اشتم الجنود رائحة الخبز وبدأوا فوراً بإطلاق الرصاص والقذائف المدفعية على المنزل الذي نتواجد فيه، وعلى إثر ذلك أصبت بشظية في يدي الأمر الذي زاد من رعب الأطفال والنساء المتواجدين في البيت، فقررنا النزول لهم ممسكين الراية البيضاء... وأخذوني برفقة

7 شباب آخرين لبيت في نفس المنطقة لعائلة «حجاج» وقاموا بالتحقيق معنا وضربنا... وفي تمام منتصف الليل تقريباً أخرجونا ووضعونا على دبابة لهم كدروع بشرية أنا وأخوتي...»

رغم تشديد القوانين الدولية حظر الانتهاكات بحق فئات الأطفال والنساء وكبار السن إلا أنهم لم ينجوا وكانوا ضحايا لهذه الجريمة التي تعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، فقد استخدمهم الاحتلال الإسرائيلي دروعاً بشرية ذلك من دلالة ما وثقته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على لسان الجدة يسرى سعدي درويش أبو الخير البالغة من العمر (68 عاماً): «... اقتحم الجيش الغرفة وقام بإعدام زوجي برصاصة برأسه وقلبه ورجله إعدام من مسافة صفر واسم زوجي رفيق أبو الخير يبلغ من العمر 77 سنة وكان مريض بالزهايمر مقعد... ثم تم اعتقالنا أنا وابنة ابنتي تقى أحمد رفيق أبو الخير (طفلة بعمر 15 عاماً) وكانوا ينقلونا من مكان إلى مكان كدروع بشرية...» وأفادت حفيدة الجدة يسرى الطفلة تقى: «... وكانوا يضربوني إلى أن تم جمعي مع بعض البنات حوالي أربع بنات وقاموا بوضعنا بأسلوب وحشي مكبلين فوق ناقلة الجند ومعنا رجال كثر معتقلين وكانوا ينقلونا معهم كدروع بشرية وكانوا يقوموا برش المياه الباردة علينا وكان الجو بارد جداً...»

الخاتمة

يعد إمعان قرات الاحتلال استخدام المدنيين، بما فيهم النساء، الأطفال وكبار السن، دروعاً بشرية، انتهاكاً صارخاً لجميع القوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي الإنساني، وجريمة أخرى تضاف إلى سلسلة جرائم حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، وهي أيضاً انتهاكاً خطيراً وفقاً لميثاق روما الأساسي،

وتبقى الأولوية الملحة هي وقف سلسلة الجرائم المقترفة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي في حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، وتقديم مقترفي جرائم الحرب الإسرائيليين، مدنيين وعسكريين، للعدالة الدولية.

الإعلام والمناصرة الإنتاج الإعلامي والمنصات الإعلامية

تعتمد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان منصات التواصل الاجتماعي بصفقتها وسائط إعلامية فاعلة لتعزيز وحماية ومناصرة حقوق الإنسان ولتعميم المعرفة ونشر الأخبار والمعلومات حول حقوق الإنسان في فلسطين وأثر الانتهاكات الإسرائيلية على مستويات التمتع بها، وبهدف إعلاء صوت الضحايا من السكان المدنيين، مع مراعاة الترجمة للغة الإنجليزية وأيضاً لغة الإشارة.

واكبت الهيئة بشكل مباشر وفاعل تداعيات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، واستخدمت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي وموقعها الإلكتروني بطريقة مهنية مستخدمة مختلف أنواع الإنتاج الإعلامي، المرئي والمسموع، المكتوب والبوستات/ لإيصال صوت الضحايا من المدنيين الأبرياء، وتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان الإعلام الاجتماعي.

أصوات من تحت الركام

سلسلة شهادات حية توثقها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إعلاء لصوت الضحايا وحفظاً للحقيقة من الاندثار، الرواية رواية أصحابها تنتفض من تحت الركام والخراب والدمار الذي خلفه العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023. وهو إحدى الأدوات والإنتاجات الإعلامية التي تنتجها الهيئة، كنوع من التوثيق نقلاً عن أصحابها بشكل مباشر، والبودكاست (أصوات من تحت الركام) شكل إعلامي جديد واكبت فيه الهيئة المعطيات والمستجدات وتداعيات حرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة.

بودكاست شهادات وقصص من الحرب

منصة خاصة تتيح للأسرى المحررين من قطاع غزة إعلاء صوتهم وسرد ما تعرضوا له من تعذيب ومعاناة شديدة ومعاملة قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة الإنسانية، على أيدي جيش الاحتلال. كما تشكل هذه المنصة نافذة لطواقم الدفاع المدني، والطواقم الطبية، والطواقم الصحفية للتعبير عن المخاطر التي يواجهونها والاستهدافات المتكررة والمباشرة التي يتعرضون لها خلال أداؤهم لواجبهم المهني والإنساني، والتي ارتقى بسببها المئات شهداء من هذه الطواقم.

عدل بودكاست

برنامج أسبوعي تنتجه الهيئة المستقلة بالتعاون مع شبكة وطن الإعلامية، يستضيف شخصيات بارزة في العمل الحقوقي والإنساني، ومسؤولين وصناع قرار لتسليط الضوء على قضايا حيوية هامة تتعلق بمساندة أبناء شعبنا في قطاع غزة على وجه الخصوص، وما يتعرضون له من إبادة جماعية متواصلة.



يوم #الطفل_الفلسطيني

الذي يصادف الخامس من نيسان
والتي نجد فيها التأكيد على تمسكنا بحقوقنا كافة، وخاصة
حق أطفالنا في الحياة.

ندعوكم جميعاً للتعبير عن تضامنكم مع طفولتنا المسلوقة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، باعتماد هذه الصورة (مرفقة)، على صفحاتكم ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بكم.

لنستبدل الصورة الشخصية دعماً وإسناداً لأطفال غزة
#أوقفوا_الحرب

#امنحوا_أطفال_غزة_الحياة

#يوم_الطفل_الفلسطيني

ICHR#

DCIP#



On the occasion of Palestinian Children's Day,
Which falls on the 5th of April.

And where we renew our commitment to all our rights, especially the right of our children to life

We invite you all to express your solidarity with our deprived childhood in Palestine, especially in Gaza, by adopting this image (kindly find attached) on your profiles and social media platforms.

Let's replace our profile pictures in support and solidarity with the children of Gaza.



أعمال النهب والسلب والسرقة التي ينفذها جنود الاحتلال

تُعد أعمال النهب والسلب والسرقة التي ينفذها جنود الاحتلال لممتلكات الفلسطينيين في قطاع غزة بشكل ممنهج، هي من جرائم الحرب التي كشفت عديد التقارير الصحفية والشهادات الموثوقة من الضحايا التي أدلى بها أصحابها للهيئة.



١١ قد تم اعتقالني أثناء عملي في الداخل وكنت أعمل بشكل قانوني في قطاع البناء، تعرضت أثناء الاعتقال للتعذيب والضرب وسوء المعاملة ومصادرة بطاقة هويتي، مبلغ مالي قيمته 15600 شيكل، بالإضافة لجهاز جوال سامسونج A33

عامل فلسطيني (س. ش)



١١ أثناء نزوحنا من معسكر جباليا إلى الجنوب عبر ما يسمى العمر المأمّن، استوقفني الجنود على حاجز عسكري، وأمروني ترك حقبيتي التي تحوي ذهب والدتي بقيمة 40 ألف دينار، قبل أن يعتقلوني ويقتادوني لأحد معسكرات الجيش، قلت للجنود عن الذهب، لكنهم لم يكثرثوا ولم يكتبوا وصل بالحقيبة، وهي ولا أعرف عنها شيء

المواطنة (أ. ب) بتاريخ 2023/11/22



#يوم الأسير الفلسطيني



يصادف 17 نيسان / 7 إبريل #يوم الأسير الفلسطيني

9500 أسيراً في سجون الاحتلال، منهم:

200 أسير طفل

80 أسيرة

3660 اعتقال إداري بدون تهمة

#17 نيسان

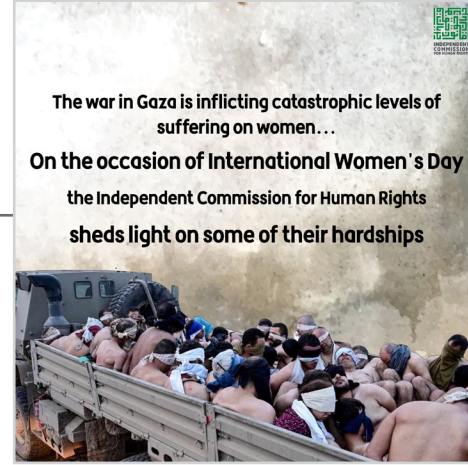


في يوم الأسير الفلسطيني

نذكر العالم بمعاملة الآلاف من الفلسطينيين المحتجزين في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، وتسلط الضوء على الانتهاكات الممنهجة التي يتعرض لها الأسرى، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والإهمال الطبي وسياسة التجويع المتعمد.



الحرب في غزة تؤثر على النساء بمستويات كارثية
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
تستعرض بمناسبة يوم المرأة العالمي
بعضاً من معاناتهن



The war in Gaza is inflicting catastrophic levels of suffering on women...
On the occasion of International Women's Day the Independent Commission for Human Rights sheds light on some of their hardships

#يوم_المرأة_العالمي

تحل مناسبة #يوم_المرأة_العالمي هذا العام، بالتزامن مع حرب #الإبادة_الجماعية في وقت تعاني فيه النساء الفلسطينيات في قطاع غزة من ظروف إنسانية غاية في القسوة تشمل استشهاد آلاف النساء والفتيات إضافة إلى حالات الاعتقال والإخفاء القسري، وتردي الأحوال الصحية والمعيشية، والتهجير، وانعدام المرافق الصحية ومراكز الايواء، بالإضافة إلى عدم توافر الغذاء والماء. وتأثيرات سلبية على الصحة الانجابية.

«Amidst the global observance of International Women's Day this year, the plight of Palestinian women in Gaza during a time of genocide is starkly evident. Thousands of women and girls have tragically been killed, while many others endure arbitrary detention, enforced disappearance, worsening health and living conditions, displacement, homelessness, and dire shortages of food and water. These circumstances have grave negative impacts on their health and well-being.»





اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

يرزح الشعب الفلسطيني تحت أطول احتلال عنصري استعماري، يمارس الإبادة الجماعية في قطاع غزة لليوم 167 على التوالي، ارتكب خلالها 2,807 مجزرة، خلّفت 38,819 شهيداً ومفقوداً، 72% من الضحايا هم من الأطفال والنساء، وفي الضفة الغربية والقدس المحتلة يتعرض الفلسطينيون لاعتداءات وهجمات مستمرة من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين.



حرب إبادة جماعية ونكبة أخرى في
ذكرى النكبة الـ 76،
التمسك بالحقوق نافذة الأمل
بالتحرر والاستقلال
#النكبة
#GazaUnderAttack #ichr



جانب من حجم الدمار الذي لحق بمدينة خانيونس بعد انسحاب جيش الاحتلال، مقر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إحدى المباني التي تم تدميرها بالكامل، فيما لحقت أضرار جسيمة بمكتب الهيئة بمدينة غزة منذ عدة أشهر، والهيئة مستمرة في ممارسة عملها من إحدى أماكن النزوح بمدينة رفح.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم



يتسع نطاق جريمة الإبادة الجماعية ليستهدف أدوات وآليات حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، حرب الإبادة الإسرائيلية تستهدف الإنسان الفلسطيني، حقوقه، وأدوات حمايته، وقيم العمل الحقوقي ومبادئ المدافعين عن حقوق الإنسان.

تُظهر الصورة ركام المبنى الذي كان يتواجد فيه مكتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمدينة خانيونس، بعد استهدافه بشكل مباشر من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم